آراء حول الخليج

العدد 143
نوفمبر 2019

٣٨ وثيقة بينها ١٧ مذكرة تفاهم و٣ محاور للشراكة السعودية - الروسية

أردوغان يهرب من مواجهة جيشه باقتحام سوريا

ملف العدد:

دور المنظمات الإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني في قضايا المنطقة

- ١٥ مؤسسة سعودية للحوار نجحت في خدمة المجتمع بضمان الملك وولي العهد
- لا توجد منظمة إقليمية قادرة على التنمية.. وفجوة بين تصميم البرامج وتنفيذها
- ما استعصى على الغرب لتحقيق مصالحه في المنطقة حققته المنظمات بأقل تكلفة
- جمعيات غربية تورطت في التجسس بإفريقيا.. وهويتها الحقيقية إسرائيلية
- ٥٨٠٠ موقع إرهابي على الانترنت للتضليل.. وضرب خطط التنمية العربية
- واجهت منظمة التعاون الإسلامي الإرهاب الإلكتروني بمركز الأمن السبراني
- الوطن العربي منطقة خالية من روح السياقات الإقليمية ويفتقر لمؤسسات تكاملية
- تركيا شكلت منظمة البحر الأسود لمواجهة فشلها في الانضمام للاتحاد الأوروبي
- ٧ برامج في ٣٤ مجالًا يتبعها ١١٤ مكونًا لتحقيق الاستراتيجية الزراعية العربية

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماريني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

افتتاحية العدد

4

مؤسسات المجتمع المدني .. الواقع والمأمول

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية

قمة الملك سلمان ـ بوتين: شراكة سعودية روسية انطلاقة متعدد الأوجه 6

د. نورهان الشيخ

المبادرة الروسية لبناء نظام أمن إقليمي في الخليج العربي... الانفتاح الخليجي الحذر 11

د. محمد فايز فرحات

متابعات عربية

العدوان التركي على سوريا: الأهداف والتداعيات على المنطقة والشرق الأوسط 16

محمد الرميزان

دراسة العدد

21

١٥ منصة سعودية للحوار تتمتع بحرية النقاش بضمان الملك وولي العهد

السفير آدم كولاخ

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

قضية العدد

26

خطاب شبكات التواصل في المنظمات الإسلامية وعلاقته بالوسطية ومواجهة الإرهاب

د. وليد خلف الله محمد دياب

ملف العدد

32 د. محمد الرميحي

37 محمد أنيس سالم

43 د. هبة جمال الدين

50 د. مروة نظير

54 د. عبد الله عبد الرزاق باحجاج

58 د. الصادق الفقيه

64 د. احمد سليم البرصان

69 د. هدى الشاهد

74 د. أشرف محمد كشك

79 د. أميره محمد عبد الحليم

86 د. تـوات عـثـمـان

89 د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

94 د. مصطفى صايج

99 د. محمود عزت عبد الحافظ

إصدارات

103

أسلحة، جرائيم، وفولاذ مصائر المجتمعات البشرية

جدة: آراء حول الخليج

وقفة

104

الربيع العربي مجددًا .. التوقعات والمخاوف

جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

في هذا العدد الماثل بين أيديكم من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم "١٤٣" يتناول قضايا مطروحة على الساحة في منطقة الخليج، ودول المنطقة في دائرتها الأوسع، حيث تابع العدد ورصد نتائج زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وما تمخض عن الزيارة من نتائج إيجابية على مسيرة العلاقات الخليجية ـ الروسية، كما تم رصد تبعات ونتائج الاجتياح التركي للأراضي السورية وما ترتب على هذه العملية ورد الفعل العربي والدولي لما يقوم به الجيش التركي، إضافة إلى قضايا إقليمية ودولية ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بدول منطقة الخليج العربي.

وجاء الملف الرئيسي للعدد حول "دور المنظمات الإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني في المنطقة"، وقد تناولت دراسات ومقالات الملف طبيعة ودور وتأثير المنظمات الإقليمية الرسمية وغير الرسمية في حل مشاكل المنطقة والمساهمة في تحقيق التنمية، وحل المشكلات المجتمعية التي طرأت، وإن كان أكثر الباحثين قد نظروا بعين متشائمة لدور المؤسسات الإقليمية الرسمية، بينما نظروا بعين الحذر لمؤسسات المجتمع المدني ووصل الأمر إلى التشكيك في بعضها خاصة ما يتعلق بالتمويل الخارجي لبعض هذه المؤسسات لا سيما التي تربط برامجها بمصادر تمويلها، خصوصًا تلك التي تتلقى تمويلًا من جمعيات أو منظمات، أو دول أجنبية لها أجندات مضادة لمصالح دول المنطقة.

في المقابل كشف الملف عن مؤسسات مجتمع مدني وطنية متميزة في العطاء والشفافية والقيام بدور إيجابي في خدمة المجتمع، خصوصًا التي تدعمها الدولة وتعمل في الضوء، وهذا ما أكدت عليه دراسة سفير الاتحاد الأوروبي السابق لدى المملكة العربية السعودية، آدم كولاخ الذي أثنى على التجربة السعودية واعتبرها النموذج المثالي لمؤسسات المجتمع المدني الخليجية والعربية، بل والأجنبية، نظرًا للعمل بموضوعية ووفق رؤية تلبي احتياجات الوطن، و تعمل دون تدخل أي جهة كونها تعمل بتمويل من وقف أوقفته المملكة، كما تعمل بضمانة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ، ومن سمو ولي عهده مباشرة ودون تدخل حتى من كبار موظفي الدولة، وقدم كولاخ نماذج على هذه التجربة التي حملت إنجازات غير مسبوقة قدمتها مؤسسات المجتمع المدني السعودية لمجتمعها.

ونادت الدراسات بضرورة التوسع في إنشاء مؤسسات مجتمع مدني وطنية في دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية جمعاء لأنها الأقدر على فهم احتياجات مواطنيها والتفاعل معهم والأكفأ في التفاعل معهم والتعبير عنهم والحديث باسمهم في الداخل والخارج، وكذلك تستطيع توضيح الحقائق للخارج أمام هجمات مؤسسات المجتمع المدني الموجهة أو المأجورة.

محاور العدد المقبل

الملف الرئيس لعدد ديسمبر المقبل من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم ١٤٤ من سلسلة إصدار هذه المجلة، سوف يكون تحت عنوان الخليج في عام ويتضمن رصدًا لأهم ملفات القضايا الرئيسية التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١٩م، واستشراف مستقبل هذه القضايا في عام ٢٠٢٠م، ويتضمن هذا الملف قضايا منها ما يلي:

التنمية ـ الأوضاع الاقتصادية ومعدلات النمو والتشغيل والاستثمار والطاقة وما يطرأ على أسواقها وأسعارها وكميات إنتاجها والطاقة البديلة. قضايا الإرهاب الإقليمي والدولي والعابر للحدود ومصادر هذا الإرهاب وكيفية التعامل معه ـ الصراعات في اليمن، سوريا، ليبيا، لبنان، والعراق وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي ـ دور تركيا وإيران في عدم استقرار الإقليم ـ العمليات الإرهابية على منشآت أرامكو السعودية في بقيق وخريص وتورط إيران وكيفية التعامل مع تداعيات هذه العمليات الإرهابية ـ القضية الفلسطينية ـ دول الخليج وعلاقاتها مع الدول الإقليمية ودول العالم على ضوء الزيارات التي تمت والاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول الشقيقة والصديقة، وتأثير ذلك في المستقبل ـ أمن المنطقة والتوازن الاستراتيجي ومواجهة خلل هذا التوازن ـ علاقة منطقة الخليج بالتكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية والرؤية حول بناء علاقات متكافئة، وغير ذلك من القضايا الهامة التي لها علاقة بدول الخليج والمنطقة.

مؤسسات المجتمع المدني .. الواقع والمأمول

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

ظهرت أهمية مؤسسات المجتمع المدني بداية في الغرب منذ القرن الثامن عشر الميلادي، بهدف المساهمة في تقديم الخدمات للنهوض بالمجتمع من خلال جمعيات شعبية بعيدًا عن العمل الحكومي الرسمي لتكون أداة موازية لما تقوم به الحكومات في خدمة المجتمعات، ومع مرور الوقت زاد عدد هذه المؤسسات وانتشرت وزاد تأثيرها، واقترب دورها في بعض الأحيان من دور المؤسسات الرسمية سواءً الأممية أو الإقليمية، وأصبح لها تأثيرها على قيادة أو تشكيل الرأي العام، بل على صناعة القرار.

وإن كانت هذه المؤسسات تقوم بدور تنويري في المجتمعات، أو الدفاع عن القضايا المجتمعية، إلا أن هذا الدور الذي يبدو مثاليًا براقًا، يكتنفه الغموض في كثير من الأحيان، خاصة عندما تُثار قضية تمويل هذه المؤسسات ومن ثم تبعيتها لدول أو حكومات أو جهات أمنية أو استخباراتية، وكذلك عندما يعلو صوت هذه المؤسسات تجاه قضايا، أو سياسات، أو مواقف تتبناها دول معينة دون أخرى، لذلك نجدها موضوعية أو محايدة أحيانًا، وغير موضوعية في كثير من الأحيان خاصة عندما تتبنى مواقف الغرب وتنحاز إليه ضد غيره من الدول والتكتلات لا سيما تجاه الدول العربية أو الإسلامية، وكثيرًا ما نجدها تكيل بمكيالين فنجدها تكيل الاتهامات للمشرق العربي والإسلامي، وتغض الطرف عن ما يحدث في الغرب أو إسرائيل مثلًا.

ونحن لسنا بصدد الرد على المواقف الانتقائية، أو مزدوجة المعايير لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، أو كشف انحيازها وعدم حيادها لأنها كثيرة ومتكررة، لكن ندعوا هذه المؤسسات لضرورة التعرف عن قرب على حقيقة ما يحدث في الدول العربية والإسلامية عامة والخليجية خاصة، المعتدلة التي تركز على التنمية المستدامة بما فيها تنمية "الإنسان"، والتي تعمل على

إرساء السلام والاستقرار وإعمال القانون الدولي، وأعتقد أن المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي قطعت شوطًا مهمًا على هذا الطريق سواء في مبادرات فردية لدول مجلس التعاون، أو في إطار المنظومة الخليجية الجماعية.

وفي الوقت نفسه لابد من الاعتراف بالتقصير من ناحية دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة مؤسسات المجتمع المدني الغربية، سواء لتصحيح معلوماتها الانطباعية المسبقة المستقاة من وسائل الإعلام المغرضة، أو من جماعات الضغط الموجهة وذات المصالح والأجندات الخاصة عن الدول الخليجية، وأيضًا هناك جانب من التقصير في عدم تقديم البيانات والمعلومات عن المنطقة لهذه المؤسسات، أو طرحها في المحافل الدولية والإقليمية، بينما استطاعت دول إقليمية أخرى أن تخترق هذه المؤسسات، وقدمت نفسها للغرب على أنها دول ديمقراطية ومسالمة وتحارب الإرهاب، وفي الحقيقة هي متورطة في ذلك كله، وتأتي إيران في مقدمة هذه الدول التي تسوق نفسها بأنها دولة مثالية عبر تواجدها في هذه المؤسسات أو تجنيد جماعات الضغط في الخارج لبث سمومها بغية تنفيذ أجندات خاصة وبطرق مؤدلجة .

وأمام دول مجلس التعاون خطوات مهمة للتعامل مع هذه المؤسسات بمقارعة الحجة، بالحجة، أو تقديم المعلومات الصحيحة عبر قنوات مناسبة من خلال منابر مماثلة جماعية خليجية، أو لكل دولة من دول المنطقة على حدة، ولعل من أهم هذه المنابر تأتي المراكز البحثية المتخصصة التي تتعامل مع مثيلاتها في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وبقية دول العالم المؤثرة على أن تطرح ما يتعلق بدول مجلس التعاون في منتديات بحثية في الدول المشار إليها عبر طرح أوراق بحثية متخصصة، أو تنظيم مؤتمرات وورش عمل تستضيف رموز مؤسسات المجتمع المدني الغربية مع نظرائهم من دول الخليج لمناقشة التطورات التي طرأت على المجتمعات الخليجية وما تحقق من إنجازات ومكاسب لشرائح المجتمع المختلفة خاصة ما يتعلق بمكاسب المرأة وحقوقها، وحقوق الطفل، وما تستفيد منه الجاليات الأجنبية الموجودة في دول المنطقة، إضافة إلى الحريات العامة وحقوق الملكية والعمل والسفر والتنقل وغير ذلك.

أي لابد من تعريف الآخر بما يحدث من تطور في دول مجلس التعاون الخليجي وتقديم ذلك بلغة يفهمها الآخر ويقتنع بها وعبر وسائل وقنوات ذات مصداقية وباحترافية وعمل منظم، وهنا لابد من الإشارة إلى أهمية وجود وسائل إعلام تخاطب الآخر بلغته، وبلسان بني قومه وفي عقر داره / ومن ثم يستطيع الإعلام نقل الرسالة بدقة ومصداقية إلى الآخر الذي تستهدفه الرسالة الإعلامية الخليجية، حيث تبدو الكثير من وسائل الإعلام الخليجية ، بل والعربية بصفة عامة مهتمة بمخاطبة الداخل فقط، أو الانكفاء على الذات، وتوجيه الرسالة الإعلامية إلى أنفسنا دون مخاطبة الآخر ونقل الرسالة إليه في مكان تواجده في بلده.

وإن كان الخطاب الإعلامي الخليجي يخاطب شعوبه فقط وهذه إشكالية بالطبع لأنه من الضروري أن يخرج بالرسالة إلى الآخر، فهناك إشكالية أخرى تتمثل في أن هذا الإعلام تحول إلى أداة لحروب إعلامية متصاعدة ومستمرة، وتساعد على التشتت والفرقة وليس مواجهة التحديات، بل تكشف السلبيات وتقدمها للرأي العام العالمي والإقليمي وكأن المنطقة في حرب داحس والغبراء متصلة وغير منتهية، بينما كان يجب أن يقوم الإعلام بمهمته الأساسية وهي إلقاء الضوء على الإيجابيات والسلبيات معًا ويكون مرآة المجتمع.

كما أنه من الضروري على دول مجلس التعاون الخليجي أن تشجع قيام مؤسسات المجتمع المدني التي تعبر عن واقع المنطقة، وتتحدث بلسانها في المحافل الدولية وتدافع عن قضاياها بموضوعية ومنطق بخطاب هادئ ومتزن غير انفعالي، وتتعامل مع نظيراتها في الغرب لتوضيح الحقائق، وكذلك دعوة المؤسسات الغربية لزيارة دول المنطقة لتشهد إنجازاتنا عن قرب وتتحدث عن منطقتنا بوعي وإدراك دون تهويل أو تهوين.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

"روس آتوم" مستعدة لبناء محطات كهروذرية في المملكة بتقنيات عالية

قمة الملك سلمان ـ بوتين: شراكة سعودية روسية انطلاقة متعددة الأوجه

زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للرياض في ١٤ أكتوبر الحالي، والتي كانت الأولى منذ أثنى عشر عامًا، دفعة قوية للشراكة بين البلدين، وللمرحلة مثلت الجديدة التي دشنها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ابن عبد العزيز بزيارته لروسيا في أكتوبر ٢٠١٧م، والتي كانت الأولى في تاريخ العلاقة بين البلدين. فقد عكست القمة إرادة سياسية متبادلة لإطلاق الشراكة بينهما لآفاق أرحب في مختلف المجالات، وتم خلالها توقيع إطار للتعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بينهما، وأشاد الملك سلمان بالعلاقات المتميزة بين موسكو والرياض في شتى المجالات، مؤكدًا عزم السعودية على تعزيز التعاون مع روسيا. وفي ضوء حصاد الاتفاقات التي أسفرت عنها القمة، والتي بلغت ٣٨ وثيقة، من بينها ١٧ مذكرة تفاهم تم توقيعها خلال منتدى الأعمال الروسي السعودي بين شركات من كلا الجانبين، يمكن تبين ثلاث محاور أساسية لتطوير الشراكة مستقبلاً بين البلدين.

د. نورهان الشيخ

أولها، الشراكة الاقتصادية والتقنية، والتى كان لها "نصيب الأسد" من مجمل المباحثات والاتفاقات، ويتصدرها استمرار التنسيق فى سوق النفط بين البلدين، فقد شهدت القمة توقيع موسكو والرياض على ميثاق تعاون طويل الأمد في إطار صيغة "أوبك+"، التى تضم دول منظمة أوبك وكبار منتجي النفط من خارجها وفى مقدمتهم روسيا. وجاء الميثاق تتويجًا للتفاهمات بينهما منذ عام ٢٠١٦م، حول ضبط مستوى الأسعار من خلال التحكم فى حجم الإنتاج، ويهدف لإرساء الاستقرار في سوق النفط العالمية. وتعتبر الشراكة الروسية السعودية فى سوق النفط والتنسيق بينهما حجر زاوية لدعم اقتصاد الجانبين، وضمان استقرار السوق على النحو الذي يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين.

وقد أكدت المحاور الرئيسية للمنتدى الروسي السعودي لرجال الأعمال، الذي عُقد على هامش القمة بمشاركة أكثر من ٣٠٠ مشارك من مدراء كبريات الشركات في البلدين، وأكبر وفد من رجال الأعمال الروس وأكثرهم تمثيلا في تاريخ العلاقات بين موسكو والرياض، أهمية قطاع الطاقة، وبلورة أبعاد الشراكة الاقتصادية بين البلدين وأولوياتها حيث شملت فعاليات المنتدى ثلاث جلسات نقاش حول "تقوية شراكة الطاقة المستقبلية"، و"تعزيز التعاون الروسي السعودي في الاستثمار" و"الشراكة من أجل التنمية المستدامة للزراعة والأمن الغذائي".

فى هذا السياق تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين في مجال تشجيع وحماية الاستثمارات. وكان صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي أعلن قبيل القمة فى ٨ أكتوبر عن افتتاح أول مكتب تمثيلي له في السعودية، ليكون بذلك أول مؤسسة استثمارية روسية تفتتح مكتبًا تمثيليًا لها في المملكة مما سيعزز العلاقات الاستثمارية بين البلدين ويعطيها زخما أكبر، لاسيما بعد إطلاق صندوق مشترك روسي سعودي بقيمة ١٠ مليارات دولار لتمويل مشاريع مشتركة، وقد قام الصندوق بتمويل واعتماد تنفيذ أكثر من ٣٠ مشروعًا مشتركًا بين البلدين، باستثمارات إجمالية تزيد عن ٢,٥ مليار دولار في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التكنولوجيا المتقدمة والطب والبنية التحتية والنقل والإنتاج الصناعي. كما يدرس الصندوق الاستثمار في عدد من المشاريع الواعدة في قطاع خدمات حقول النفط بمبلغ إجمالي يزيد عن المليار دولار، بالإضافة إلى الاستثمار في قطاعي إنتاج النفط والغاز بأكثر من ملياري دولار. ووقعت شركة "أرامكو" السعودية والصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة اتفاقية لشراء حصة في "نوفوميت"، وهي شركة روسية متخصصة في صناعة مضخات

زيارة بوتين للسعودية شهدت توقيع ٣٨ وثيقة بينها ١٧ مذكرة تفاهم توضح ثلاثة محاور أساسية لتطوير الشراكة مستقبلاً بين البلدين

عالية التقنية للقطاع النفطي. وأكدت شركتي الطاقة "غازبروم نفط" و"أرامكو" استعدادهما لإطلاق مشروع رائد حول استخدام الذكاء الاصطناعي في الاستكشاف الجيولوجي، وتتضمن الخطط المطروحة أيضًا إنشاء معهد روسي سعودي في مجال التعاون في مجال الطاقة.

من ناحية أخرى، حصلت ٤ شركات روسية على رخص استثمارية لمزاولة الأعمال في السعودية، في مجالات البناء والتطوير العقاري وتقنية المعلومات والاتصالات والاستشارات الإدارية والهندسة المعمارية. وتم توقيع مجموعة من الاتفاقات لدفع الاستثمارات في مجالات عدة، منها اتفاق بين شركة سابك ومجموعة (YESN) بشأن المساهمة المشتركة في بناء مصنع للميثانول في الشرق الأقصى من روسيا في مدينة سكوفورودينو، ويعتبر هذا الموقع جزءًا من المجموعة الكيميائية للغاز في مقاطعة آمور، ولديها كل البنية التحتية اللازمة، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع في المرحلة الأولى من المشروع ١ مليون طن من الميثانول سنوياً.

كذلك، تم توقيع اتفاق بين هيأتي الطيران المدني في البلدين للتعريف واعتماد صناعة الطائرات الروسية في السعودية. وتم الإعلان عن تأسيس شركة رائدة في مجال ليزينج الطائرات المدني من تحالف يضم صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي والصندوق السيادي السعودي والمجموعة المالية الألمانية، وسيتم ضخ استثمارات في الشركة المشتركة بأكثر من ٦٠٠ مليون دولار، وفي إطارها سيتم إبرام عقود ليزينج (تأجير تشغيلي) مع شركات طيران روسية وتزويدها بطائرات حديثة، الأمر الذي سيجعل شركات الطيران الروسية قادرة على زيادة عدد الوجهات والرحلات المقدمة للركاب، بالإضافة لتحديث أسطولها.

وفي مجال السكك الحديدية، أعلن الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة عن انضمام الصندوق السيادي السعودي إلى شركة متخصصة في خدمات شحن النفط "أتش تي سي"، إحدى أكبر مشغلي شركات النقل بالسكك الحديدية في روسيا، ومن المفترض أن يساهم كل طرف في إطارها بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، لتوسيع أسطول الشركة وتعزيز مكانتها التنافسية في قطاع الخدمات اللوجستية للسكك الحديدية. وتحتل شركة خدمات نقل النفط "أتش تي سي"، المركز الرابع في سوق النقل من حيث حجم الأسطول والبضائع المنقولة عبرها. كما اتفق صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي وشركة السكك الحديدية الروسية مع الشركة السعودية للسكك الحديدية على التعاون في تطوير البنية التحتية للنقل السككي في السعودية، وتوريد قطع الغيار لشركة السكك الحديدية السعودية، وتوريد الأنظمة الروسية لتحسين السلامة في مجال السكك الحديدية ودعم نمو التجارة في الشرق الأوسط.

وقد امتد التعاون والاستثمار المشترك ليشمل المجال الزراعي حيث تم توقيع اتفاقية بين شركة "سالك" السعودية والصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة بشأن الفرص الاستثمارية في قطاعي الزراعة والغذاء، والتأسيس لشراكة روسية سعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني، ويتضمن ذلك البحث والتنفيذ المشترك لمشاريع استثمارية جذابة في مجال الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات في روسيا، مما يساعد على تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية وزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة بين البلدين. وفي هذا السياق أشار رئيس جمهورية الشيشان الروسية، رمضان قديروف، إلى إستعداد الرياض لتنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية الضخمة في الشيشان، وخصوصًا مشروع لإنشاء مزرعة لتربية الأغنام في الجبال، وأنه تم تخصيص قطعة أرض بمساحة ٩ آلاف هكتار لهذا الغرض.

ولا شك أن كل الاتفاقات السابقة إلى جانب الاتفاقية التي تم توقيعها لافتتاح ملحقيتين تجاريتين في موسكو والرياض، ومذكرة التفاهم الخاصة بتوسيع تصدير المنتجات الزراعية من روسيا إلى السعودية ستسهم جميعًا في الارتقاء بمستوى التبادل التجاري بين البلدين، وقد اتفق الطرفان على العمل لمضاعفة التبادل التجاري بينهما ليصل إلى ٥ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٢٤م. وكان التبادل التجاري بين روسيا والمملكة قد شهد قفزة خلال العامين الأخيرين حيث ارتفع من ٤٩١ مليون دولار عام ٢٠١٦م، إلى مليار دولار عام ٢٠١٨م.

أما على صعيد التعاون التقني، فقد أكد كيريل كوماروف، نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة "روس آتوم" الروسية، أن المؤسسة مستعدة للمساعدة في بناء محطات كهروذرية في المملكة بتقنيات عالية وعلى أساس أعلى معايير السلامة. وتخطط السعودية لبناء مفاعلين كهروذريين في إطار خطة تهدف لتقليص استخدام النفط والغاز في توليد الطاقة الكهربائية، وتتنافس روسيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والصين وفرنسا على الفوز بعقد إنشاء أول محطة من هذا النوع في السعودية. وكان البلدان قد وقعا اتفاقية للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بين

منتدى الجلسات الثلاث نقاش "تقوية شراكة الطاقة " و "تعزيز التعاون الاستثماري" و"الشراكة من أجل التنمية المستدامة للزراعة والأمن الغذائي"

شركة "روس أتوم" ومدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة خلال زيارة ولى العهد السعودى، الأمير محمد بن سالمان، لروسيا عام ٢٠١٥م. وتمثل الاتفاقية أساسًا قانونيًا للتعاون بين الدولتين في المجال النووي ويتضمن ذلك إنشاء واستخدام المفاعلات النووية المخصصة لإنتاج الطاقة والأبحاث العلمية، وتقديم الخدمات المتعلقة بمعالجة الوقود النووي المستنفد، وإنتاج النظائر المشعة واستخدامها في الصناعة والطب والزراعة، وتأهيل الكوادر في مجال الطاقة النووية، وتنص الاتفاقية على تشكيل لجنة تنسيقية لإجراء مزيد من المشاورات حول التعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتشكيل لجان عمل مشتركة لتنفيذ مشاريع عملية ودراسات علمية. وفي عام ٢٠١٧م، أي بعد عامين من إبرام الاتفاق الأول بين موسكو والرياض، وقع البلدان على برنامج التعاون لتنفيذ الاستخدام السلمي للطاقة النووية، الذي يعد خارطة طريق تحدد شراكة كاملة بين البلدين في عدد من المجالات، وبالإضافة إلى بناء محطات الطاقة النووية، اتفقا أيضًا على تطوير مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم، والاستعداد للمساعدة في تدريب الكوادر السعودية في مختلف مسارات البرنامج النووي السعودي.

وتشمل الشراكة التقنية بين البلدين التعاون فى مجال الفضاء، وقد تم خلال القمة توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة

الشراكة الروسية السعودية في النفط حجر زاوية لدعم اقتصاد الجانبين وضمان استقرار السوق لخدمة مصالح المنتجين والمستهلكين

"روس كوسموس" الفضائية الروسية ولجنة الفضاء السعودية حول التعاون الشامل بين الوكالتين الفضائيتين الروسية والسعودية، ويتضمن ذلك التعاون في مجال الرحلات المأهولة والملاحة الفضائية، وإعداد وإرسال رائد فضاء سعودي إلى المحطة الفضائية الدولية. وأشار مدير عام المؤسسة، دميتري روجوزين، إلى أن روسيا تسعى لنشر بضع محطات تابعة لمنظومة "جلوناس" الروسية للملاحة الفضائية في أراضي المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج حيث أن دقة إشارة الملاحة الفضائية تتوقف على عدد المحطات الأرضية، وتزداد الدقة مع زيادة عدد المحطات. وسبق أن تم بحث ذلك خلال زيارة الأمير سلطان بن سلمان، رئيس مجلس إدارة الهيأة السعودية للفضاء، لروسيا في أبريل الماضي، وتفقد خلالها مركز إدارة التحليقات الروسي ومؤسسة "إينيرجيا" للصواريخ الفضائية ومركز تدريب رواد الفضاء.

كما تم توقيع اتفاقية بين الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة، والشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني "تقنية TAQNIA" حول التعاون في مجال الفضاء، ويتضمن ذلك التعاون فى مجال إطلاق الأقمار الصناعية من السعودية، وتطوير وتحديث المجمع الفضائي الصاروخي روسي الصنع "ستارت – ١"، واتخاذ خطوات علمية وإنتاجية مشتركة من قبل الخبراء الروس والسعوديين فيما يتعلق بإنشاء مكونات إضافية للمجمع الفضائي بغية رفع مواصفاته والطلب عليه في السوق، وإطلاق الأقمار الصناعية الصغيرة الروسية والسعودية إلى مدار الأرض المنخفض. وتعمل شركة "تقنية TAQNIA" فى إطار "رؤية ٢٠٣٠" التي تهدف إلى جعل المملكة العربية السعودية مركزًا للابتكار العالمي، حيث تمتد أنشطة الشركة إلى قطاعات الطاقة وتقنية المعلومات والاتصالات والمواد المتقدمة وتقنية المياه والأمن والدفاع والصحة وعلوم الحياة. ومن المعروف أنه تم إطلاق ١٣ قمرًا صناعيًا سعودي للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية إلى مدار حول الأرض كان أخرها "سعودي سات ٤" في ٢١ يونيو ٢٠١٤م.

ثانيها، التعاون الأمنى والاستراتيجى، أكد الرئيس فلاديمير بوتين خلال جلسة مباحثاته مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز أن موسكو والرياض تدعمان التصدي للإرهاب وتسوية أزمات المنطقة دبلوماسيا، وأعرب العاهل السعودي عن تقدير الرياض لموسكو ودورها الفاعل في المنطقة والعالم، والعمل معًا في كل ما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار والسلام، ومواجهة التطرف والإرهاب، وتعزيز النمو الاقتصادي. كما بحث الرئيس بوتين، وولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، تطورات الأحداث في سوريا على خلفية العملية العسكرية التركية، وأكد الأمير محمد ابن سلمان أن بلاده تتفق مع روسيا على ضرورة التزام جميع الدول بميثاق الأمم المتحدة، مشيرًا إلى أن المملكة تقدر دعم الجانب الروسي لوحدة أراضي اليمن وضرورة الوصول لحل سياسي للأزمة هناك.

كذلك تم بحث التعاون العسكري التقني، خاصة توريد منظومات "إس-٣٠٠" أو "إس-٤٠٠" للمملكة، وسبق أن عرض الرئيس بوتين على المملكة، في أعقاب الهجوم على منشأتين حيويتين لشركة "أرامكو" السعودية يوم ١٤ سبتمبر الماضي، شراء منظومات الصواريخ الروسية للدفاع الجوي، وهناك مفاوضات جارية بهذا الخصوص منذ العام ٢٠١٧م.

ثالثها، التعاون الثقافى والإعلامى، فخلال القمة تم توقيع مذكرة تعاون في مجال الثقافة بين وزارتي الثقافة الروسية والسعودية، ومن المقرر تنظيم أيام الثقافة الروسية في الرياض والتى ستعد أكبر حدث ثقافي روسي في المملكة. وأعلن مدير الأرميتاج، ميخائل بيوتروفسكي، أن المتحف سيستضيف الربيع القادم معرضًا لآثار مدينة العلا القديمة السعودية وآثارها باعتبارها عاصمة جنوبية للمملكة النبطية، وتسلط الضوء على حضارة شبه الجزيرة العربية حيث تعد تلك المدينة من أهم الآثار الحضارية والأثرية في المملكة، وسيرافق المعرض مؤتمر علمي سيعقد في متحف الأرميتاج حول الموضوع، وأعتبر أن دراسة آثار المملكة ستشكل أساسًا للتعاون اللاحق بين الأرميتاج ووزارة الثقافة السعودية.

وفى سياق النهضة الثقافية والتنويرية التى تشهدها المملكة، حقق الطرفان طفرة كبيرة في مجال التعاون الثقافي في السنوات الأخيرة. وتم بالفعل تنظيم عدد من الفعاليات الهامة في السعودية بمشاركة ممثلين بارزين للثقافة الروسية، منها حفل موسيقي لأوركسترا مسرح مارينسكي ومعرض لأعمال الفنانين الروس من مجموعة متحف الدولة الروسية. كما تم على هامش القمة أيضًا تنظيم معرض لروائع الفن الروسي في إطار برنامج "ثقافة روسيا في الرياض" بمركز الملك فهد الثقافي، وتضمن معرض "كاندينسكي وروسيا" من مجموعة متحف الدولة الروسية،

صقر كامتشاتكا الأبيض النادر الذي أهداه بوتين للملك سلمان خلال القمة يعد رمزًا للمرحلة القادمة في العلاقات الروسية السعودية

ومعرض "الذكاء الاصطناعي وحوار الثقافات"، وحفلة لنجوم فن الأوبرا الروسية بمصاحبة الأوركسترا السيمفوني الكبير "بيوتر إيليتش تشايكوفسكي"، وأسبوع السينما الروسية، وعرض ضوئي فريد من نوعه "روسيا والعالم: مسار تنمية طوال الألفية".

يضاف إلى ذلك تعزيز التواصل الإنساني والمجتمعي بين الشعبين من خلال توقيع مذكرة تفاهم لتسهيل منح تأشيرات الزيارة لمواطني البلدين، وأخرى للتعاون في مجال الصحة، إلى جانب اتفاقية تعاون في قطاع السياحة وتهيئة الظروف لجذب السياح الروس إلى المملكة وتعريفهم بمناطق الجذب السياحي بها خاصة الشواطئ ومناطق ممارسة رياضة الغوص في البحر الأحمر.

كذلك، اتفقت الوكالة الروسية الدولية للأنباء "روسيا سيفودنيا" مع وزارة الإعلام السعودية على فتح مكتب لعمل مراسليها في المملكة، وتؤكد الوثيقة الموقعة على أن الأطراف تخطط لتنفيذ مشاريع تهدف إلى تطوير التعاون في مجال المعلومات، وتعزيز التغطية الإعلامية الموضوعية والمهنية للتطورات والأحداث في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والرياضية، كما تتضمن قيام الطرفان بتقديم المساعدة والتسهيلات الممكنة للصحفيين في البلدين.

إن صقر كامتشاتكا الأبيض النادر الذي أهداه الرئيس بوتين للملك سلمان بن عبد العزيز خلال القمة يعد رمزًا للمرحلة القادمة في العلاقات الروسية السعودية، والتي ستحلق بقوة عاليًا لمستويات أرحب غير مسبوقة في مختلف المجالات.

* أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

الأدوات الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية لم تثبت فعالية في إدارة الأزمة

المبادرة الروسية لبناء نظام أمن إقليمي في الخليج العربي... الانفتاح الخليجي الحذر

ربما لم يعرف إقليم الشرق الأوسط من قبل المستويات الراهنة من السيولة، والغموض، والعنف، والاستقطاب، والتدخل العسكري الخارجي. وعلى العكس من بعض الأقاليم الأخرى، لم ينجح الإقليم في بناء نظام إقليمي فاعل على أي من مستوياته (الكلية أو الفرعية). ربما كانت الخبرة الوحيدة هي المحاولة التي قدمها مجلس التعاون الخليجي. وإزاء تصاعد أنماط مختلفة من التهديد، كرستها وكشفت عن بعضها الأزمة الأمريكية-الإيرانية الراهنة، اتجهت القوتان الأكثر تورطًا في الإقليم -الولايات المتحدة وروسيا- إلى طرح بعض المفاهيم للتعامل مع هذه التهديدات. والجدير بالملاحظة هنا أن هذه المفاهيم جاءت مقصورة على منطقة الخليج العربي فقط. وبينما فتح إحداهما -المبادرة الروسية- المجال لتشمل إقليم الشرق الأوسط، إلا أنها رهنت ذلك بنجاح التجربة في منطقة الخليج.

د. محمد فايز فرحات

هذا المقال يناقش بالأساس المفهوم الروسي حول أمن منطقة الخليج، وحدود وجدوى التعامل معه، والمحاذير المرتبطة به، والذي جاء كرد فعل للتصور الأمريكي والذي ارتكز إلى بناء قوة أمنية بحرية للحفاظ على حرية الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز.

أولا: المفهوم الروسي للأمن الإقليمي في منطقة الخليج

طرحت روسيا في ٢٣ يوليو/ تموز الماضي إنشاء نظام أمني في منطقة الخليج، يقوم على تحسين شروط الاستقرار والأمن، وحل النزاعات، والتعامل مع مرحلة ما بعد الأزمات. وطرحت الرؤية الروسية مجموعة من المبادئ التي يجب أن تحكم عمل هذا النظام، تحددت في تسعة مبادئ، شملت:

١- بناء تحالف موحد لمكافحة الإرهاب، يضم جميع الأطراف المعنية بالقضاء على بؤر التطرف والإرهاب في الشرق الأوسط وضمان التسوية السياسية المستدامة في سوريا واليمن وغيرها من دول الإقليم، على أن تتم جميع هذه الأنشطة تحت رعاية الأمم المتحدة.

٢- تعبئة الرأي العام في العالم الإسلامي، وغيره، من أجل مواجهة تهديد الإرهاب وبشكل مشترك، بما في ذلك الجهود الإعلامية.

٣- التزام جميع الأطراف بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، وبالسعي إلى بناء "شرق أوسط ديمقراطي ومزدهر يشجع على السلام والتعايش بين الأديان".

٤- أن أي عمليات "بناء السلام" peace making في المنطقة يجب أن تستند إلى قرارات واضحة لمجلس الأمن، أو على طلب من السلطات الشرعية للدولة التي تعرضت للاعتداء، والتخلي عن المعايير المزدوجة في هذا المجال.

٥- العمومية والشمول، بمعنى أن يقوم النظام الأمني على احترام مصالح جميع الأطراف الإقليمية وغير الإقليمية المعنية، وأن يشمل جميع مجالات الأمن، بما في ذلك الأبعاد العسكرية والاقتصادية والطاقة، فضلاً عن تقديم المساعدات الإنسانية للدول والمجتمعات المأزومة.

٦- الالتزام بمبدأ "تعددية الأطراف"، بمعنى دمج جميع الأطراف المعنية بأمن المنطقة، سواء في عمليات تقييم حالات التهديد القائمة، أو عملية صنع القرارات وتنفيذها.

٧- الالتزام بالمنهج التدريجي للوصول إلى هدف بناء النظام الأمني، على أن يتم البدء بالمشكلات الملحة، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب وتسوية الأزمات العراقية واليمنية والسورية، وتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن البرنامج النووي الإيراني.

٨- اتساقًا مع منهج العمل التدريجي، يجب أن تشرع دول الخليج والمجتمع الدولي في تطبيق تدابير لبناء الثقة وتوفير ضمانات أمنية متبادلة في المنطقة.

٩- في ضوء الترابط الوثيق بين المشكلات الإقليمية، فإن إنشاء نظام أمني في منطقة الخليج يجب أن يكون جزءًا من تحقيق الأمن في إقليم الشرق الأوسط ككل. وفي هذا السياق، فإن مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وتسوية قضايا السياسة الداخلية من خلال الحوار الوطني وضمن الإطار الدستوري ودون تدخل خارجي، هي أمور أساسية.

وللشروع في بناء هذا النظام اقترحت الورقة الروسية تدشين مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف، تشمل القوى الدولية والإقليمية المعنية، ومجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي. على أن تنتهي هذه المشاورات إلى إنشاء مجموعة عمل للإعداد لمؤتمر دولي حول الأمن والتعاون في منطقة الخليج. تتولى هذه المجموعة اقتراح النطاق الجغرافي للنظام الأمني، والدول الأطراف، وجدول الأعمال، ومستوى التمثيل، ومكان انعقاد المؤتمر، وإعداد مشروعات القرارات، بما في ذلك تحديد تدابير الأمن وبناء الثقة المطلوبة.

وفي إطار المساهمة الروسية في بناء الثقة، طرحت الورقة الروسية عددًا من الإجراءات، شملت إعادة تأكيد الأطراف على جميع التزاماتها القانونية (خاصة عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية النزاعات، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لدول المنطقة، والالتزام بتسوية النزاعات الإقليمية والحدودية من خلال المفاوضات والوسائل السلمية)، والالتزام المتبادل بالشفافية العسكرية (الحوار حول العقائد العسكرية، الاجتماعات دون الإقليمية لوزراء الدفاع، إنشاء الخطوط الساخنة، تبادل الإخطارات الأولية حول التدريبات العسكرية والرحلات الجوية، وتبادل المراقبين، الامتناع عن النشر الدائم للقوات الأجنبية داخل أراضي دول الخليج، تبادل المعلومات المتعلقة بشراء الأسلحة والقوات المسلحة)، وتوقيع اتفاقات لضبط التسلح (إنشاء مناطق منزوعة السلاح، حظر تكديس الأسلحة التقليدية المهددة للاستقرار مثل القدرات الصاروخية، التخفيض المتبادل للقوات المسلحة)، واتخاذ الخطوات الضرورية لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وإبرام اتفاقات بشأن مكافحة الإرهاب العابر للحدود وتجارة السلاح والهجرة غير القانونية والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وفيما يتعلق بالوجود العسكري القائم بالفعل في المنطقة، تذهب المبادرة إلى أنه مع تقدم عملية بناء النظام الأمني، ينبغي بدء النقاش حول تقليص الوجود العسكري الدولي في المنطقة.

وقد جاءت الرؤية الروسية متأثرة بتجربة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، عندما أشارت صراحة إلى أن الهدف النهائي لتلك العملية هو إنشاء "منظمة للأمن والتعاون في منطقة الخليج". وحددت المبادرة الدول الأطراف المعنية في: روسيا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والهند كأطراف أساسية. كما أعادت الرؤية الروسية التأكيد على أهمية تسوية النزاعات المزمنة في إقليم الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني باعتباره أحد المصادر الرئيسية لعدم استقرار الإقليم، والذي يوفر فرصة كبيرة لبقاء التنظيمات الإرهابية. كما فتحت المجال أمام توسيع نطاق النظام الأمني والمنظمة الأمنية المقترحة لتشمل إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ثانيًا: هل يجب الانفتاح على المبادرة الروسية؟

ثلاثة عوامل قد تدعم أهمية الانفتاح على المبادرة الروسية لبناء نظام للأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي:

العامل الأول، يتعلق بخبرة الأزمة الإيرانية- الأمريكية، والتي بدأت مع إعلان الرئيس دونالد ترامب الانسحاب الأحادي الجانب من الاتفاق النووي الإيراني، والتي شهدت موجات متتالية من التصعيد، بدءًا من فرض موجات أكثر تشددًا من العقوبات الاقتصادية على إيران، بهدف إجبارها على الوصول إلى مستوى "صفر صادرات نفطية"، وانتهاء بعمليات الحشد العسكري في الخليج، في إطار ما وصفه بسياسة "الضغوط القصوى" على إيران لإجبارها على القبول بالشروط والمطالب الأمريكية، سواء فيما يتعلق بالاتفاق النووي أو السياسات الإقليمية الإيرانية.

في ضوء الترابط الوثيق بين المشكلات الإقليمية فإن إنشاء نظام أمني في منطقة الخليج يجب أن يكون جزءًا من تحقيق الأمن في الشرق الأوسط

إعادة صياغة الدور الأمريكي في المنطقة من كونه حفاظ على "خدمة عامة" اضطلعت بها كقوة عظمى إلى كونها "خدمة مدفوعة الأجر"

لكن مع أهمية هذه الأدوات الأمريكية (السياسية والاقتصادية والعسكرية) في إدارة الأزمة، إلا أنها أثبتت عدم فعالية شديدة. فمن ناحية، لم تستطع الولايات المتحدة إجبار الطرف الآخر -إيران ووكلائها داخل الإقليم- على القبول بالشروط الأمريكية المطروحة. وعلى العكس، استطاع الطرف الآخر -حتى الآن- التعايش مع الأزمة وتبعاتها وتوظيف أدواته الداخلية والإقليمية في الوصول إلى درجة متقدمة من الردع، سواء من خلال التهديد بنقل المعركة إلى ساحات أخرى خارج مسرح المواجهة المباشر، وتفعيل أدوار الوكلاء، أو تنفيذ عمليات عسكرية غير تقليدية باستخدام سلاح الطائرات المسيرة (الدرونز). من ناحية ثانية، نالت الأزمة بشكل مباشر من قدرة القوة العسكرية الأولى داخل النظام العالمي على الردع. وقد تأكد ذلك مع تعرض منشآت نفطية وأمريكية لضربات عسكرية دون ردود فعل أمريكية.

العامل الثاني، يتعلق بطبيعة المبادرات الأمريكية والدولية الأخرى التي طُرحت على خلفية التهديد الإيراني لحرية الملاحة عبر الخليج العربي ومضيق هرمز. فقد طرحت الولايات المتحدة في ٢٠ يوليو الماضي، عقب عمليات الاستهداف المتكرر للسفن التجارية في مضيق هرمز وخليج عمان إنشاء قوة بحرية متعددة الجنسيات لتأمين الملاحة البحرية في الخليج والمضايق البحرية المرتبطة به. لكن هذه المبادرة لم تلق الاستجابة الدولية المتوقعة، سواء من جانب حلفاء الولايات المتحدة الأوربيين، أو من جانب المستوردين الآسيويين الرئيسيين لنفط الخليج. فقد رفضت القوى الأوروبية -باستثناء بريطانيا- المشاركة في هذه "القوة". ولم يختلف الأمر بالنسبة للقوى الآسيوية، فقد حاول وزير الدفاع الأمريكي "مارك إسبر" أثناء زيارته لكل من اليابان وكوريا الجنوبية في أغسطس الماضي إقناعهما بالمشاركة في هذه "القوة"، لكنه لم يحصل على موافقة أي منهما، رغم علاقاتهما السياسية والدفاعية القوية مع الولايات المتحدة. إذ أعلنت طوكيو رفضها المشاركة في هذه "القوة"، وأنها قد تكتفي بإرسال طائرات لتنفيذ دوريات، أو سفن حربية، لحماية سفنها أثناء عبورها مضيق هرمز بشكل مستقل وبعيدًا عن أي أطر دولية. الأمر ذاته بالنسبة لسيئول التي أعلنت أنها تفكر في خيارات أخرى. ورغم تجاوب الصين نسبيًا مع المبادرة الأمريكية، إلا أنه ليس من المتوقع عمليًا مشاركتها في أي قوة في المنطقة ضمن هيكل أو إطار دولي تقوده الولايات المتحدة.

من ناحية ثانية، كشفت المبادرة الأمريكية بشكل واضح عن حدود الاعتماد على القوة العظمى الرئيسية داخل النظام العالمي لتوفير إحدى أهم الخدمات العالمية الرئيسية داخل هذا النظام، وهي ضمان حرية الملاحة الدولية. وقد تأكد هذا "الانكشاف" الأمريكي في ضوء عاملين رئيسيين. أولهما، الطلب الأمريكي المتكرر من المجتمع الدولي والقوى الحليفة والمستفيدة من الملاحة بمضيق هرمز، وإعادة صياغة الدور الأمريكي في هذا المجال من كونه حفاظ على "خدمة عامة" اضطلعت بها كقوة عظمى، إلى كونها "خدمة مدفوعة الأجر"، على نحو ما ذهب إليه الرئيس ترامب في ٢٤ يوليو/ تموز عندما قال: "إن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى استيراد النفط لأنها أصبحت دولة مصدرة، كما أنها لا تحتاج إلى حراسة مضيق هرمز من أجل الدول الغنية دون مقابل ...نحن نحصل على نفط قليل جدًا من المضائق.... فلا توجد ناقلات نفط أمريكية هناك، بل من الصين واليابان. الصين تستورد ٦٥٪ من النفط من هناك واليابان ٢٥٪ ودول أخرى تحصل على الكثير أيضًا، ورغم ذلك نحن من يقوم بحراسة المضيق منذ عقود طويلة ولم نحصل على مقابل أبدًا، نحن نحرسه لكل هذه الدول، ولكن لماذا نفعل ذلك دون مقابل؟ ولماذا نضع سفننا الحربية هناك؟".

إعادة صياغة أساس الدور الأمريكي تجاه هذه الخدمة الدولية، يفتح المجال ليس فقط أمام طرح التساؤلات حول حدود الاعتماد على الولايات المتحدة في حماية الأمن العالمي، ولكنه يفرض الاستعداد لمرحلة قد تتنازل فيها الولايات المتحدة كلية عن توفير هذه الخدمة في ضوء تحولها إلى دولة مصدرة للنفط. كما يؤسس لسحب مقولات بعض نظريات العلاقات الدولية، خاصة نظرية "استقرار الهيمنة"، التي تطورت على يد عدد من المنظرين، أبرزهم شارليز كيندليبيرجر، وستفين كراسنر، وروبرت جيلبين، التي ربطت بين تراجع القدرات الاقتصادية للقوة العظمى داخل النظام العالمي في مرحلة محددة وقدرتها على تقديم السلع/ الخدمات العامة داخل النظام، وعلى رأسها حرية الملاحة والنظام الاقتصادي الحر. من ناحية ثالثة، يلاحظ أن المبادرة ذات طابع عسكري بالأساس، وتخلو من أي مضمون سياسي،

ولا تتعامل مع المصادر الرئيسية للتهديد وعدم الاستقرار في المنطقة. ومن ثم، فإنها لا ترقى إلى السعي لبناء نظام أمن إقليمي في منطقة الخليج.

العامل الثالث، يتعلق بالأزمة التي بات يواجهها النظام الإقليمي الخليجي، ونظامه الأمني الذي تطور في إطار تجربة "مجلس التعاون لدول الخليج العربي". فرغم التطورات المهمة التي اتخذها المجلس لبناء آلية دفاع إقليمية (قوات درع الجزيرة)، لكن الخبرة العملية لهذه التجربة تشير هي الأخرى إلى صعوبة الاعتماد على هذا النظام، لعوامل يتعلق بعضها باتجاه بعض أعضاء مجلس التعاون إلى بناء علاقات سياسية ودفاعية مع قوى إقليمية غير عربية (العلاقات القطرية مع إيران وتركيا)، على نحو ينال من مفهوم "الأمن الإقليمي الخليجي". ويتعلق بعضها الآخر بصعوبة تعامل الذراع العسكرية الإقليمية للنظام مع أنماط ومستويات معينة من التهديد.

ثالثًا: خبرات دولية

الصيغة التي طرحتها روسيا ليست جديدة، فقد اتجهت بعض الأنظمة الإقليمية إلى التأقلم مع طبيعة التحديات الأمنية الإقليمية، وموازين القوى الجديدة. المثال الأبرز في هذا السياق هو رابطة الآسيان في إقليم جنوب شرقي آسيا، التي استحدثت "المنتدى الإقليمي للآسيان" ASEAN Regional Forum ARF، والذي قام على تشكيل إطار يضم أوسع يضم عددًا من الفاعلين الإقليميين والدوليين ذوي الصلة بالبيئة والتفاعلات الأمنية في منطقة جنوب شرقي آسيا، شملت -بالإضافة إلى أعضاء الآسيان العشرة- سبعة عشرة دولة أخرى، عشرة منها ضمن صيغة "شركاء حوار" (استراليا، كندا، الصين، الهند، اليابان، نيوزيلندا، كوريا الجنوبية، روسيا، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي)، وسبعة آخرين كأعضاء مراقبين (بابوا نيو غينيا، كوريا الشمالية، منغوليا، باكستان، تيمور الشرقية، بنجلادش، وسريلانكا). ولم يقتصر الأمر على "منتدى الإقليمي للآسيان"، فقد استحدثت الرابطة صيغًا أخرى مثل "الآسيان +٣" (دول الآسيان+ الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية)، و"قمة شرق آسيا" (الآسيان+ ثمانية أعضاء شركاء حوار هم: الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا، أستراليا، الهند، الولايات المتحدة، وروسيا). وقد تم استحداث هذه الصيغ كنوع من التأقلم مع البيئة الأمنية المتغيرة في المنطقة، وظهور أنماط جديدة من التحديات والتهديدات غير التقليدية، خاصة الإرهاب، والأمن البحري، والتغير المناخي، والجريمة المنظمة عابرة الحدود، وذلك بهدف بناء الثقة بين دول الآسيان والفاعلين الإقليميين والدوليين ذوي الصلة بأنماط التهديد، وتطوير دبلوماسية وقائية.

وتجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة مهمة وهي أن هذه الصيغ الجديدة لم تشكل بأي حال من الأحوال بدائل للإطار الإقليمي الرئيسي والمتمثل في رابطة الآسيان، كما أنها لم تأخذ شكل التنظيم أو الكيان القانوني الإقليمي أو عبر الإقليمي، فقد ظلت أطرًا تشاورية، تقوم على مبادئ احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتسوية السلمية للنزاعات والخلافات الثنائية والإقليمية.

وهكذا، فإن خبرة الآسيان تشير إلى نجاح دول الرابطة في "التأقلم" الرابطة مع الواقع والتحديات الأمنية المتزايدة في المنطقة، من خلال استحداث صيغ تشاورية أمنية مع قائمة واسعة من الفاعلين الإقليميين والدوليين المعنيين بأمن واستقرار إقليم جنوب شرقي آسيا. ومع التأكيد على أن لكل منطقة خصوصيتها السياسية والأمنية والديموغرافية والقومية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدراسات الغربية اهتمت أيضًا بمسألة تطوير تجربة مجلس التعاون الخليجي، وطرحت بالفعل بعض الأفكار القريبة من الرؤية الروسية، أبرزها دراسة فريدريك وبري، وريتشارد سوكولسكي، الصادرة عن مركز كارنيجي للشرق الأوسط (١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، ٢٠١٥م)، حول تصور نظام أمني جديد في الخليج العربي.

رابعًا: محاذير وتحديات

لا يمكن إغفال العديد من الأبعاد الإيجابية التي ميزت المبادرة الروسية. فمن ناحية، تميزت المبادرة بطابعها "الشمولي" و"التعقيد"، وهو ما كان واضحًا في انطلاق المبادرة من مفهوم شامل للتعامل مع الأمن ومصادر التهديد في الإقليم، دون أن تُقْصِر هذه المصادر على أنماط معينة للتهديد، وتبنيها مفاهيم مثل بناء الثقة بين الأطراف، والاستفادة من الخبرات الدولية المهمة في هذا المجال، وسعيها إلى وضع أبنية هيكلية مستقرة. هذا "الشمول" و"التعقيد" هو سمة أساسية لأنظمة الأمن الإقليمية. في المقابل، فإن المفهوم الأمريكي المطروح للتعامل مع قضية أمن الخليج لم يتجاوز كونه -كما سبق توضيحه- إجراء أمني محدود ومباشر للتعامل مع نمط

اقترحت روسيا تدشين مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف تنتهي بإنشاء مجموعة عمل للإعداد لمؤتمر دولي حول الأمن والتعاون في منطقة الخليج

تذهب المبادرة الروسية إلى أنه مع تقدم عملية بناء النظام الأمني ينبغي بدء النقاش حول تقليص الوجود العسكري الدولي في المنطقة

محدد للتهديد في منطقة الخليج وهو السلوك الإيراني في مضيق هرمز. ومن ثم، فإن هذا المفهوم يفتقد إلى السمات الأساسية التي ميزت المفهوم الروسي، ولا يرقى بالطبع إلى طرح نظام أمني إقليمي لمنطقة الخليج.

في هذا السياق، يميز المبادرة الروسية أيضًا أنها لم تغفل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، باعتباره أحد المصادر الأساسية التاريخية لعدم استقرار الإقليم، وهو ما جنب المبادرة الوقوع في أحد الأخطاء المتكررة التي وقعت فيها العديد من الاقترابات الدولية التي تعاملت مع قضية الأمن ومصادر التهديد بالإقليم، بما فيها تهديد الإرهاب نفسه.

وأخيرًا، يمكن الإشارة إلى إحدى السمات المهمة للمبادرة والمتمثلة في الانفتاح على عدد من القوى الإقليمية المهمة التي لا يمكن تجاهل دورها مستقبلا، خاصة الصين والهند، التي يتصاعد دورها في منطقة الخليج العربي.

ومع أهمية السمات السابقة، فإن المبادرة تعاني من بعض أوجه القصور، والتي تستوجب التعامل الحذر معها. ونشير فيما يلي إلى أهم أوجه القصور تلك:

١-تجاهل الأزمة الأمريكية-الإيرانية الراهنة

أحد الملاحظات الأساسية على المبادرة الروسية أنها حرصت على تجاوز الأزمة الأمريكية/ الخليجية-الإيرانية الراهنة، ولم تطرح تصورًا محددًا للخروج منها. بمعنى آخر، تبنت المبادرة اقترابًا يقوم على الهروب إلى الخلف، ومحاولة العودة إلى ما قبل الأزمة من خلال التزام الأطراف بالاتفاق النووي مع إيران، ولصالح تركيز القوى الدولية والإقليمية على قضايا أخرى تشمل الإرهاب والتسوية السياسية في العراق واليمن وسوريا. صحيح أن نجاح الأطراف في تحقيق تقدم في هذه الملفات، خاصة الأزمتين السورية واليمنية، سيكون له تأثير إيجابي كبير على علاقات الأطراف، بما في ذلك بناء الثقة بينها قبل الانتقال إلى معالجة قضايا أخرى. لكن المشكلة هنا أن هذا الاقتراب يأتي امتدادًا للرؤية الروسية من الاتفاق النووي الإيراني، ومن ثم فإنه يتجاهل رؤى قوى أخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أحد طرفي الأزمة.

٢-أسبقية بناء الثقة على تسوية النزاعات القائمة

مع أهمية تركيز المبادرة على انتقال الأطراف مباشرة إلى بناء الثقة من خلال مجموعة من الإجراءات، كشرط للانتقال إلى تسوية النزاعات القائمة في مرحلة لاحقة، لكن تظل هناك وجهة نظر أخرى لا يمكن تجاهلها ترى أن بناء الثقة يأتي في ترتيب تالي لتسوية النزاعات القائمة وليس العكس. وفي ظل الفجوة وحالة الاستقطاب القائمة بين الأطراف، فقد يتمسك بعضها بوجهة النظر التي ترى ضرورة تسوية النزاعات أولًا كمدخل رئيسي لبناء الثقة (وجهة النظر الأمريكية تعبر عن هذا الرأي).

٣-الإدراك الأمريكي للمبادرة الروسية

تعاني المبادرة الروسية -رغم أهميتها-من مشكلة تحميلها مشكلات العلاقات الأمريكية-الروسية. بمعنى أن الاحتمال الأغلب أن الولايات المتحدة ستدرك المبادرة كجزء من استراتيجية روسية لتحجيم النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وهو ما يتضح في الاهتمام الذي أولته المبادرة لإنهاء الوجود العسكري الدائم في المنطقة. لا شك أن تطور هذا الإدراك سيحول دون تفاعل إيجابي من جانب الولايات المتحدة مع المبادرة، الأمر الذي سيؤثر بالطبع على فرص نجاحها أو حتى التفاعل الإيجابي معها. ولن يقتصر الأمر على الإدراك الأمريكي، لكنه سيطال بالتأكيد الفاعلين الآخرين في منطقة الخليج العربي، خاصة في ضوء العلاقات والمصالح القوية والمتنامية بين روسيا وإيران.

خلاصة القول، إن المبادرة الروسية اتسمت بالعديد من السمات المهمة التي ميزتها عن الاقتراب الأمريكي المطروح للتعامل مع قضية الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، لكنها لازالت تعاني في الوقت ذاته من بعض أوجه القصور، التي تتطلب مزيدًا من النقاش، بدءًا من النقاش الخليجي-الخليجي، والخليجي-العربي، للوصول إلى تصور محدد حول طريقة التعامل مع المبادرة الروسية. كذلك، تجدر الإشارة إلى ضرورة انطلاق هذا النقاش من حقيقة -أكدتها التجارب الإقليمية الأخرى على نحو ما تشير إليه تجربة رابطة الآسيان-وهي أن استحداث أي صيغة تشاورية لا يجب أن يمثل بديلًا لبناء نظام أمن إقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

* خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متخصص في الدراسات الآسيوية

التدخل العسكري التركي في سوريا لهروب أردوغان من الصراعات الداخلية

العدوان التركي على سوريا: الأهداف والتداعيات على المنطقة والشرق الأوسط

تستعرض هذه الدراسة تداعيات التدخل العسكري التركي الأخير والذي وصفته جامعة الدول العربية إلى جانب قوى إقليمية ودولية "بالعدوان أو الغزو" التركي لسوريا تحديدًا والمنطقة العربية إجمالاً. التدخل العسكري التركي أو ما تمت تسميته من قبل الدولة التركية بعملية "نبع السلام" بدأ في التاسع من أكتوبر من العام الجاري، ويأتي بعد ثلاثة أيام من بدء القوات الأمريكية والمقدّر عددها بألفي جندي بالرحيل من الأراضي السورية. يشكّل هذا الحدث ضرورة هامة لبحث أسباب التدخل العسكري التركي وكذلك إلى ماذا يسعى من استهداف منطقة شمال سوريا في هذا التوقيت تحديدًا. وكذلك ينبغي متابعة النتائج الحاصلة جراء هذا الهجوم وتقييم أي تأثير ممكن سواء داخل تركيا او سوريا والمنطقة العربية كمستقبل العلاقات العربية-التركية. هذا التدخل العسكري التركي في سوريا ليس الأول فقد سبقه هجومان سابقان، أولهما عملية "درع الفرات" والتي بدأت في أغسطس من عام ٢٠١٦م. وانتهت بعد عام ونصف، وكانت مختزلة في منطقة شمال سوريا وخصوصًا منطقة غرب الفرات. وثانيهما كان هجوم عفرين أو ما سمي رمزيًا بعملية "غصن الزيتون" والتي بدأت في يناير ٢٠١٨، وما زلت مستمرة ولم تحقق نجاحات تذكر حتى الآن. وبذلك يمكن إيجاز أن التدخلات العسكرية التركية مستمرة ولكن ينبغي عدم تجاهل تداعيات الهجوم التركي المتكرر على سوريا سواء على إرباك الداخل التركي لا سيما صراع الأحزاب والأقليات كالأكراد، أو على تطورات الصراع والحرب الأهلية في سوريا، وكذلك على العلاقات التركية سواء مع الدول العربية أو الإتحاد الأوربي والعالم. تسعى هذه الدراسة لتحليل التدخلات العسكرية التركية او العدوان التركي المستمر ولتسليط الضوء ليس فقط على أهدافه، وإنما تأثيراته على تركيا والمنطقة العربية والعالم.

محمد الرميزان

منذ استقلال مجمل الدول العربية من الإمبراطورية العثمانية، لم تكن العلاقات العربية-التركية على توافق دائم حيال العديد من القضايا العربية كالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والمصالح العربية عمومًا وخصوصًا الدول المجاورة لتركيا كالعراق وسوريا، حيث لطالما تعدت الجمهورية التركية الوليدة حديثًا في أوائل القرن العشرين وحينما كانت تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك على الدول والأراضي العربية وقضية "لواء اسكندرون" أبرز مثال على ذلك والتي احتلتها تركيا وأعلنت ضم المنطقة ضمن أراضيها بشكل رسمي في عام ١٩٣٩م. تاريخيًا، استمرت تركيا بالاتجاه غربًا في سياساتها الخارجية وكذلك صياغة ثقافتها على النطاق الغربي منذ تأسيس الجمهورية وحتى اليوم. وقد نتج عن هذه السياسية علاقة محدودة بين تركيا وبقية الدولة العربية. محدودية العلاقة العربية-التركية في القرن العشرين وربما حتى الواحد والعشرين نسبيًا كان نتيجة قلة المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة لغالب الدول العربية ما عدا العراق وسوريا إلى حدٍ ما. ليس ذلك فقط، ولكن الجمهورية التركية كذلك انشغلت بتحدياتها السياسية الداخلية منذ تأسيسها كمشكلة المكون الكردي والأقليات الأخرى كالأرمن والعرب واليونانيون، والانقلابات العسكرية لا سيما في أعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧م، وحتى مؤخرًا في ٢٠١٦م، انشغال الداخل التركي بالقضايا الداخلية كالصراعات بين الأحزاب اليمينية المتطرفة واليسارية والعنصرية لا سيما في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي أدى لجعل تركيا مركزة أكثر على الشأن الداخلي والعلاقات مع الغرب وتجاهل المنطقة

تركيا الخاسر الأول لتدخلها في سوريا فأعلنت ٩ دول أوروبية عدم دعمها لتركيا وعشر دول عن وقف بيع السلاح لأنقرة

العربية إلى حد كبير. تعاقبت العديد من الأحزاب التركية والشخصيات السياسية سواء نتائج لانتخابات مشكوك فيها أو تدخل عسكري مباشر لحكم الدولة التركية وتشكيل سياساتها الخارجية.

صعود حزب العدالة والتنمية كحزب حاكم في تركيا تحت قيادة رجب طيب أردوغان في الساحة التركية في أواخر عام ٢٠٠٢م، يعتبر أمر هام في محور العلاقات العربية-التركية. ومنذ ذلك الوقت، بدأت تركيا بتحسين علاقاتها مع الدول العربية وخصوصًا المجاورة لحدودها كالعراق وسوريا وبناء سياستها على المبدأ البراغماتي (النفعي) والوطني في المقام الأول، وإن كان ذلك ممزوجًا بخطاب تاريخي وديني يحاكي التاريخ العثماني والعاطفة الشعبية في المنطقة العربية. استمرت العلاقات العربية-التركية بالتقارب ضمن إطار محدود في المجالات الثنائية المتبادلة في الشؤون الاقتصادية والثقافية والتنموية وإلى حد أقل في الجانب السياسي مرورًا بحرب العراق في ٢٠٠٣ م، وحتى ظهور ما يسمى بالربيع العربي في أواخر عام ٢٠١٠م، وبدايات ٢٠١١م، العلاقات العربية-التركية في مجملها، بدأت على مختلف طرق في مرحلة ما بعد الربيع العربي وخصوصاً في السنوات التي تلت الحرب الأهلية في سوريا منذ ٢٠١١ م، وحتى اليوم.

المستجد الطارئ والذي بعثر أوراق العلاقات العربية-التركية، هو التدخل العسكري التركي في سوريا المتكرر وخصوصًا الأخير وقبله الموقف التركي تجاه الحروب الأهلية في سوريا وليبيا وأزمة قطر، ودعمها لحركة الإخوان المسلمين رغم تصنيفها كجماعة إرهابية من قبل أغلب الدول العربية ومن أهمهم المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. لذلك بدأت العلاقات التركية تتدهور مع مجمل الدول العربية ما عدا قطر والصومال، والتي تستضيفا قواعد عسكرية تركية، الأمر الآخر الذي يزيد حدة خلاف الدول العربية ممثلة بجامعة

الدول العربية مع دور تركيا في المنطقة العربية. لذلك من الضروري دراسة أسباب وأهداف التدخل العسكري التركي في المنطقة العربية وتحديدًا سوريا لفهم نتائج هذا الحدث وتقييم تأثيراته سواء على سوريا أو العلاقات العربية-التركية ومستقبل منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد وكذلك القوى الإقليمية والدولية.

أسباب الهجوم التركي على سوريا

يمكن إيجاز التدخل العسكري التركي في سوريا لعوامل عديدة بينها صراعات حزبية وسياسية في الداخل التركي، وكذلك أبعاد إقليمية ودولية، ولكن يبقى الدافع الرئيسي خلف السياسة التركية إزاء تدخلها العسكري وتعديها على الأراضي السورية هو التصدي للمد الكردي المتواجد في شمال سوريا تحديدًا والذي يأتي ضمن الأولية التركية في سياستها تجاه سوريا قبل فرض النفوذ السياسي في إقليم الشرق الأوسط والمكاسب الاقتصادية وغيره. ولذلك من المهم فهم أسباب وأهداف التدخل التركي في سوريا ضمن بعدين أساسيين وهم البعد الداخلي والذي يتمحور حول سياسة تركيا الداخلية وأولوياتها ومنطلقها من الداخل التركي، وأيضًا البعد الدولي للسياسة الخارجية التركية وعلاقاتها الدولية في منطقة الشرق الأوسط وخصوصًا سوريا.

أردوغان يتجنب الاصطدام مع الجيش بـ "نبع السلام" و"غصن الزيتون" لتشتيت نقد الشعب و الأحزاب

ولذلك يمكن فهم أسباب التدخل العسكري في سوريا من خلال تحليل البعد الداخلي لتركيا ضمن أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أيضًا. تركيا على الصعيد الداخلي، لديها مشاكل عديدة في مكونها القومي والثقافي والذي يشكل منه الأكراد ما يزيد على ثمانية عشر مليون نسمة أي ما يقارب ٢٠٪ من التعداد السكاني، والذي يقطن في غالبه الجزء الشرقي والجنوبي من تركيا بالإضافة إلى تواجد كثيف في المدن الكبرى كاسطنبول وأنقرة وأزمير وغيرها. الفروقات الاقتصادية والثقافية وكذلك الهوياتية أدت لاتساع الفجوة بين الأتراك والأكراد مما أنتج مشاكل عنصرية ومعارك بين الشعب الكردي والحكومة التركية وسلطاتها الأمنية منذ سنوات عديدة وحتى اليوم. ولهذا السبب، تقلق تركيا كثيرًا من وصول مساعدات أو دعم من الأكراد من خلال الحدود العراقية والسورية خصوصًا. ويمكن فهم أن من أهم أسباب الهجوم التركي على شمال سوريا هو لمقاومة المد الكردي والذي يمثله "بي بي كي" و "بي واي دي" وميليشيات مختلفة إذ أصبحت هذه المنظمات لديها نفوذ وسيطرة على نصف معابر الحدود بين سوريا وتركيا حتى منتصف العام المنصرم.

كما توجد أسباب أخرى دفعت بالهجوم العسكري التركي للأراضي الشمالية في سوريا، وإحداها هو أن الحكومة التركية تسعى من خلال هذا الهجوم والذي تطلب إرسال آلاف الجنود واستخدام الطائرة والمدرعات الثقيلة، لإشغال الجيش التركي عن الأوضاع المتردية في الداخل التركي كانهيار الليرة التركية وتباطؤ نمو الاقتصاد المحلي فضلاً عن تدهور علاقات تركيا الخارجية مع دول محورية لا سيما الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوربي ومصر والسعودية وغيرهم. وبذلك تسعى الحكومة التركية أن تتجنب الاصطدام المباشر مع الجيش، وعملية "نبع السلام" وسابقتها التي لم تنته "غصن الزيتون" لتشتيت أي نقد تجاه السياسات الداخلية سواء من الجيش أو الأحزاب أو الشعب بكافة مكوناته.

إضافة إلى ما سبق، المجتمع التركي يعاني من ارتفاع نسبة اللاجئين من دول عديدة أهمها سوريا إذ تستضيف تركيا ما يفوق ثلاثة ملايين ونصف لاجئ سوريا والذي يساوي ٢,٥٪ من كامل التعداد السكاني، مما يسبب منافسة شديدة على سوق العمل وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة بين المواطنين الأتراك. ليس ذلك فقط، ولكن المجتمع التركي بدأ يشهد ارتفاعًا في معدل الجريمة وخصوصًا في المدن الصناعية والكبرى والتي عادة ما يقصدها اللاجئون كإسطنبول التي تستضيف وفقًا لآخر إحصاء أكثر من نصف مليون سوري. إضافة إلى أن المجتمع التركي بدأ يطرح أسئلة حول الهوية التركية والتي بدأت تتأثر بالثقافة العربية والسورية خصوصًا كانتشار اللغة العربية في الأماكن العامة، الأمر الذي يدفع بكثير من القوميين الأتراك للتصدي لهذه الظاهرة حفاظًا على خصوصية الثقافة والمجتمع التركي. ولذلك تريد تركيا السيطرة عسكريًا على شمال سوريا في محاولة لتوطين اللاجئين السوريين لديها في وقت لاحق، الأمر الذي لم ينجح بشكل كامل حتى اليوم. هذا ملخص لأهم أسباب داخلية دفعت تركيا بالهجوم على شمال سوريا، ولن تكتمل الصورة لفهم أسباب تدخلات تركيا المتتالية في سوريا إلا بتحليل المشهد ولكن من خلال البعد الدولي للسياسة التركية.

بالنظر إلى البعد الدولي للهجوم التركي على سوريا سواء السابق كعملية "غصن الزيتون" أو بهجوم عفرين، وكذلك الهجوم الأخير عملية "نبع السلام"، فيمكن تحليل المعطيات الجيواستراتيجية وبالتالي فهم أسباب الهجوم التركي على

منذ استقلال الدول العربية عن الامبراطورية العثمانية لم تكن العلاقات العربية-التركية على توافق دائم حيال القضايا العربية

النطاق الدولي. منذ تفرد حزب العدالة والتنمية بالسلطة والقرار في تركيا، قد أعلن عن استراتيجيته على لسان وزير خارجيته الأسبق أحمد داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" والذي كان مبدأها يتمحور حول تصفير المشاكل مع الجيران. ولكن استراتيجيًا وبعد السياسيات الخارجية والتدخل العسكري التركي المتكرر في سوريا، أصبحت تركيا بدلاً من "مشكلات صفرية مع الجيران" إلى "مشكلات عديدة مع الجيران". ليس ذلك فقط، بل أصبحت هناك مشكلات داخلية في السياسة التركية كان أبرزها انسحاب العديد من السياسيين من حزب العدالة والتنمية وتأسيس أحزاب جديدة كالحزب "الجيّد". لكن هناك أسباب مهمة ضمن النطاق الدولي أدت لتسارع سيناريو التدخل العسكري التركي في سوريا، وأهمها هو ازدياد نفوذ المنظمات الكردية في شمال سوريا بعد عام ٢٠١٥م، تحديدًا ولذلك شهدنا هجوم تركيا العسكري الأول تحت مسمى عملية "درع الفرات". ازدياد النفوذ الكردي في الأراضي السورية وخصوصًا المناطق الشمالية، يعتبر أمر حساس ضمن الاستراتيجية التركية لسياساتها الخارجية كون أن تركيا لديها عداء وخلاف مع المتمردين الأكراد منذ أواسط الثمانينات الميلادية. وهناك سبب آخر سبب إشعال فتيل الأزمة الحالية وهو إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقيام فعليًا بسحب القوات الأمريكية المتمركز في سوريا إلى خارج الأراضي السورية الأمر الذي دفع تركيا لاقتحام سوريا عسكريًا وبعمق ٣٠ كيلو متر.

أهداف الحملات العسكرية التركية في سوريا

تهدف تركيا إلى العديد من الأمور والتي تسعى لتحقيقها من خلالها تدخلاتها العسكرية في سوريا السابقة والحالية سواء على النطاق الداخلي أو الدولي. رغم اختلاف أوقات الهجومات العسكرية التركية وكذلك اختلاف مسمياتها الرنانة، يبقى أن هذه الهجمات تسعى لأهداف متشابهة.

تستهدف تركيا في المقام الأول إلى صد أي تأثير من المد الكردي القادم من خارج الحدود التركية إلى الداخل التركي سواء من ناحية عسكرية أو استخبارية أو تمردية أو حتى ثورية. ليس ذلك فقط، ولكن كما توضح مصادر تركية سياسية وإعلامية، بأن تركيا حددت مسافة بعمق ٣٠ كيلو داخل سوريا وأعلنت أن العملية العسكرية لن تتوقف حتى تتراجع كافة المنظمات العسكرية الكردية إلى خارج المسافة المذكورة.

الأمر الآخر الذي لطالما تهدف له تركيا منذ سنوات والذي أتى الهجوم العسكري الأخير للتأكيد عليه، ألا وهو المنطقة العازلة والتي تسميها الصحافة التركية والسياسيين الأتراك بالمنطقة الآمنة وتعني عزل السلاح وطرد كافة المنظمات الكردية المسلحة من طول الحدود التركية-السورية وحتى ثلاثين كيلو مترًا. على الصعيد الدولي، لم يلق هذا المقترح حتى الآن أي قبول دولي من كافة أطراف النزاع كسوريا وروسيا وإيران. لماذا تسعى تركيا لصنع هذه المنطقة؟ الجواب هو أن تركيا تسعى للتوطين القسري للاجئين السوريين مرة أخرى في شمال سوريا، وكما أشرت سابقًا أن بروز ظاهرة اللاجئين السوريين ونتائج ذلك، كان أحد الأسباب الدافعة لتركيا للهجوم العسكري الأخير والذي يسعى للسيطرة على شمال سوريا فضلاً عن توطين اللاجئين السوريين مرة أخرى وقسريًا.

إلى جانب الأهداف السابقة، يمكن كذلك إجمالاً فهم مغزى توجه تركيا للمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا، بأنها تسعى لبسط نفوذها في سوريا، وأنها غير مترددة بالخيار العسكري رغم الخسائر في صفوف جيشها أو التكاليف الاقتصادية وكذلك المعارضة الشعبية لا سيما من قبل عموم الشعب التركي وبالأخص ذوي الخلفيات التركية. ولذلك، يمكن تلخيص أهداف الهجوم العسكري سواء السابق أو الحالي بأنه يسعى إلى :

- مقاومة المد الكردي خارج الحدود التركية.
- منع أي دعم عسكري كردي أو تأثير ثقافي ثوري من الوصول للأقلية الكردية داخل تركيا.
- الدفع بصنع المنطقة العازلة أو كما تسميها تركيا بالمنطقة الآمنة أو ممر السلام.
- إبعاد المنظمات الكردية إلى ما يفوق ٣٠ كيلو مترًا داخل العمق السوري عن الحدود التركية.
- توطين الملايين من اللاجئين السوريين لاحقًا في شمال سوريا وتخفيف عبء وجودهم على المجتمع والاقتصاد التركي.

تداعيات الهجوم التركي على منطقة الشرق الأوسط

بعد إعلان الرئيس التركي أردوغان من مكتبه عن بدء هجوم الجيش التركي على مدن شمال سوريا كمنطقة "عين

عيسى" وكذلك "رأس العين"، بدأت تداعيات عديدة سواء تجاه تركيا وكذلك الرئيس نفسه وحزبه، وكذلك تداعيات على النطاق الدولي لا سيما العلاقات الخارجية لتركيا مع العالم كالدول الأوروبية والولايات المتحدة والدول العربية فضلاً عن تعقيد إمكانية حل الأزمة سياسيًا.

فيما يخص تركيا، فكانت الخاسر الأول لتداعيات تدخلها العسكري في سوريا، فعلى سبيل المثال، أعلنت تسع دول أوروبية عدم دعمها لتركيا، وليس ذلك فقط، بل حتى جمهورية التشيك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة إلى جانب كندا أعلنوا عن وقف بيع السلاح لتركيا. كما أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بدراسة فرض عقوبات اقتصادية على تركيا.

التداعي الآخر هو تضرر العلاقات العربية-التركية أكثر مما هي متضررة حاليًا، حيث أعلنت جامعة الدول العربية في اجتماعها الأخير والطارئ عن إدانتها الكاملة لما وصفته بالعدوان التركي على سوريا فيما تحفظت كلاً من قطر والصومال حول البيان الختامي والذي أكد على مواقف مهمة وحساسة. ويمكن إيجاز النقاط المهمة للبيان الختامي للاجتماع الطارئ للجامعة العربية في الثاني عشر من أكتوبر:

- إدانة العدوان التركي واعتباره خرقًا للقوانين والمواثيق الدولية.
- المطالبة بوقف العدوان التركي على سوريا وسحب القوات العسكرية التركية فورًا.
- النظر في العلاقات العربية-التركية واتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية وثقافية كتخفيض العلاقات الدبلوماسية والحد من التبادل التجاري والنشاط السياحي.
- مطالبة مجلس الأمن في الأمم المتحدة بالتدخل واتخاذ كل ما يلزم للتصدي للتدخل التركي العسكري في سوريا.
- رفض المنطقة العازلة بشكل كامل.
- إدخال بند جديد في اجتماعات جامعة الدول العربية وتسميته "التدخلات التركية في الدول العربية.

وبالنظر على خلاصة البيان الختامي، يمكن أن تؤدي تداعيات الهجوم العسكري التركي في سوريا لتردي العلاقات العربية-التركية على نحو عال في ملفات حساسة، كتخفيض العلاقات الدبلوماسية مع تركيا إلى أدنى مستوى في الجانب السياسي والاقتصادي، وكذلك ربما تسعى الدول العربية لبحث إمكانية اعتبار مذبحة الأرمن، الأمر الذي يشكل حساسية تاريخية لتركيا مع دول عديدة حول العالم كأرمينيا وقبرص وغيرهم. ليس ذلك فقط، ولكن هناك سيناريوهات مطروحة كإمكانية عودة سوريا للجامعة العربية وتنشيط عضويتها المجمدة منذ ٢٠١١م، وبذلك يتيح لسوريا مقاضاة تركيا ضمن القانون الدولي. ويوجد سيناريو آخر وهو احتمالية لتطور علاقة وطيدة بين الدول العربية والمكونات الكردية في كلٍ من العراق وسوريا لبحث إمكانية الحل في سوريا وربما التصدي للتدخل التركي إذا ازداد عمقًا في الأراضي السورية أو انتقل لدول عربية أخرى.

وأخيرًا ما هي نتائج الهجوم العسكري على شمال سوريا؟ بناء على المعطيات السياسية والجغرافية للنشاط العسكري التركي في سوريا، والتطورات الناتجة عن هذه العملية التي لم تمض سوى مدة قصيرة قياسًا بسابقتها التي تجاوزت سنة ولم تنته، لا يمكن الجزم بأن تركيا قد حققت أهدافها حتى اليوم أو أنها ستحقق أهدافها في المستقبل. هل استطاعت تركيا ردع المد الكردي المتمرد والمسلح في سوريا؟ الجواب، هو نعم ولكن في المدى القصير والآني، ولكن ماذا عن المدى الطويل؟ طبعًا، الجواب سيكون أكثر تعقيدًا لأن تركيا لم تنجح حتى اليوم في عمليتها الأخيرة. ما زلت أسباب وأهداف التدخل العسكري في سوريا لم يتم حلها أو تحقيقها، كأزمة ملايين اللاجئين السوريين في تركيا، وتدهور الاقتصاد والليرة التركية خلال الثلاث سنوات الماضية تحديدًا، فضلاً عن عدم حصول تركيا للدعم الدولي للمنطقة العازلة في شمال سوريا. إذا كان هناك من نتائج فهي في مجملها تكلفة اقتصادية واستنزاف عسكري لتركيا مستمر لطالما بقيت القوات التركية في حربها ضد الجماعات الكردية، وكذلك تعقيد علاقات أنقرة الخارجية بالدول والقوى المهمة عالميًا كالولايات المتحدة وأكثر من ١٢ دولة أوربية فضلاً عن مجمل الدول العربية وفي مقدمتهم السعودية والإمارات ومصر. يبقى مستقبل الهجوم التركي على سوريا مجهول على الأقل في المدى الطويل. الأمر المهم هو أن الحل السياسي في سوريا هو البداية للحل النهائي لأزمة الحرب الأهلية في سوريا والتي استمرت لأكثر من عشر سنوات. لذلك من المهم أن الدول العربية والخليجية تحديدًا متابعة تطورات التدخل التركي في البلدان العربية وتحديد مواقف موحدة واستراتيجيات للتعاطي مع أزمات الشرق الأوسط في ظل تراجع الولايات المتحدة وتعدد أطراف النزاع بين قوى إقليمية كإيران وروسيا وغيرهم.

* باحث سعودي في الشأن التركي - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية

دور المنظمات الخاصة وغير الحكومية في تنمية المجتمع المدني بالمملكة

١٥ منصة سعودية للحوار تتمتع بحرية النقاش بضمان الملك وولي العهد

إن صحوة المجتمع المدني عبر كل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وظهور الأشكال التنظيمية/المؤسسية المعنية المختلفة التي توجه طاقة مواطني الخليج والسكان القائمين بهذه العملية، كان ربما أحد أكثر الظواهر الاجتماعية المثيرة للاهتمام في الأعوام الأخيرة. ففي ظل غياب النماذج الموحدة التي يجب اتباعها، وفي إطار انعدام الأسس القانونية الواضحة للأسلوب الغربي المسؤولة عن تنظيم تأسيس وتشغيل المنظمات غير الحكومية، وفي ضوء طموحات حكومات دول الخليج بخصوص ضمان التعرف على نشاط المقيمين الأجانب على وجه الخصوص، فإن الأدوار التي يلعبها عناصر المجتمع المدني بصورة طبيعية ترتبط بصورة متزايدة بالهيآت والمؤسسات والمنظمات، التي تعمل إما بشكل كلي ضمن الأشكال التنظيمية المصرحة بها أو في "الهوامش المسموح بها" بدرجة أو بأخرى في الهيكل الحالي للمجتمع. ولقد شهدت الأعوام الأخيرة إنشاء مؤسسات ومنصات جديدة للنقاش، وتوسعًا تدريجيًا لنطاق النقاش العام، واهتمامًا متناميًا من قبل السعوديين بالانخراط في النقاشات العامة أو عمليات صناعة القرار على الأصعدة الدولية أو الإقليمية أو المحلية. وفي الوقت نفسه، بدأت بعض المؤسسات التي تعمل بالفعل مثل: المنظمات غير الربحية والجمعيات الخيرية والمؤسسات إلى جانب المؤسسات المتصلة بالأعمال الشرعية والجمعيات المهنية والنوادي الأدبية والشعرية، في استكشاف/البحث عن مجالات جديدة من النشاط استجابةً إلى التوقعات الجديدة. ولقد تم استكمال ذلك مع توسع المؤسسات التعليمية الخاصة التي لديها طموحات أكبر للتأثير الاجتماعي/ العام، ووسائل الإعلام التقليدية المشاركة اجتماعيًا بشكل أكبر، والنمو المتسارع لوسائل التواصل الاجتماعي/الانترنت واستخدامهم على نطاق واسع.

آدم كولاخ

١. الإطار الحالي لنشاط المنظمات غير الحكومية (بما في ذلك: المنظمات غير الربحية والمؤسسات والجمعيات الخيرية والجمعيات المهنية)، والمظاهر التقليدية والرسمية وغير الرسمية للمجتمع المدني في السعودية، ودور المؤسسات المعينة من قبل الدولة في عملية زيادة مشاركة المواطنين في الشؤون العامة.

إن استخدام الأشكال التقليدية من مشاركة المواطنين في النقاشات حول مسائل الاهتمام العام لا يعني فقط كونها أدوات لضمان تأييد المحكوم تجاه الحاكم، بل يأتي كذلك بغرض معالجة التظلمات والشكاوى الحالية التي تشمل في العادة:

١) **الالتماسات المقدمة للهيآت العليا** التي يتم الإعراب عنها أو نقلها خلال الاجتماعات المرحلية مع الملك/ولي العهد/المحافظين/ كبار المسؤولين الآخرين، والتي تكون مفتوحة لعامة السعوديين،

٢) **الدواوين أو المجالس أو البيوت المفتوحة** التي ينظمها باستمرار وجهاء القبائل، والمسؤولون، ورجال الأعمال البارزين، والشخصيات المعروفة الأخرى،

٣) **الخطابات/الرسائل إلى المنابر الإعلامية** التي تناقش/تثير القضايا ذات الاهتمام العام. ولا تخضع في الغالب هذه الأشكال إلى تنظيمات قانونية حديثة بعينها، بيد أنها تواصل لعب دور هام في الحفاظ على شكل من قنوات التواصل المباشر بين المواطنين من جهة، والأمراء، والوزراء، والمحافظين، والأمراء الذين يتمتعون بأهمية على المستوى المحلي، والمسؤولين وشيوخ القبائل.

وخلال السنوات القليلة الماضية (منذ ٢٠٠٤ فصاعداً)، استُكملت الأشكال السابقة بصورة أكثر فعالية بين أشكال أخرى من خلال:

- سير عمل المجالس البلدية المعززة والمنتخبة جزئيًا (منذ ٢٠٠٥)
- الإمكانية الحقيقية لمتابعة المناظرات والنقاشات العامة أو إرسال الأسئلة والاستفسارات إلى نقاشات مجلس الشورى،
- منصة الحوار الوطني،
- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وفروعها الإقليمية.
- المنتديات الأكاديمية أو منتديات الأعمال والمؤتمرات،
- المعارض الفنية ونوادي الشعر/الأفلام.
- المنظمات المهنية أو منظمات الأعمال والمؤسسات،
- المنظمات والمؤسسات الخاصة الخيرية غير الربحية.
- الكليات والجامعات الخاصة الآخذة في التوسع،
- الحملات المرخصة (التي ترعاها الدولة) وغير المرخصة،
- الاستخدام المتنامي للإنترنت/وسائل التواصل الاجتماعي واتساع نطاقهم.
- الاتساع المستمر لنطاق نقاشات وسائل الإعلام التقليدية.

ولقد تم إنشاء المؤسسات والهيآت المشار إليها إما من خلال المراسيم/الأوامر الملكية المحددة أو تم ترخيصها استنادًا إلى القوانين واللوائح الحالية المتعلقة بفئة معينة من المؤسسات (المؤسسات الخيرية/غير الربحية والمنظمات المهنية والنوادي الأدبية، إلخ).

ومن المفارقات في الواقع السعودي أنه لطالما تمتعت المؤسسات التي أنشأتها المراسيم الملكية بالاستقلال الكبير نسبيًا، استنادًا إما الى النظام الأساسي للحكم (مجلس الشورى) أو انعكاسًا للقرارات الاستراتيجية التي يتخذها الملوك السعوديون اللاحقون؛ إذ أن هذه المؤسسات تُمول من الأوقاف المالية المخصصة (أو مخصصات ميزانية الدولة المستقلة) ولا تذهب التقارير إلا للملك (منصة الحوار الوطني، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان)، لهذا، لا يمكن أن تخضع هذه المؤسسات لتأثير مباشر من قبل مستويات أخرى من الإدارة/البيروقراطية السعودية. كما أن المنظمات/المؤسسات التي أنشأها ويمولها، على الأقل من البداية، أعضاء الأسرة المالكة، تمتعت بقدر مساوٍ من هامش المرونة الواسع ضمن نطاقات أنشطتهم المعنية، حيث من شأن هؤلاء الأعضاء تقديم "مظلة/غطاء" "سياسي" ضد التدخل غير المرغوب في سير أعمال هذه المؤسسات من قبل ممثلي المؤسسات الحكومية أو الدينية الأخرى إذا لزم الأمر.

وشهدت الأعوام الأخيرة كذلك اهتمامًا متزايدًا بين السعوديين بأعمال مجلس الشورى الذي تطور بمرور الوقت إلى مؤسسة تلعب دورًا متزايد الأهمية في تشكيل هياكل الدولة. وعلى الرغم من تمتع هذا المجلس بشكل رسمي بالصلاحيات التشريعية المحدودة فقط، إلا أنه منظم في الداخل بطريقة تشبه معظم البرلمانات، كما اكتسب أهمية خلال النقاشات الحادة والشديدة في بعض المناسبات (التي تميل أن تكون في بعض الأحيان أكثر صدقًا وموضوعية مما هو الحال في بعض البرلمانات المنتخبة في المنطقة)، حيث يقوم التليفزيون الحكومي ببث هذه النقاشات حول كل من مسائل السياسة الداخلية والخارجية ذات الاهتمام العام الحقيقي. كما ازداد دور هذا المجلس في إصدار أو تشكيل/ضبط التشريع والتأثير على القرارات التنفيذية الرئيسية. وفي عام ٢٠١٣م، قام الملك عبد الله بتعيين ٣٠ امرأة بوصفهن أعضاء لأول مرة. إضافة إلى ذلك، أدى وصول النساء كأعضاء في مجلس الشورى إلى زيادة تحسن مستوى/الجودة الكلية للنقاشات بصورة ملحوظة.

تم إنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني عام ٢٠٠٣م، كجزء من جهود ما بعد أحداث ١١ سبتمبر، والهادفة إلى معالجة مجموعة من المسائل المنتقاة، والتي اُعتبرت -في سياق عالم تسوده العولمة -أساسية في عملية بناء مجتمع أكثر تقبلًا لاستيعاب الخطوات نحو الحداثة. وقد أسهم هذا المركز في توسيع نطاق النقاش العام في المملكة العربية السعودية. وضمت مواضيع النقاشات مسائل هامة مثل "الوحدة الوطنية والعلاقات الخارجية"، و"محاربة التعصب والتطرف الديني"، و"حقوق وواجبات المرأة"، و"توقعات الشباب"، و"الرؤية الوطنية للتعامل مع الثقافات العالمية"، و"التعليم: الواقع وسبل التطوير"، و"الحوار بين المجتمع ومؤسسات العمل"، و"الحوار بين المجتمع والمؤسسات الطبية"، و"وسائل الإعلام: الواقع وسبل التطوير"، و"أثر الأيديولوجيات على الوحدة الوطنية".

وعلى الرغم من النظر إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التي أُسست عام ٢٠٠٥م، وتم تمويلها من وقف ملكي مخصص، على أنها مؤسسة مرتبطة بشكل وثيق بالحكومة السعودية، فسرعان ما عرف عنها قيامها بدور قوى في التعامل مع جوانب متعددة من أوضاع حقوق الإنسان في البلاد. ولقد أصدرت الجمعية حتى الآن ٥ تقارير بشأن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، كما أجرت

تمويل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من وقف ملكي وتتعامل مع جوانب متعددة من أوضاع حقوق الإنسان في السعودية

أصدرت جمعية حقوق الإنسان تقارير حقوقية وتجري تفتيشًا بانتظام للسجون لتحسين ظروف الاحتجاز ورقابة دعاوى قضائية بعينها

عمليات تفتيش منتظمة لمنشآت السجون من أجل المساعدة على تحسين ظروف الاحتجاز في البلاد، إضافة إلى رقابتها دعاوى قضائية بعينها.

تلعب كذلك المنتديات الأكاديمية أو منتديات الأعمال والمؤتمرات (الأكثر شهرة فيما بينها: منتدى جدة الاقتصادي ومنتدى الرياض الاقتصادي، الذين تنظمهما غرف التجارة والصناعة)، أدوارًا هامة في عملية تطوير المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية، حيث تتمتع كلها بحرية غير مقيدة نسبيًا في مناقشة العديد من المسائل الحساسة، مثل: التحديات المرتبطة بالفساد، وتعاطي المخدرات، والفقر والإسكان الاجتماعي، وتمكين النساء والتوظيف، وسبل جذب المستثمرين الأجنبيين والمحليين، وفي نفس الوقت ضمان المشاركة والمتابعة النشطتين من جانب المؤسسات الحكومية المعنية.

وفي الواقع السعودي، لعب الفن دورًا خاصًا في مساعدة الناس على التعبير عن أنفسهم؛ ولا يتعلق ذلك بالنوادي الشعرية/الأدبية التي تعمل كمنصات للنقاشات غير المقيدة حول عدد من المسائل الاجتماعية فحسب، بل يتعلق كذلك بمعارض الفن العامة التي تتضمن أعمال الفنانين السعوديين المحليين، التي تضم سيدات قد قمن باستخدام الفن لتجسيد ما يختبرنه من مشاعر واحباطات. وتشمل كذلك أشكال مثل: مجموعات/فرق موسيقى الروك السرية التي تؤدى بشكل حصري إلى جمهور مختار ومنتقى بعناية، إلى جانب الظاهرة الجديدة نسبيًا في المملكة العربية السعودية وهي ظهور صناعة إنتاج الأفلام، إذ أصبحت الأخيرة معروفة لعامة الجمهور بعد سلسلة من النجاحات الدولية للفيلم المشارك اجتماعيًا الذي تم إنتاجه بالتعاون بين السعودية وألمانيا "وَجدة"(٢٠١٢)، حيث يعتبر أول فيلم طويل على الإطلاق ذو فريق تمثيل سعودي، وكذلك التصوير قد تم بالكامل داخل المملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، تم إنتاج عدد من الأفلام القصيرة والوثائقية السعودية، كما اجتذبت النسخة الثانية من مهرجان الأفلام السعودي "سينماليس" في الدمام في فبراير ٢٠١٥م، أكثر من ٦٠ فيلم قصير (تم اختيارهم من أكثر من ١٢٠ فيلم مقدم) للمنافسة على جوائز شجرة النخيل الذهبية، حيث كان معظم صناع الأفلام المشاركين تحت عمر ٢٥.

وكذلك تتجاوز المنظمات والجمعيات المهنية أو المتعلقة بالأعمال (غرفة التجارة والصناعة، وجمعيات المحامين والمهندسين والأطباء والصحفيين والمعلمين وغيرهم) بشكل منتظم نطاق أنشطتهم المعتادة، حيث أنها لا تعمل فقط بوصفها منصات للنقاشات حول العديد من المسائل الحالية، بل إنها أيضًا تمكنهم من ممارسة الإجراءات الديمقراطية في انتخابات الهيآت الداخلية، وهي مسألة يُؤمل أن تؤتي ثمارها في المستقبل عندما تصبح هذه المنظمات أكثر شهرة واستغلالاً في إطار مشاركة المواطنين في شؤون الدولة.

ولطالما كانت جمعية النهضة النسائية الخيرية في طليعة الجهات غير الربحية التي تتعامل مع مسألة تمكين النساء في المملكة العربية السعودية، وواحدة من أقدم المؤسسات حسنة السمعة في هذا القطاع. وتطورت بمرور الوقت الجمعية التي تم تأسيسها عام ١٩٦٢م، تحت رعاية الأميرة عفت الثيان زوجة الملك فيصل الراحل والتي تديرها مجموعة من النساء الرائدات وأصحاب الرؤى، من جهود تطوعية مرتبطة بالخدمة الاجتماعية العامة إلى مؤسسة غير ربحية خيرية تهدف إلى تمكين النساء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. وخلال أكثر من خمسين عامًا من أعمالها، نفذت الجمعية عددًا كبيرًا من المشروعات في مجالات الرعاية الاجتماعية والصحة الأسرية والاحتياجات الخاصة وتطوير رأس المال البشري وتعزيز توظيف المرأة في كل المشروعات المحققة باعتبارها أساس الدراسات المتعلقة بالحاجات، واسترشادًا بالحاجة إلى خدمة مبدأ تحقيق تطوير مستدام وشامل للمرأة.

ولطالما كانت مؤسسة الملك فيصل الخيرية، مؤسسة غير ربحية ذات طموحات دولية وربما تعد الأكثر على صعيد الامتداد العالمي. وكونها تأسست بمهمة تهدف إلى "المحافظة على تراث الملك فيصل والعمل على استمراره"، وهو الملك "الذي كان يتطلع إلى التطور وفي نفس الوقت الحفاظ على التقاليد"، تلخص المؤسسة مهمتها في "تجاوز الحدود من أجل تمكين أجيال المستقبل". ولقد تمكنت المؤسسة من تأسيس وتطوير على مدى السنوات خمسة ركائز أو مشروعات أساسية كانت تهدف إلى "إثراء الفكر وتكريم العلماء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ودعم البحث العلمي، وتعزيز التعليم في المجتمعات الإسلامية. **وشملت هذه الركائز:**

١) جائزة الملك فيصل العالمية التي تُمنح كل عام،

٢) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وهي مؤسسة خاصة سعودية رائدة لا تجري أبحاثًا خاصة فحسب،

٣) مدرسة الملك فيصل (تصل إلى المدرسة الثانوية أي المستوى قبل الجامعي) وهي أول مدرسة وطنية سعودية تطبق المعايير الدولية في مناهجها،
٤) جامعة الفيصل، وهي مؤسسة تعليم عالي خاصة تم تطويرها منذ ٢٠٠٨ بهدف تقديم الأبحاث،
٥) جامعة عفت (المعروفة في السابق باسم كلية عفت)، وهي أول جامعة نساء/فتيات فقط قائمة في جدة، حيث تعزز التعليم الحديث وقابلية التوظيف المرتبط بالمسؤولية الاجتماعية والتواصل الاجتماعي بين النساء.

وتشمل أنشطة مركز دعم المنظمات غير الربحية التابع للمؤسسة:
أ) البرامج التدريبية التي تركز على الإدارة غير الربحية ومهارات العمل، وتحرير المقترحات، وتنمية المشاريع، واستراتيجيات جمع التبرعات، والتطوع، إلى جانب تنمية المهارات الإدارية العامة،
ب) إنشاء قاعدة بيانات للمنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية،
ج) إدارة تبادل معلومات الموارد غير الربحية، المصممة لتكون أداة ودليل مصادر المعلومات من أجل مساعدة المنظمات غير الربحية بصورة فعالة في تطوير مهامها ورؤاها، وتشمل الخدمات المقدمة هنا: الدخول إلى المعلومات والمصادر المتعلقة بالمنظمات غير الربحية، بما في ذلك التعريفات المستخدمة فيما يتعلق بقطاع المنظمات غير الربحية، وإتاحة الدخول إلى أفضل أمثلة الممارسات الوطنية والدولية في القيادة والإدارة والأداء غير الربحي، وتوفير الدلائل الارشادية والكتب التوجيهية حول "كيفية" التخطيط الاستراتيجي، وبناء القدرة، وتغيير الإدارة، والتقييم، وإعداد الميزانية، وجمع التبرعات، والمعلومات حول القواعد واللوائح بشأن إنشاء وإدارة المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية، وقائمة من الفعاليات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، مثل: المؤتمرات وورش العمل والحلقات الدراسية، د) إدارة بوابة المجتمع الإلكتروني لمنظمة غير ربحية تعمل بوصفها منتدى نقاش دائم لجهات القطاع غير الربحي،
هـ) أنشطة بناء الشراكة التي تهدف إلى تشجيع وتسهيل مبادرات التعاون غير الربحية من خلال تنظيم ورش العمل والمؤتمرات.

ويتولى مركز دعم المشروعات الذي يعمل في إطار المؤسسة مع:
أ) تقديم المنح (التماس العروض من جهات القطاع غير الربحي المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، والتغير الاجتماعي، والتدريب وبناء القدرة، وتقييمهم وعرض المنح، استناداً إلى نتائجه،
ب) التدريب المرتكز على تعزيز قدرة كل المساهمين المعنيين، بما في ذلك المنظمات غير الربحية، والمسؤولين الحكوميين، والبلديات وفئات المجتمع، إضافة إلى تحديد الاحتياجات التنموية، وتطوير وتنفيذ العديد من المشروعات القائمة داخل المجتمع،
ج) بناء الشراكة الهادفة إلى تشجيع المجتمع المحلي وتطوير التعاون من خلال تحفيز النقاشات الفكرية ذات الصلة، وتنظيم ورش العمل الوطنية والدولية، وتسهيل مبادرات الشراكة العامة-الخاصة بين الجهات غير الربحية، والمجتمعات المدنية، وقطاع الأعمال والحكومة، من أجل مصلحة المجتمعات المحلية،
د) الرصد والتقييم اللذان يشملان رصد ورقابة تنفيذ المشروعات، وقياس أثر وفعالية الدعم في حالات الطوارئ، واستغلال الدروس المستفادة

ويركز مركز الدعم في حالات الطوارئ التابع للمؤسسة على تقديم مساعدة فعالة واستراتيجية في تقديم المنح بخصوص إغاثة الكوارث والطوارئ من خلال:
أ) إنشاء المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالطوارئ استنادًا إلى المعايير المعترف بها دوليًا وكذلك أفضل الممارسات،
ب) تقديم منح حالات الطوارئ، بدءًا من تحديد الظروف الطارئة من خلال تطوير وطلب اقتراحات المساعدة الداخلية والخارجية في حالات الطوارئ وصولاً إلى تقديم المنح،
ج) أنشطة الرصد والتقييم،
د) بناء الشراكة من خلال التحديد المسبق للجهات المحتمل تلقيها للمنح ، ومن خلال دراسة إمكانات الشراكات والتعاون.

٢. النقاشات العامة والتطور الاجتماعي المدني المتنامي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. دور وسائل الإعلام

من السمات الملحوظة الأخرى في السنوات الأخيرة، التنمية الجارية والتوسيع الكبير في نطاق النقاش العام، الذي يتشكل معظمه في وسائل الإعلام، بيد أنه يتواجد كذلك في مجلس الشورى أو المنتديات الأكاديمية أو منتديات الأعمال أو المنتديات العامة الأخرى. وفي هذا السياق نجد المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٩م، مختلفة كثيرًا عن المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م، حيث أن مواضيع اجتماعية هامة مثل: حقوق المرأة بما في ذلك قيادة المرأة للسيارة، وحقوق العمال الأجانب/خادمي المنازل، ومشكلات الشباب التي تشمل البطالة وسبل معالجة هذه المسألة، وسوء المعاملة المنزلية والعنف، والحاجة إلى إنشاء حد أدنى للسن القانوني للزواج، والدعاوى والأحكام غير العادلة، والتحرش الجنسي، والاعتداء الجنسي الذي يشمل الأطفال، والتمييز في وظائف معينة، وجودة الخدمات العامة، وانتقاد الفتاوى الغريبة/الغامضة والعلماء الذين يقومون

بإصدارها، والحاجة إلى تقليص نطاق الموضوعات الدينية التي يتم تدريسها في المدارس من أجل توفير مساحة للمزيد من التعليم العلمي/العملي/المؤهل للتوظيف، التطرف/مكافحة التطرف والحاجة إلى مجابهة التطرف الديني/الإرهاب بدوافع دينية، وشكاوى المجتمع الشيعي، والبيئة/التلوث، وتعاطي المخدرات، والأمراض الوراثية المتعلقة بحالات زواج الأقارب من أقرب درجة، ومحاربة الفساد، وأهلية المسؤولين، كانت جميعها ضمن الموضوعات التي لم تدخل تدريجيًا الحيز العام فحسب، بل إنها باتت مكونًا أساسيًا في النقاشات العامة التي تضم عددًا من السعوديين. وعادة ما تظهر موضوعات جديدة بانتظام، والتي حتى هذا الحين تعتبر "مواضيع مُحَرمة" سواء في المجتمع ككل أو في وسائل الإعلام.

وتشكل وسائل الإعلام ظاهرة منفصلة؛ فوفقًا لبيانات وُجدت على موقع statista.com للربع الأخير من عام ٢٠١٤م، فإن ٢٩٪ من إجمالي سكان المملكة العربية السعودية كانوا مستخدمين نشطين لمواقع التواصل الاجتماعي، حيث يتراوح معدل الانتشار من ٢٢٪ بالنسبة لوتس آب، و٢١٪ بالنسبة للفيس بوك، و١٩٪ بالنسبة لتويتر (ووفقًا لبيانات أخرى، فإن نحو نصف محتوى توتير باللغة العربية حول العالم نابع من المملكة العربية السعودية)، إلى جانب شعبية كل وسائل التواصل الأخرى (جوجل بلس، وانستجرام، وسكايب). ولقد تطورت وسائل التواصل الاجتماعي لتصبح أداة في غاية الأهمية في عيون السعوديين لتدعم الطموح لأن تكون شخصية نشطة اجتماعيًا، وذلك في جميع مشارب الحياة، بدءًا من العلماء المسلمين المحافظين أو مثيري الجدل وصولاً إلى المنشقين، مع وجود حالات تعتبر قليلة نسبيًا من الأشخاص الذين تمت محاكمتهم بالفعل نتيجة منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث اقتصرت على الحالات التي اعتبرتها السلطات أنها تمس أو تقوض المبادئ الرئيسية (الدينية أو السياسية) للدولة السعودية.

أخيرًا، ستعتمد سبل المشاركة الأكبر من جانب الدولة السعودية مع جهات المجتمع المدني الناشئة أو القائمة بالفعل، بنسبة كبيرة على ديناميكيات التطورات الإقليمية والدولية، ونأمل أن يسود الاستقرار منطقة الخليج العربي، إلى جانب الاستقرار الإقليمي الذي يسمح بظهور المزيد من الانفتاح ، وحتى لا يؤدي عدم الاستقرار إلى تمكين عناصر محافظة في كل من بما يزيد من درجة الحزم في التعامل مع المجتمع المدني أو ربما أيضًا يفضي إلى انحسار الرغبة /الضغط من قبل المواطنين من أجل فرص جديدة لتطوير المجتمع المدني)، ومن ناحية أخرى، يمكن أن تساعد بيئة خارجية أكثر هدوءً واستقرارًا على خلق مساحة إضافية من شأنها أن تثبت أنها أكثر ملاءمة للمزيد من تنمية فرص المجتمع المدني، كما يمكن، من منظور أطول أجلاً، أن تؤدي إلى زيادة تدريجية في مستوى مشاركة/رأي المواطنين في كل من عمليات اتخاذ القرار والإدارة اليومية لشؤون الدولة.

* سفير الاتحاد الأوروبي السابق لدى المملكة العربية السعودية

دور المنظمات الإسلامية العالمية في التصدي للإرهاب والتطرف ونشر ثقافة الوسطية

خطاب شبكات التواصل في المنظمات الإسلامية وعلاقته بالوسطية ومواجهة الإرهاب

استقطب الإرهاب الإلكتروني Cyber Terrorism اهتمام الشعوب والحكومات في كل دول العالم، وأصبح يمثل بجميع أشكاله تهديدًا للسلام والأمن الدوليين، نظرًا لما له من آثار وخيمة على أمن المواطنين واستقرارهم، وعلى الإمكانيات الاقتصادية والهيبة السياسية للدولة في محيطها الإقليمي والدولي، وقد ظهر الارتباط بين الإنترنت والإرهاب بشكل واضح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وانتقلت المواجهة ضد الإرهاب والإرهابيين من المواجهة المادية المباشرة إلى المواجهة الالكترونية، وتحولت الحروب الواقعية إلى حروب رقمية Digital War، وأصبح الانترنت من أشد الأسلحة فتكًا وهدمًا إذا ما استخدم لأغراض سيئة وتحقيق نوايا إرهابية. كما اتجه المتطرفون والجماعات الإرهابية إلى استغلال الإعلام الاجتماعي كوسيلة جديدة وقوية لنشر الدعاية وتجنيد الأتباع واستدراج الشباب، وتوصيل رؤيتهم، والتحريض على العنف وجذب الآلاف من المقاتلين في الخارج لتلقي التدريب الإرهابي، ولذا يعتمد ٩٠٪ من الإرهاب المنظم على شبكة الإنترنت على توظيف الإعلام الاجتماعي.

د. وليد خلف الله محمد دياب

ويتزايد استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بشكل مستمر بين كافة الفئات العمرية داخل الأسر والشرائح الاجتماعية المختلفة، إلا أن أخطر المستخدمين وأكثرهم ضررًا وتأثيرًا من حيث نشر الميول الإرهابية هم الأفراد الناشطين بشكل عقائدي مع الجماعات المتطرفة، الذين يتم تكليفهم على شكل مجموعات باختراق عقول الشباب والتأثير عليهم عاطفيًا، بتوجيه خطاب ديني حماسي يشجع على العنف والانسلاخ عن المجتمع وتكفير الحكومات والدعوة لمناهضة الحكام وتأييد التطرف ورموزه.

كما أن قوة وسائل الإعلام الجديد لا تقتصر على مجرد خاصية التفاعل التي تتيحها والتي تسمح لكل من المرسل والمستقبل بتبادل أدوار العملية الاتصالية، ولكن تلك الوسائل أحدثت أيضًا ثورة نوعية في المحتوى الاتصالي متعدد الوسائط والذي يشتمل على النصوص والصور وملفات الصوت ولقطات الفيديو، فالشبكات الاجتماعية لا سيما في العالم العربي أثرت على نحو مباشر في تحقيق تغيرات جوهرية في المشهد السياسي في عدة دول، قادت بعضها إلى الفوضى، وقادت بعضها إلى التغيير الحقيقي والفعال، لكن الأمر الثابت في هذا الإطار هو أنها أثبتت قدراتها على أن تكون أداة قوية ومؤثرة في المجال العام في أي مجتمع.

وفي السنوات الأخيرة زاد عدد المواقع الإرهابية ومقاطع الفيديو الداعية للتطرف وغسل أدمغة الشباب وتجنيدهم للقيام بأعمال تتنافى مع البعد الإنساني والأخلاقي وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف القائم على الوسطية والمنافي لأى تطرف أيًا كان مصدره.

وشهدت السنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت فقد زاد عدد مواقع الانترنت التي تروج للفكر المتطرف والإرهاب حيث كان عددها عالميًا ١٢ موقعًا عام ١٩٩٨م، ووصل العدد الآن إلى ٥٨٠٠ ألف موقع وفقًا للاتحاد الأوروبي، ومن خلال رصد مجلس وزراء الداخلية العرب للمواقع سالفة الذكر بالتعاون مع الدول الأعضاء فإن عدد هذه المواقع يصل لأكثر من ٧٢٠ موقع وصفحة تستهدف تضليل المواطن العربي والترويج لفكر التطرف والإرهاب وضرب خطط التنمية والتقدم في دولنا العربية عن تحقيق أهدافها، وهذا الرقم الخاص بمواقع وصفحات الانترنت الإرهابية يتغير بصفة شبه مستمرة نظرًا لقيام معظم الدول العربية بحجب مواقع الانترنت الإرهابية لكن سرعان ما تعود تلك المواقع والصفحات الإرهابية مرة أخرى وهكذا.

ضرورة استحداث أشكال أكثر تطورًا للخطاب الإعلامي الإسلامي واستخدام الانفوجرافيك وتوصيل المعلومة بأسهل الطرق وأقل الكلمات

كما أن الإعلام الجديد أصبح أداة من أدوات المنظمات الإرهابية في نشر الفتن والأفكار المتطرفة لسهولة تداوله، وهذا يعني أنه بات يستخدم ضمن أخطر الحروب على الإطلاق باستخدام التقنيات التكنولوجية المتطورة مثل المدونات، Facebook و YouTube و Twitter و Instagram و Flickr، إضافة إلى تقنيات أكثر تطورًا وأكثر حداثة مثل assk.fm و Kik و Friendica ومؤخرًا VK.com و Diaspora و JustPaste.it و Sound Cloud، وتستفيد أيضًا من التطبيقات المتوفرة على Google Play و iTunes for Apple، مما يجعلنا نصدق ما يدور، وعلينا مواجهته بالأساليب الإعلامية المماثلة، وبينت الدراسات أن هذا الإعلام الجديد استخدمه المتطرفون دينيًا وسياسيًا وأيديولوجيًا في استقطاب الشباب إلى عملياتهم، والتي تستهدف بث الخوف والاعتراف بهم، والرضوخ لمطالبهم، وأن الإنترنت خدم الخلايا الإرهابية من خلال تحقيق الترابط التنظيمي بينهم، وتبادل الأفكار حول كيفية التنسيق للعمل الإرهابي، وتدمير مواقع الإنترنت المضادة، واختراق المؤسسات الحيوية أو تعطيل خدماتها الإلكترونية.

ولما كان الغلو والتطرف يلتصق -غالبًا- بالدين، كان من الأهمية بمكان بيان دور المؤسسات والمنظمات الإسلامية، سواء أكانت رسمية أم شعبية، وذلك لأن الدين إن كان يعتبر مدخلاً من مداخل التطرف والإرهاب من خلال سوء فهمه، فإن بيان صورته الصحيحة هي من أنجع وسائل علاج الغلو والتطرف والحماية منها، لذا فإن هذه الدراسة ستعرض دور المنظمات الإسلامية العالمية في التصدي لقضايا الإرهاب والتطرف ونشر ثقافية الوسطية عبر شبكات التواصل الاجتماعي التابعة لها وكيفية طرح أفكارها والترويج لها والتأثير في جمهورها.

مشكلة الدراسة:

تحددت مشكلة الدراسة في التعرف على خطاب وسائل التواصل الاجتماعي للمنظمات الإسلامية العالمية وعلاقته بنشر ثقافة الإسلام الوسطي المعتدل على تشكيل معارف الجمهور واتجاهاتهم نحو القضايا الدينية والإسلامية في العالم العربي والإسلامي بعد ثورات الربيع العربي ومواجهة التطرف والإرهاب، من خلال رصد وتحليل وتفسير أدوات الخطاب الإعلامي التي تستخدمها المنظمات الإسلامية وذلك للتعرف على سمات هذا الخطاب وملامحه وكيفية توظيف المنظمات الإسلامية العالمية لأدوات الخطاب لإقناع الجمهور بأفكارها وتوجهاتها ومنهجها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي الرسمية التابعة لها بعيدًا عن التشوهات التي لحقت بالإسلام بعد الغزو الفكري الذى أصابه.

أهمية الدراسة:

- التعرف على الخطاب الإعلامي للمنظمات الاسلامية العالمية عبر شبكات التواصل الاجتماعي التابعة لها وكيفية طرح أفكارها، وكيفية توظيف كل منها لأدوات الخطاب لإقناع الجمهور بتبني أو رفض اتجاه معين أو قضية معينة.
- التحولات السياسية الجارية التي تشهد المنطقة العربية والإسلامية والعديد من دول العالم الغربي، والتي هيأت لسياق إقليمي لزيادة دور الجماعات الإرهابية, فتصاعد دورها على النحو الذي يظهر في المنطقة العربية والعالم، وتحول إلى ظاهرة عالمية برزت نشاطاته بشكل مذهل عبر وسائل الإعلام، خاصة من خلال شبكة الإنترنت، والتي بدورها هددت استقرار عدد من الدول والمجتمعات العربية والأجنبية، مؤكدًا على ضرورة مواجهة هذا التنظيم وأنشطته الإرهابية بكل الطرق والوسائل المناسبة والفعالة، مما ألزم الباحثين دراسة خطاب المنظمات الإسلامية وآلية تطوير أساليبه الإعلامية للتصدي لقضايا التطرف والإرهاب والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة: رصد وتحليل وتفسير خطاب وسائل التواصل الاجتماعي للمنظمات الإسلامية العالمية وعلاقته بنشر ثقافة الإسلام الوسطي ومواجهة التطرف والإرهاب، خلال فترة الدراسة ومن هذا الهدف تتفرع عدة أهداف فرعية تتمثل في التعرف على:

- الأطروحات التي ارتكزت عليها خطابات المنظمات الإسلامية العالمية عبر شبكات التواصل الاجتماعي لها إزاء مواجهة قضايا التطرف والإرهاب.
- المرجعية التي استندت إليها الخطابات الإعلامية في المنظمات الإسلامية العالمية.
- تحليل العناصر الخاصة بمضمون أطروحات خطاب قضايا التطرف والإرهاب ونشر ثقافة الإسلام الوسطي عبر شبكات التواصل الاجتماعي ويتفرع من هذا الهدف الجزئيات التالية:

– تحليل الأبعاد الموضوعية لأطروحات الخطاب الخاص بقضايا الدراسة.
– تحليل مسارات البرهنة التي اعتمدت عليها أطروحات الخطاب.

● تحليل العناصر الخاصة بأسلوب تقديم أطروحات الخطاب ويتضمن أيضًا عددًا من الأهداف الجزئية:
– التعرف على نوع المستوى اللغوي في تقديم أطروحات الخطاب.
– التعرف على مستويات التعبير المجازي وكيفية توظيفها في تقديم أطروحات الخطاب.
– التعرف على أساليب تناول المضمون الذي تضمنه أطروحات الخطاب.
– تحليل علاقة الارتباط بين العناصر المختلفة التي تشكلت خلالها بنية أطروحات الخطاب.

● رصد مفردات الخطاب الإعلامي للمنظمات الإسلامية في شبكات التواصل الاجتماعي حول قضية نشر ثقافة الإسلام الوسطي المعتدل ومواجهة خطر التطرف والإرهاب.
● القوى الفاعلة البارزة في الخطابات الإعلامية للمنظمات الإسلامية.
● التعرف على المبررات الإقناعية التي اعتمد عليها خطاب المنظمات الإسلامية عبر شبكات التواصل الاجتماعي حول هذه القضية.
● الكشف عن طبيعة الاتجاه السائد في الخطاب نحو القوى الفاعلة في الموضوعات محل الدراسة ورصد الصفات المنسوبة لهم.
● التعرف على القوالب الفنية التي يقدم من خلالها الخطاب وإلى أي مدى نجحت شبكات التواصل الاجتماعي في توظيف في خدمة الموضوعات المطروحة خلال فترة الدراسة.
● التعرف على نوع الخطاب الذي اعتمدت عليه وسائل التواصل الاجتماعي خلال تناولها للموضوعات محل الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

● ما الأطروحات التي ارتكزت عليها خطابات المنظمات الإسلامية العالمية عبر شبكات التواصل الاجتماعي لها إزاء مواجهة قضايا التطرف والإرهاب؟
● ما المرجعية التي استندت إليها الخطابات الإعلامية في المنظمات الإسلامية العالمية؟
● ما القوى الفاعلة البارزة في الخطابات الإعلامية للمنظمات الإسلامية في تناولها لقضايا الإسلام الوسطي ومواجهة التطرف والإرهاب؟
● ما مفردات الخطاب الإعلامي للمنظمات الإسلامية في شبكات التواصل الاجتماعي حول قضية نشر ثقافة الإسلام الوسطي المعتدل ومواجهة خطر التطرف والإرهاب؟
● ما المبررات الإقناعية التي اعتمد عليها خطاب المنظمات الإسلامية عبر شبكات التواصل الاجتماعي حول هذه القضية؟
● ما طبيعة الاتجاه السائد في الخطاب نحو القوى الفاعلة في الموضوعات محل الدراسة ورصد الصفات المنسوبة لهم؟
● ما القوالب الفنية التي يقدم من خلالها الخطاب والى أي مدى نجحت شبكات التواصل الاجتماعي في توظيفها في خدمة الموضوعات المطروحة خلال فترة الدراسة؟
● ما نوع الخطاب الذي اعتمدت عليه وسائل التواصل الاجتماعي خلال تناولها للموضوعات محل الدراسة؟
● ما المستوى اللغوي الذي اعتمد عليه الخطاب في تقديم اطروحاته؟
● ما درجة اعتماد الخطاب على أساليب التعبير المجازي تقديم اطروحات الخطاب؟
● ما العلاقة البنيوية بين العناصر المختلفة التي تشكلت منها بنية أطروحات خطاب المنظمات الإسلامية حول قضايا التطرف والإرهاب؟

منهج الدراسة:

استعانت الدراسة بمنهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي باعتباره جهدًا علميًا منظمًا يساعد في الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالظاهرة موضع الدراسة، ومن ثم استُخدم هذا المنهج في مسح وتوصيف وتحليل كافة المعالجات الإعلامية الخاصة بالأدوار الفاعلة للمنظمات الإسلامية في الخطاب الإعلامي في شبكات التواصل الاجتماعي موضع الدراسة، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وتم استخدام أداة تحليل المضمون Content Analysis من خلال رصد وتحليل محتوى الصفحات الرسمية عبر شبكات التواصل الاجتماعي للمنظمات الإسلامية العالمية محل الدراسة على موقع تويتر، باعتبارها فاعل محوري في مواجهة خطر التطرف والإرهاب بهدف الإجابة عن تساؤلات الدراسة، وفي إطار منهج المسح تم الاعتماد على التحليل الكيفي الذي يقوم بالرصد والملاحظة والتسجيل لإيجاد الإجابات المناسبة، فيقوم بتوصيفها وتفسيرها وصولاً لمرحلة الفهم وبهدف رصد وتحليل وتفسير القضايا الدينية التي تعرضها شبكات التواصل الاجتماعي التي تتبناها

أهمية التنوع في مصادر الأخبار من خلال تفعيل اتفاقيات التبادل الإخباري بين مواقع المنظمات الإسلامية ووكالات الأنباء الدولية المختلفة

المنظمات الإسلامية العالمية في نشر ثقافة الإسلام الوسطي ووصول مفاهيمه ومبادئه للجمهور وتحويل النتائج الكمية إلى نتائج كيفية، كما يعتمد التحليل الكيفي في مجال بحوث الانترنت ومواقعها المختلفة على أساليب توظيف المحتوى وفئاته، ورصد أدوات وأساليب التفاعل مع المستخدمين مع إمكانية إجراء تسجيل كمي للمحتوى، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن في تحليل أوجه التشابه والاختلاف داخل بنية أطروحات الخطاب المتعلق بقضايا الإرهاب والتطرف عبر شبكات التواصل الاجتماعي للمنظمات الإسلامية العالمية.

وقام الباحث بتحليل شبكات التواصل الاجتماعي للمنظمات الإسلامية العالمية على تويتر محل الدراسة في الفترة ما بين بداية يناير إلى نهاية مارس لعام ٢٠١٦م.

أدوات الدراسة:

تم استخدام استمارة تحليل الخطاب لمضمون خطاب شبكات التواصل الاجتماعي للمنظمات الإسلامية عينة الدراسة، واشتملت على مؤشرات متعددة تناولت فئات وقضايا الموضوع، وتم عرضها على السادة المحكمين وتنقيح ما بها من قصور وتعديلات.

أسلوب التحليل وأدواته:

استعانت الدراسة بأسلوب أساسي للتحليل وهو أسلوب تحليل الخطاب وينتمي هذا الأسلوب إلى أساليب التحليل الكيفية، وفي إطار هذا الأسلوب تم استخدام الآتي:

- أداة تحليل مسار البرهنة: حيث يتم تحليل الأطروحات والحجج والمبررات والأدلة التي استخدمها الخطاب في معالجة القضايا والمشكلات، وتسمح هذه الأداة بتحليل المفاهيم الأيديولوجية التي يستند إليها الخطاب من خلال تحديد الأطروحات التي يتكون فيها وتسلسل الحجج التي يقدمها في تبريرها والسياقات المختلفة التي تعالج فيها هذه الأطروحات وهو تحليل يركز على الجوانب ذات الطابع الجدلي في النصوص، وفي إطار هذه الأداة يتم تفكيك الخطاب إلى مجموعة من الأطروحات في تقسيم فرعي ويتم تحليل درجة السلبية أو الإيجابية في كل طرح وعملية الاستدلال والبرهنة على كل أطروحة والتي تعكس البناء المنطقي للخطاب ويحدد مسار البرهنة الاختلاف النسبي بين الخطابات في التركيز على أطروحات محددة إثبات درجة التشابه أو التنوع في المواقف إزاء القضايا المختلفة في إطار المقارنة الموضوعية بين الخطابات.
- تحليل القوى الفاعلة: ويتم تطبيقها بهدف استخلاص سمات الفاعلين الأساسيين الذين ينسب إليهم أدوار وصفات معينة (إيجابية / سلبية) داخل الخطابات الإعلامية موضع التحليل، وسيتم التركيز في الدراسة على القوى الفاعلة داخل المنظمات الإسلامية.
- تحليل الأطر المرجعية: وهي مبادئ يستند إليها المتحدث أو الكاتب في الخطاب الذي يصطبغ في كل وسيلة إعلامية بحسب القوى السياسية والتيارات التي تعبر عنها، وكذلك طبيعة هذه الأطر وعلاقتها بالقوى السياسية التي تعبر عنها الوسيلة، والهدف من ذلك رصد المنطلقات الفكرية المختلفة للمقولات المترددة داخل الخطاب والأسس التي يستند إليها الخطاب في وسائل الإعلام المختلفة.

جميع خطابات المنظمات الإسلامية جاءت تعريفية للجمهور وتقدم الحقائق بصورة حيادية بلغة فصحى

الفترة الزمنية للدراسة:

تمثل الإطار الزمني للدراسة في نوعية القضايا والموضوعات ومواد الرأي المنشورة في شبكات التواصل الاجتماعي للمنظمات الإسلامية العالمية في الفترة من بداية يناير إلى نهاية مارس ٢٠١٦م نظرًا لما انطوت عليه من تغيرات حادة اعترت المشهد الإسلامي في العالم العربي والإسلامي وظهور حركات دينية تدعوا للإرهاب والقتل والتخريب وإثارة الفتنة والبلبلة بين أبناء الشباب المسلم والاستعانة ببعض الفتاوى والحجج غير المنطقية وتوجهات الشباب والمجتمع نحو قضايا خلافية تؤثر سلبًا على أفكارهم ومعتقداتهم.

مجتمع وعينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في شبكات التواصل الاجتماعي للمنظمات الإسلامية العالمية وهي منظمة التعاون الإسلامي، المنظمة الإسلامية للثقافة والعلوم (إيسيسكو)، ومنظمة الألسكو، والأزهر الشريف وذلك للتعبير عن مواقف المنظمات الإسلامية العالمية من قضايا التطرف والإرهاب وكيفية معالجتها لهذه القضايا وعلاقتها بنشر ثقافة الوسطية والاعتدال، وتتكون عينة الخطابات موضوع التحليل من نوعية القضايا المنشورة ومواد الرأي المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعي موضع الدراسة وتحليل الصورة التي قدمت له من قبل العديد من منتجي الخطابات الإعلامية لشبكات التواصل الاجتماعي للمنظمات الإسلامية.

وقد تم اختيار الصفحات الرسمية على موقع تويتر باعتباره أشهر المنصات الاجتماعية وأكثرها شعبية على مستوى العالم،

حيث احتل المركز الأول من حيث عدد المستخدمين والذى وصل في يونيو ٢٠١٤م، إلى ١١٨٤ مليون مستخدم، كما يعد "تويتر" أحد أهم وسائل التواصل الاجتماعي التي تستخدم للتفاعل والتنسيق أثناء العمليات الإرهابية، وتكمن الميزة الأساسية في "تويتر" بالنسبة إلى الجماعات الجهادية في أنه يوفر مجتمعات افتراضية متغيرة، تتكون بصورة تلقائية خلال الأحداث الكبرى، وهو ما تستفيد منه تلك الجماعات من خلال متابعة أحدث المعلومات عن أي قضية تظهر في المجال العام.

واختار الباحث أسلوب المسح الشامل لشبكات التواصل الاجتماعي للمنظمات الإسلامية عينة الدراسة عبر تويتر من خلال استعراض القضايا الدينية التي لها علاقة بقضية نشر ثقافة الإسلام الوسطي ومواجهة خطر التطرف والإرهاب.

جدول رقم (١) يوضح أسماء المنظمات العالمية الإسلامية عينة الدراسة والتعريف بها

اسم المنظمة	الموقع الرسمي عبر تويتر
منظمة التعاون الإسلامي: منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعمًا للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزًا للعلاقات بين مختلف شعوب العالم، ومقرها المملكة العربية السعودية. **الموقع الرسمي للمنظمة عبر شبكة الانترنت:** https://www.oic-oci.org	https://twitter.com/OIC_OCI
المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) (IESECO): هي منظمة متخصصة تعمل في إطار منظمة التعاون الإسلامي، تعنى بميادين التربية والعلوم والثقافة والاتصال في البلدان الإسلامية، مقرها الرباط بالمملكة المغربية، وتهدف إلى تقوية التعاون وتشجيعه وتعميقه بين الدول الأعضاء في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال، والنهوض بهذه المجالات وتطويرها، في إطار المرجعية الحضارية للعالم الإسلامي، وفي ضوء القيم والمثل الإنسانية الإسلامية. **الموقع الرسمي للمنظمة عبر شبكة الانترنت:** https://www.isesco.org	https://twitter.com/ISESCOarabic
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألسكو) ALECSO: هي منظمة متخصصة، مقرها تونس، تعمل في نطاق جامعة الدول العربية وتعنى أساسًا بالنهوض بالثقافة العربية بتطوير مجالات التربية والثقافة والعلوم على مستويين الاقليمي والقومي والتنسيق فيما بينهما المشترك فيما بين الدول العربية الأعضاء. وقد أنشئت المنظمة بموجب المادة الثالثة من ميثاق الوحدة الثقافية العربية وتم الإعلان رسميًا عن قيامها بالقاهرة يوم ٢٥ جويلية/ يوليو ١٩٧٠. **الموقع الرسمي للمنظمة عبر شبكة الانترنت:** http://www.alecso.org	https://twitter.com/followALECSO
الأزهر الشريف ELAZHAR: الأزهر الشريف مؤسسة إسلامية عالمية وقلعة الإسلام عبر العصور وكان الجامع الأزهر في مصر هو الذي يمثل الدعوة الإسلامية، ويعد الأزهر الشريف رمز القوى الإسلامية تصدر منه الفتاوى، وهو الهيأة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتجليته ونشره وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب. **الموقع الرسمي للأزهر الشريف عبر شبكة الانترنت:** http://www.azhar.eg	https://twitter.com/AlAzhar

مناقشة النتائج العامة للدراسة:

● خلصت الدراسة إلى اهتمام شبكات التواصل الاجتماعي للمنظمات الإسلامية عينة الدراسة بكثافة الأطروحات إزاء مواجهة قضايا التطرف والإرهاب ونشر الوسطية والاعتدال، مما يعكس تأثر الخطاب بمبادئ المسؤولية الدينية والإسلامية والأخلاقية كمرجعية فكرية سائدة في المجتمعات العربية والإسلامية.

● إن أهم الأطروحات التي ارتكزت عليها خطابات المنظمات الإسلامية العالمية عبر شبكات التواصل الاجتماعي لها ازاء مواجهة قضايا التطرف والإرهاب هي نشر ثقافة الوسطية والاعتدال وهذا يوضح استراتيجيات المنظمات الإسلامية في عرض قضايا وإبراز قيم الإسلام الوسطي للجمهور العربي والإسلامي، ودحض الحركات الإرهابية في علاقتها بوسائل الإعلام.

● المرجعية الأولى التي استندت إليها الخطابات الإعلامية في المنظمات الإسلامية العالمية في نشر الوسطية ومواجهة قضايا التطرف والإرهاب هي الشرعية الإسلامية والدينية وجاءت في المرتبة الثانية التشريعات والقوانين، والمرجعية الثالثة التي استندت إليها الخطابات الإعلامية في المنظمات الإسلامية العالمية في نشر الوسطية ومواجهة قضايا التطرف والإرهاب قيم المجتمع وأخلاقياته.

● بتتبع مسارات برهنة الخطاب، تبين غلبة المسارات المنطقية مثل الاستناد إلى التقارير الرسمية للمنظمات الحقوقية والدولية والانتهاكات الصادرة، والاستشهاد بتصريحات المسؤولين وأمناء المنظمات الإسلامية، والفقهاء والأئمة، والأحداث الوثائقية، والحجج والبراهين والإحصائيات، والباحثون المتخصصون في دراسة وقضايا الإرهاب وأهل الخبرة والثقة.

● رصدت النتائج أهم القوالب الفنية التي قدم من خلالها الخطاب والى أي مدى نجحت شبكات التواصل الاجتماعي في توظيفها في خدمة الموضوعات المطروحة خلال فترة الدراسة، حيث تصدر الخبر على رأس القوالب الفنية في توظيف خدمة القضايا المعروضة بنسبة (٣٩,٠٪) في خطاب المنظمات الإسلامية العالمية محل الدراسة، وجاءت في المرتبة الثانية الصور بنسبة (١٩,٢٪)، وفي المرتبة الثالثة التقارير بنسبة (١٣,٨٪)، وفي المرتبة الرابعة مشاركات الجمهور بنسبة (١٠,٣٪)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الحوارات الصحفية، وخلت القوالب الفنية من أي أفلام وثائقية لقضايا التطرف والإرهاب.

● جميع أنواع الخطابات في المنظمات الإسلامية جاءت توضيحية وتعريفية وتوضيحية للجمهور وتقديم الحقائق والمعارف بصورة حيادية، والمستوى اللغوي الذي اعتمدت عليه خطابات المنظمات الإسلامية في تقديم أطروحاتها هو المستوى اللغوي الفصحوي، وجاء بنسبة (٩٠,٩٪) من إجمالي خطابات المنظمات الإسلامية، وهذا يوضح أن خطابات المنظمات الإسلامية العالمية لا تحتمل التأويل وإنما جاءت بعبارات فصحى وصريحة حتى تحمل المعنى للجمهور بشكل محدد ودقيق.

● توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر تحليل الخطاب بعضها البعض: (بين موضوع أطروحات الخطاب والقوى الفاعلة فيه، بين موضوع أطروحات الخطاب وأساليب التعبير المجازي، بين موضوع أطروحات الخطاب ومسارات البرهنة المستخدمة فيه، بين الحجج المستخدمة في الخطاب وأساليب التعبير المجازي، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المرجعية التي استندت إليها الخطابات الإعلامية في المنظمات الإسلامية العالمية وعناصر تحليل الخطاب.

● توصيف الخطاب الإسلامي للمنظمات الإسلامية عينة الدراسة الإمكانيات الإلكترونية لزيادة الثراء المعلوماتي للنصوص، بدعمها بالروابط النشطة والنصوص الفائقة، لإحالة القارئ إلى تفاصيل مرتبطة بالقضية مما أكسبه قدرًا من المصداقية والتفاعل مع الجمهور.

توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بعدد من التوصيات:

– استحداث أشكال جديدة أكثر تطورًا للخطاب الإعلامي الإسلامي وأشكاله كاستخدامات الإنفوجرافيك Info graphics في الخطاب الإعلامي الإسلامي وكيفية توصيل المعلومة للجمهور بأسهل الطرق وبأقل الكلمات عبر شبكات التواصل الاجتماعي للمنظمات الإسلامية العالمية.

– التنوع في مصادر الأخبار، ويتم ذلك من خلال تفعيل اتفاقيات التبادل الإخباري بين مواقع المنظمات الإسلامية ووكالات الأنباء الدولية المختلفة، ليتسنى لها تناول الموضوعات من وجهات نظر متعددة ومتنوعة.

* أستاذ الإعلام والاتصال الجماهيري – مصر

دور منظومة مجلس التعاون الخليجي في حل قضايا المنطقة وتحقيق التكامل

٤ مخاطر تحيط بدول الخليج وتغير هيكلي في الموقف الأمريكي قائم على قاعدتين

مجلس التعاون في سنواته الأخيرة ليس على (صحة سياسية) كما ينبغي، قبل عقود قليلة حمل المجلس كل آمال أبناء هذه المنطقة، خاصة المستثيرين الذين استبشروا خيرًا بعد أن استطاع الآباء أن ينظروا إلى المستقبل بشكل واقعي، حيث تحيطهم قوى كبيرة طامحة مع وجود ثروة طبيعية ضخمة لديهم، مقابل عدد سكان صغير نسبيًا. ومع تطور الأحداث عرفنا نحن أبناء المنطقة أهمية هذا المجلس خاصة عند احتلال العراق للكويت، ومحاولات إيران التدخل في شؤون البحرين، ثم بعد بداية العشرية الثانية (هبوب تيار ما عرف بالربيع العربي) نجد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات تناصران موقف البحرين، بإرسال تعزيزات عسكرية، بجانب النجاح الاقتصادي وأيضًا التعاون على الساحة الدولية. كانت المكاسب كبيرة وكثيرة، وكنا نحن المراقبون نرغب أن تتطور تلك العلاقات لتشكل استراتيجية أوسع في كل المجالات. من المهم القول إن المجلس خلال السنوات التي مضت (أربعة عقود تقريبًا) أنجز الكثير من الخطوات من خلال عدد من الأجهزة التي أقامها والنشاطات السياسية والثقافية التي حققها، فقد كانت تلك الخطوات مهمة ولو كانت صامتة، التنسيق في قطاعات حيوية مثل الكهرباء والمواصلات والاتصالات وقطاع التعليم والثقافة وقطاع التنسيق الصناعي والصحي والبيئة وحتى الشؤون العسكرية، وغيرها كانت مكاسب (صامتة) إن صح التعبير للمواطن الخليجي، ومع انفجار الخلاف بين كل من قطر من جهة وثلاث دول في المجلس هي المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الإمارات، في ٥ يونيو٢٠١٧م، ثم الصراع الإعلامي والسياسي الذي نتج عن ذلك (الانفجار) ألقى ظلالاً غامضة على المجلس وعلى سكان الخليج وهم الأهل والأخوة، و قد قامت مؤسسات وأفراد و دول بالاستفادة من هذا الشقاق وأخذ البعض ينفخ في جربة الخلاف ووصل الأمر إلى مكان من استخدام اللغة غير المرغوبة وتداول أخبارًا ضارة.

د. محمد الرميحي

المخاطر المحيطة بدول مجلس التعاون

من أجل وقف التدهور الذي أصاب المنظمة العربية (الجامعة العربية) والبناء على الممكن، قام مجلس التعاون، ودوله التي تشترك في المسار والمصير مع بقية الدول العربية وهي اليوم تشكل تقريبًا (قاطرة) الحركة المضادة لمحاولات التفتيت العربي والهيمنة الإقليمية، إلا أنها تحتاج إلى ظهير عربي، كانت تباشيره في اشتراك دولة المغرب العربي في قمة خليجية في النصف الثاني من شهر أبريل في الرياض عام ٢٠١٦م، من أجل بناء (تحالف القادرين) في الفضاء العربي للتقليل من المخاطر، وتعظيم المكاسب، إلا أن تلك البدايات لم يبنى عليها بإشراك دول عربية أخرى، حتى المغرب، بدا أن نتائج ذلك الاجتماع لم يقنع متخذ القرار المغربي بالاستمرار. وهناك مخاطر تحيط بدول مجلس التعاون تقلل من فاعلية الاستفادة أو تعظيم (قدرة تلك القاطرة الخليجية) على القيام بما يتجوب عليها القيام به في الإقليم وهنا محاولة للإطلالة على (المخاطر المحيطة بدول مجلس التعاون: بواعثها، ومصادرها وتأثيرها على تعطيل أو تعويق (ماكينة) تلك القاطرة على الفعل، على المستوى العربي والإقليمي، وقد زادتها (الأزمة القطرية) تعقيدًا وخللا.

يمكن الحديث عن المخاطر الكبرى ومصادرها من أربعة جوانب رئيسية:

- المخاطر الخارجية (غير العربية) الولايات المتحدة – إيران.
- المخاطر الخارجية العربية (حروب أهلية محتدمة في الجوار).
- المخاطر البينية (الأزمة القطرية)
- المخاطر الداخلية (العقد الاجتماعي الداخلي).

تلك المخاطر متداخلة وتأثير بعضها على بعض ظاهر بين، إلا أنه من أجل التحليل سوف أتناول كل من عناصرها على حدة، ليس فقط من أجل عرض (مخاطرها) ولكن أيضًا من أجل (فهم دوافعها)، على أمل الوصول إلى نتيجة معقولة لفهم المخاطر وأسبابها، وأيضًا رسم مؤشرات لفهمها ولمواجهتها.

أولاً (الخارجية)

١- **العلاقة بالولايات المتحدة:** لقد لاحظ المتابعون تكثيف اللقاءات الأمريكية - الخليجية في السنوات القليلة الماضية، سواء بشكلها الجماعي (دول الخليج في مجلس التعاون) أو بشكلها الثنائي (كل قائد خليجي على حدة) هذه الكثافة في اللقاءات تدل على أن العلاقات بين دول مجلس التعاون و بين الولايات المتحدة تمر بمرحة (تصدع) غير مسبوقة، ناتجة عن (الفرق بين التوقعات الخليجية من أمريكا في الملفات الساخنة، وبين قدرة أمريكا على الفعل أو رغبتها فيه) هذا التصدع سوف يستمر حتى يستقر ويرسو على بر، هو قناعة الخليجيين أن عليهم (قلع شوكهم بأيديهم) فإدارة باراك أوباما السابقة، ونتيجة للتراكمات التي مرت بها الإدارات السابقة قبلها في منطقة الشرق الأوسط، وجلها سلبي، تبنت مقاربة مختلفة عن سابق الست عقود الماضية أو يزيد، أي تبنت سياسة (رفع اليد المباشرة) في الشؤون السياسية لدول المنطقة، و محاولة إدارة ما يحدث عن بعد، وتجد هذه السياسية في مجملها من المتابعين في الولايات المتحدة (الإعلاميين والسياسيين) الكثير من التأييد، في المحصلة فإن الإدارة الأوبامية، ترى أنها حققت الكثير من النتائج (الإيجابية) من وجهة نظرها، دون (تورط أقدام على الأرض boots on ground) أو (خسارة دماء أمريكية blood sacrifices) من هذه النتائج الوصول، عبر التفاوض، لوقف البرنامج النووي الإيراني في يوليو ٢٠١٥م، وتأكيدًا (لسلامة إسرائيل الاستراتيجية إلى فترة طويلة) كما لم تؤكد في السابق، وصرف النظر على ملاحقتها مهما فعلت في الأرض المحتلة، سحب السلاح الكيماوي من سوريا، بيع الكثير من الأسلحة للمنطقة، الحصول من جهة على نفط رخيص، ومن جهة أخرى الاستغناء التدريجي عن النفط الخليجي، ذلك من بين عدد من النجاحات التي تراها النخبة الأمريكية (الأوبامية) أنها قد حققت لصالحها نتيجة سياسة (رفع اليد)، وهي من منظور المصالح الأمريكية نجاح بأقل الأثمان.! من جهة أخرى تبدُّل نقطة ارتكاز الخلاف الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وبين الولايات المتحدة إبان حكم أوباما، من (خلاف حول وضع إسرائيل وسياساتها) إلى (خلاف حول التقدير الاستراتيجي مع إيران) وهو خلاف لايبدو أن الطرفين، الأمريكي أو العربي الخليجي على إقتراب من التحليل النظري أو الواقعي حوله، حتى انتهاء فترة أوباما في الحكم، فدول الخليج ترى أن التدخل الإيراني في الجوار العربي يربك المشهد السياسي، ويهدد الأمن القومي إلى درجة أن ذلك التدخل يساهم جزئيًا في (دعشنة) المنطقة، لأن هناك أناس يشعرون بالتهديد الحقيقي من ذلك التدخل الإيراني النشط في دول وعواصم عربية، ويلجؤون إلى العنف المضاد في مقاومته (إن صح التعبير)، وإن كان عنفًا غير منظم ومضر بالنفس-Self inflected. في هذا الملف، بسبب تباعد المواقف، لم تعد الولايات المتحدة من وجهة النظر الخليجية في عصر أوباما، بالرغم من التطمينات، مكانًا للثقة في ما يمكن أن تتخذ من خطوات، خاصة في المراحل التي من الممكن أن تتحول إلى حرجة، بعد وصول السيد دونالد ترمب ٢٠١٧م، إلى الحكم في الولايات المتحدة، تنفس الخليج الصعداء، خاصة بعد إعلانه الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني (مايو ٢٠١٨م)، و توعده بتصعيد الصراع مع إيران على قاعدة تهم دول الخليج، وهي عدم تدخل إيران، نفوذًا وعسكر، في شؤون الدول العربية (اليمن، العراق، سوريا، لبنان)، و شطب التسلح بالأسلحة البالستية، إلا أن ذلك التهديد لم يتبلور خارج التلاسن الكلامي الحاد بين الطرفين، إلى درجة أن بعض الأقلام الخليجية أبدت شكوكها في النوايا الأمريكية. لا زال هذا الملف (علاقة الولايات المتحدة بإيران) يؤرق دول الخليج، فقد اعتمدت على (حسن نوايا الولايات المتحدة في الموضوع الأمني الخارجي) لفترة طويلة، وربما منذ انسحاب بريطانيا من الخليج في بداية سبعينات القرن الماضي، حتى قدوم الإدارة الأمريكية الحالية. إلا أن المشكلة التي أراها أن هناك تغير هيكلي في الموقف الأمريكي حتى الآن لم يستوعب من بعض الأطراف الخليجية، وهو قائم على قاعدتين: الأولى أن الولايات المتحدة أعادت تعريف قوتها بسبب عاملين مواردها المالية، وحدود قدرتها على الفعل، فهي ليست الولايات المتحدة التي كانت في الربع الأخير من القرن العشرين، وإعادة النظر في مفهوم حدود القوة، ليس لها علاقة بإدارة واحدة (أوباما أو ترمب) بل تموضع استراتيجي، كانت بوادره تتجمع منذ فترة. ذلك من جهة أما ثانيًا، فتنظر دوائر نافذه في واشنطن أن التهديد على دول الخليج من إيران (مبالغ فيه) بل أن بعض

المخاطر المحيطة بدول مجلس التعاون تقلل من تعظيم قدرة القاطرة الخليجية على القيام بما يتوجب عليها تجاه الأمة العربية

التهديد (داخلي) لذلك فإنها تدفع بمحاولة (تغيير شروط العقد الاجتماعي الداخلي) في دول الخليج، وتحاول أيضًا حث الجميع على تجاوز خلافاتهم، خاصة الأزمة القطرية، التي تقلل حتى من قدرة حلفاء لهم على المساعدة في المستقبل، وقد ظهر ذلك جليًا في عدد من تصريحات الإدارة السابقة والحالية، كان بعضها عناوين الصحف التي ظهرت بعد لقاء السيد باراك أوباما بقادة مجلس التعاون في الرياض في ٢١ ابريل ٢٠١٦م، ربما أن هذا الشعور القوي (بأهمية الإصلاح الداخلي) سوف يبقى مع الإدارات الأمريكية المختلفة، لسببين على الأقل، الأول هو أخذ (الموقف الأخلاقي العالمي) فيما تدفع به العولمة من اختيارات مجتمعية وسياسية، منها حقوق الإنسان، وتمكين المرأة وغيرها من الشعارات، والثاني حدود القوة الأمريكية المتضائلة، أي أن الأمر ربما عكس ما يراه البعض، أن الموقف الأمريكي الحالي، المعادي لإيران هو (مؤقت) تلتزم به الإدارة الحالية باستخدام القوة الناعمة (تويتر وغيره) كما يفعل السيد ترمب، ذلك فإن تطمين النفس الخليجية لمقاصد إدارة ترمب واجب مراجعته، لان الاحتمال الآخر، أن تعقد الولايات المتحدة (صفقة) مع إيران، كمثل الصفقة التي تمت مع كوريا الشمالية، من جهة أخرى فإن الإدارة الأمريكية الحالية (ترمب) تبدل قواعد اللعبة العالمية، كان قديما العلاقات الدولية يتغير فيها اللاعبون، ولا تتغير قواعد اللعبة، اليوم تتغير قواعد اللعبة في العلاقات الدولية، ويقرب فك الاتباط في الاعتماد على (وجود) القوة الأمريكية! اليوم تقدم المصالح على القيم!

٢- **العلاقة بإيران:** تشكل إيران تهديدًا حقيقيًا لدول الخليج، فهي مسيطرة على القرار السياسي في العراق ومتدخلة بنشاط يصل إلى العسكري في سوريا، وتهيمن على القرار من خلال حزب الله في لبنان، وتسيطر على تصرفات جزء مهم في الساحة اليمنية هم المجموعة الحوثية، وتأخذ المكان الإعلامي الأكثر علوًا في الموضوع الفلسطيني، من خلال (العداء اللفظي لإسرائيل) وتقدم نفسها كمكان (للديمقراطية)! عن طريق الحديث عن التغير الدوري الظاهري في نخبها الحاكمة، كل ذلك يجعل من قدرتها على الإقناع، حتى لدى بعض العرب كبيرة. هناك عدد من السناريوهات الحاكمة للعلاقة مع إيران، يرى البعض طرحها كخيارات لدول الخليج، أي يمكن التفكير بها، وهي سيناريوهات يتحدث بها بعض نخبة الخليج، بصرف النظر عن حجمهم أو تأثيرهم، أستطيع أن اشير باختصار إلى ثلاثة منها: الأول يرى أنه من الممكن استيعاب إيران، بسبب أولاً جيرتها، وثانيًا قدرتها العسكرية والصناعية وتقدمها العلمي! وأخيرًا بسبب تاثيرها المباشر على جزء من الشرائح الوطنية (العرب الشيعة) المواطنين في الخليج، وأن العمل بجدية كافية على ذلك المحور، حتى لو غض الطرف عن بعض تدخلاتها !! يمكن أن يقنع الدولة الإيرانية بـ (تشارك أعباء الأمن الإقليمي) وحسن الجوار !! هذا السيناريو يقدمه البعض مكتوبًا في بعض الصحف الخليجية والسيناريو الثاني أن إيران هي (فارسية/ زرادشتية/ مجوسية) أو أنها (الجار العار)! كما يوصفها البعض، وهي بطبيعتها معادية للعرب، بل تنظر إليهم باحتقار، ويستدعي هذا السيناريو من التاريخ المواقع الصراعية العربية/ الفارسية، وينتهي إلى أن الوفاق معها (مستحيل) وليس غير ممكن فقط، حيث لن تهدأ شهيتها إلا بالسيطرة على مقدرات العرب وإخضاعهم، وخاصة جوارها الخليجي!

أما السيناريو الثالث الذي أعتبره واقعي، فهو يرى أن إيران ليست بالقوة التي تصف نفسها أو يصفها مؤيدوها، بل هي من هذا العالم الثالث، الذي يعج بالكثير من نقاط الضعف، وهي تحتوى على خلل كبير في الداخل، وتكتنفها مصاعب سياسية واقتصادية عميقة، وأن سياساتها الحالية مرتبطة بعقدتين، يمكن تسميتهما بوباء الخوف المرضي، الأولى عقدة (التدخل الغربي في خمسينات القرن الماضي ضد حكم إيراني وطني (مصدق) من قوى غربية (بريطانية/ أمريكية)، أطاحت وقتها بالطموح القومي الإيراني للتحرر والانعتاق، أما العقدة الثانية فهي المعروفة، وغير المعلنة، تتمثل بمحدودية قدرة (الحكم الديني) الذي تبنته إيران، على الوفاء باحتياجات العصر، وهو حكم هجين، يسيطر عليه رجال الدين، في خلطة غير (تاريخية) لأي من أشكال الحكم الممكن استمرارها! فإيران اليوم تفتقد إلى حكومة بالمعنى الطبيعي للحكومة، لذلك فالنخبة الإيرانية قلقة على استمرار هذا النوع من الحكم الأمر الذي يوصلنا إلى الموقف الخليجي من إيران، فلن تتغير في الجوهر السياسة الإيرانية في الإصرار بدرجات مختلفة على فكرة (تصدير الثورة) حتى يتلاشى هذا الجيل الإيراني الحاكم، الذي شهد مظالم الشاه و قام بالثورة عام ١٩٧٩م، من أجل تخليص (المستضعفين من الظلم) أي أن أمام الخليج جراء المخاطر الإيرانية ربع قرن على الأقل من (إدارة الصراع) وعلى الخليجيين أن يوطدوا أنفسهم لإدارة الصراع لا حله، ذلك من خلال العديد من الخطوات منها التماسك الخليجي الصلب، و إقامة جدار عربي يحيط بذلك التماسك، وإطار إسلامي، وهذا ما يبدو أن المكلة العربية السعودية تقوم به اليوم. إلا أن الأمر لا ينتهي هنا، فهناك (تصور) إيراني لدى بعض النخب في طهران يتكون من ثلاث حلقات الأولى أن طهران مسؤولة (أخلاقيًا وسياسيًا) عن الشيعة في كل مكان، بما فيهم العرب الشيعة في الخليج، والثاني أن طهران ترى في أنظمة الخليج أنها (مستكبرة وغير عادلة مع شعوبها)! ومتحالفة مع القوى الغربية! والثالث أن معظم ما قامت به دول الخليج من إصلاحات منذ عام ١٩٧٩م، هو نتيجة (كما تراه النخبة الإيرانية) مباشرة للأمثولة والضغط الإيراني!!

٣ سيناريوهات تحكم مستقبل العلاقات الخليجية ـ الإيرانية
وعى الخليجيين أن يوطدوا أنفسهم لإدارة الصراع لا حلّه

قد يرى البعض أن تلك الحلقات الثلاث هي (أضغاث أحلام إيرانية) ولكن يجب الاعتراف أنها ضمن التصور الإيراني الذي يجب التعامل معه!! إلا إذا شهدنا تغيرات دراماتيكية، نتيجة ضغوط إدارة ترمب المعلنة، والتي قد تسارع في تغيير النظام، أو تغيير موقفه السياسي!

المخاطر البينية (الأزمة القطرية)

من أعرفهم من المتابعين للأزمة المحتدمة بين دولة قطر، وبين الأربع دول الأخرى، مصر، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات، ومملكة البحرين، ينقسمون إلى قسمين تقريبًا، الأول هو القسم (المهون) للأزمة، ويرى أنها لا أكثر من سحابة صيف، ما تلبث أن تنقشع دون أمطار وسيول، ربما أولئك المتفائلين الذين يرغبون من جهة باستمرار اللحمة الخليجية، أما القسم الثاني (المُهول) الذي يرى أن الأزمة وراؤها ما وراؤها، وأن المنطقة الخليجية، بل والعربية، لن تكون كما هي بعد انتهاء الأزمة، إن انتهت قريبًا بشكل ما، كما كانت قبل اندلاعها! بين هذا الموقف وذك، تتعدد الرؤى في تشخيص هذه الأزمة المستحكمة التي تقتات على رأس مال الاستقرار في الخليج. شخصيًا أرى أن الأمر يقع بين هذا وذاك من الاحتمالات، ولكن في الأزمة من المخاطر ما يلزم قرع جرس الإنذار عاليًا ومدويًا، ربما ليس بذلك التهويل الضخم، ولكن ليس بالتهوين أيضًا، فالأزمة جدية، يجب أن نتبصر في مكوناتها، ونتفاعل معها، على إنها نتجت من اعتبارات جدية، يرى الطرفان أنهما على حق فيما يتخذوه من سياسات. في البداية في الفضاء السياسي يجب أن نتوقع غير المتوقع، تبدأ أزمة ما صغيرة، يظن الداخلون فيها أنه يمكن (احتواء) نتائجها، ما تلبث أن تكبر ككرة الثلج المنحدرة من جبل عال، كلما تدحرجت كلما كبرت. مثال نابع كوني من الذين مروا بالتجربة المريرة، وهي الاحتلال العراقي للكويت، مقدماتها ونتائجها، لقد عرفنا مباشرة أن معظم النار من مستصغر الشرر، لقد كانت هناك وجهات نظر وقتها (في النصف الأول من عام ١٩٩٠م) أن ما يقوم به النظام العراقي هو لا أكثر من تهويش، وأن احتمال أن يقدم على تحريك جيشه ليحتل بلدًا عربيًا آخرًا، هو في مقام المستحيل أو قريبًا منه، وأن الأزمة هي لا أكثر من (سحابة صيف) مرة أخرى! ولكننا نعلم اليوم كم دفع الكويتيون والعراقيون والعرب، من أثمان باهظة لتلك المغامرة، ولا زالت تسدد فواتيرها الضخمة، في المال والرجال والدماء والأوطان!

ليس في تفكيري أن المثالين متطابقان كل التطابق، (أعني الأزمة مع قطر، وفجيعة احتلال الكويت)، ولكن ما أردت أن اشير إليه، هو تلك الميكانزمات المكونة للأزمتين، أي أن الاحتمالات (التي لا نعرف الآن كيف يمكن أن تتطور) مفتوحة على كل التوجهات، أقربها أن تُمدد أزمنة الأزمة وتتطور، و يدخل فيها لاعبون جدد، لهم مصالح مختلفة، وربما متناقضة عن مصالح كل الأطراف الداخلة في الأزمة، الدرس الثاني الذي يجب ان نلفت النظر إليه، وهو أيضًا ناتج عن التجربة الكويتية، والقائل أن تشرذم الصف الداخلي يُغري المتربص باغتنام الفرص، لقد كان ربيع وصيف الكويت في عام ١٩٩٠م، قد أفرز اختلافًا واسعًا بين القوى السياسية الداخلية في الكويت جادًا وعميقًا، وبدا للنظام العراقي أن (الصف الكويتي) منقسم على نفسه، بالتالي فإن ابتلاع الكويت أصبح أمرًا سهلاً ويسيرًا. هذا الدرس بالتأكيد لا يمكن أن يتكرر حرفيًا، ولكن انقسام (البيت الخليجي) إن طال، لابد أنه سوف يُسيل لعاب القوى الإقليمية المختلفة، إلى محاولة الولوج بين الصفوف لدول الخليج، و تحقيق المكاسب التي يرجونها، الأمر واضح اليوم بالنسبة لتركيا وأيضا إيران، حيث تعرف الدولتان أن الصف الخليجي لا يمكن أن يسمح بتقسيم الصفوف، ولكن في مرحلة وفي غفلة، قد يقفز النظام التركي على الأزمة، وهو أصلاً يعاني من عوار داخلي ينزف النظام التركي، سواء في ملف الأكراد، والحرب في العراق وسوريا، أو حتى في تشرذم الصف الداخلي التركي، الذي يضع عشرات الآلاف من المواطنين الأتراك في السجون، فهو نظام (مأزوم في داخله) يرغب بان يلعب دورًا في ساحة بعيدة عنه، لصرف الأنظار والتكسب السياسي والمادي لا غير! ليس الأتراك وحدهم الذين يمكن أن يدخلوا على خط الأزمة، الإيرانيون تأهبوا لذلك، بالتظاهر بتقديم المساعدة لأهلنا في قطر، ويمنون أنفسهم أن تتعقد الأزمة، ويزداد الصف الخليجي شقًا، والأنفس نفورًا، لأنها فرصة تاريخية لتمدد النفوذ الإيراني، حيث إن وطئت القوة الإيرانية، أرض الجزيرة، فإنها تكون قد حققت ما تصبو إليه من هيمنة. إذًا المقارنة بين (الأزمة) القائمة، والنكبة التي أصابت الصف العربي باحتلال الكويت، هي مقارنة مستحقة، لا لأنها متماثلة في التفاصيل، بل لأنها متشابهة في الميكانزمات المؤدية لكليهما، معنى ذلك أن الدروس يمكن أن تستشف ولو بأشكال مخالفة. العالم يأخذ الأزمة القطرية مع الدول الأربع على محمل الجد، فزيارة وزير خارجية الولايات المتحدة المكوكية في وقت ما، ووزير خارجية بريطانيا بعد ذلك، ووزير خارجية فرنسا، وزير

خارجية ألمانيا، الجميع حضر وجميعهم شدوا الرحال إلى المنطقة، وتنقلوا بين عواصمها في النصف الثاني من عام ٢٠١٧م، من أجل فهم أفضل لما يجري، ومن أجل حث الأطراف، كما قيل علنا، على احتواء الأزمة، والركون إلى الفهم والتفهم للهواجس المختلفة العالمية والإقليمية، لأن منطقة الخليج مكان حيوي للعالم، هي شريان العالم الذي يغذي قلبه الصناعي بالطاقة، وهو المنطقة الجغرافية في الشرق العربي التي لم تقع في الفوضى (حتى الآن) وهي الممر التجاري الحيوي، مع شرق آسيا، وتقع على مرمى حجر من بؤر عديدة للأزمات، وأمام كل ذلك لن يُفرط أحد في هذا العالم في ترك الأمور تتدهور إلى أن تصل إلى ما أسماه أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد (ما لا يُحمد عقباه)، إلا أن كل الجهود قد وصلت إلى طريق مسدود.

العقد الاجتماعي الداخلي

يتشكل الضغط على العقد الاجتماعي الداخلي في دول مجلس التعاون من ناحيتين الأولى هو أهمية تجسير الفجوة بين عولمة المواطن ومحلية الدولة، والثاني هو (انتهاء عصر الدولة الراعية Welfare State) فتزامن تراجع أسعار النفط والتي كانت متوقعة منذ زمن، مع تضخم الطلب على الميزانية العامة للدولة الخليجية النفطية للإيفاء بحاجات التنمية المتزايدة، بسبب ما اتخذته من سياسيات الرفاه في عقود النفط الذهبية الخمسة الماضية، مع تزايد الأزمات العسكرية و الحروب الأهلية المحيطة، التي تستنزف المال العام، و الموارد، وضعت الدولة الخليجية اليوم في وضع (التفكير الجدي) في تغيير السياسات، فأسعار النفط بسبب تطور التقنية سوف تبقى في حدها الأدنى، كما أن إعادة ترتيب البيت الاقتصادي الخليجي لا بد أن يتزامن مع النظر بجدية في ترتيب العقد الاجتماعي، حيث من المعروف أن تغير الكتلة السكانية وزيادة عولمة المواطن الخليجي، يتطلب بالضرورة تغير المؤسسات القائمة، لتلائم التغيير المادي الحادث، الذي يضع عبئا على المواطن ويستلزم مشاركته، من خلال استكمال مؤسسات التشريع والرقابة الشعبية، و حسب قاعدة أصبحت معروفة أن الرضى السياسي، يتناسب طرديًا مع الوفرة المادية، والعكس صحيح، وهناك مؤشرات لا بد من الانتباه لها تظهر في تصاعد الطلب على تغيير قواعد العقد الاجتماعي التقليدي، لعل أكثر من تحدث عنها هو السيد باراك أوباما، الرئيس الأمريكي السابق في حديثه الذي أصبح مشهورًا لمجلة اتلنتك The Atlantic و المعنون بعقيدة أوباما الذي يركز فيه رأيه الذي تردد في أكثر من وثيقة، وهو (وجوب حدوث الإصلاحات الداخلية) التي لها علاقة بالتعليم والمواطنة و الفساد الإداري والمالي والمشاركة، والموقف من المرأة وإدماجها في الحياة العامة. من وجهة نظر إدارته، تلك الإصلاحات تعزز الأمن الداخلي، وتساعد على الوقوف أمام التحديات الخارجية، ليس ذلك فقط بل هناك تنامي لدى النخب الخليجية في ضرورة الإصلاح، وتطوير المشاركة، والأخذ بما تفرضه الدولة المدنية الحديثة من قوانين. ويكتب يوميًا في الصحف الخليجية، أو على وسائل التواصل الاجتماعي، الذي انتشرت في مجتمعات الخليج، ولها تاثير واضح على الرأي العام، حول تلك المطالب، وتعد حتى من بعض المسؤولين أصحاب القرار، كما ظهر اخيرًا في حديث ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في ضرورة إعادة التفكير في الكثير من السياسات على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

كيف يمكن مواجه المخاطر الشاخصة والمحتملة؟

ليس هناك حلول ناجحة لمواجهة كل تلك المخاطر إذا لم يتحقق شرطان، الأول هو الاعتراف بتلك المشكلات وتأثيرها السلبي على الأمن الوطني والإقليمي الخليجي من قبل مجلس التعاون، وثانيًا وجود إرادة سياسية حازمة لمواجهتها، رياح التقنية العاتية تخفض الأسوار وتتجاوز الممنوعات، كما أن التحديات للأمن الوطني الخليجي أصبحت ظاهرة. طبعًا على المراقب القول إن المملكة العربية السعودية، كما هو مشاهد، قد غادرت في السنوات الأخيرة مواقف (المراقب الحذر) إلى (الفاعل النشط) واتخذت القيادة الحالية في المملكة العربية السعودية خطوات مشهودة لمواجه المخاطر، منها التصدي العسكري لبعضها كما حدث في اليمن، ومنها التعامل الاقتصادي كما في مصر وبناء تحالف واسع من اندونيسيا إلى المغرب إلى ما خلفهما من الدول، كل ذلك يشي بأن الصورة واضحة للمخاطر لدى القيادة السياسية، بقي أن تنتظم هذه الصورة لدى قيادات منطقة الخليج الأخرى بكل ضوئها وظلالها، وأن تتخذ اجراءات شجاعة في تعديل شروط العقد الاجتماعي الداخلي للحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق المقولة الذي طالبت بها نخب الخليج في السنوات الأخيرة وهي أن (الكل أكبر من مجموع الأجزاء) أي التوجه إلى وحدة خليجية جادة من أجل تجميع الموارد، وتعظيم الفرص، ودرء الأخطار. العاجل هو وضع الأزمة القطرية على (ملف دراسة ساخن وعاجل) للنظر في الخروج الآمن من هذه الأزمة، وكذلك الأزمة اليمنية التي إن طالت، كلاهما تعطل مجلس التعاون فقط، بل تعرض منطقة إلخليج الى خطر داهم!

* أستاذ الاجتماع السياسي - جامعة الكويت

مستقبل دور الأمم المتحدة في الشرق الأوسط

لا توجد منظمات إقليمية قادرة على التنمية وفجوة بين تصميم وتنفيذ البرامج

تحاول هذه المقالة استكشاف معالم الدور المستقبلي للأمم المتحدة في الشرق الأوسط باعتباره متغيرًا ناتجًا عن تفاعلات بين عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، تحدث على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وهو ما يثير إشكاليات منهاجية عديدة تتعلق بكيفية تحديد مسارات هذه المؤثرات، من خلال أربعة احتمالات: أولها، أن تستمر المؤثرات في نفس الاتجاه الذى ولد الوضع الحالي، وثانيها أن يتغير الاتجاه نحو الاستقرار وارتفاع معدلات النمو وتراجع النزاعات، أو -على العكس- تتجه الأمور إلى التدهور وانتشار الحروب والفقر أو -وكما حدث من قبل- يظهر سيناريو مفاجئ "البجعة السوداء" يولّد أحداثًا متداعية غير متوقعة. ومع اقتراب الاحتفال بالعيد الـ ٧٥ لقيام الأمم المتحدة، في العام المقبل، فقد يصح أن نبدأ من السياق التاريخي الذي شهد ولادة دور الأمم المتحدة بالمنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ثم ننتقل إلى معالم الدور الحالي للمنظمة في الشرق الأوسط، ونختم بعرض بعض المسارات المحتملة للدور المستقبلي لهذه المؤسسة الدولية.

محمد أنيس سالم

أولاً: السياق التاريخي لنشأة وتطور دور الأمم المتحدة في الشرق الأوسط

تفاعلت مؤثرات عديدة لتشكل دور الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، أولها تجربة المنظمة في التعامل مع الوضع الإنساني بأوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي تطورت إلى دور عالمي يحاول معالجة مشاكل الحروب والفقر التي تفاقمت في الشرق الأوسط وفى آسيا وإفريقيا مع انسحاب الدول الاستعمارية من مستعمراتها (فلسطين، الهند، باكستان الخ). وبالتوازي كان هناك للأمم المتحدة دورًا محوريًا -ومستمرًا- في عدد من القضايا السياسية في المنطقة، أبرزها القضية الفلسطينية والنزاع العربي - الإسرائيلي، عبر قرارات دولية (قرارات ١٨١، ١٩٤، ٢٤٢، ٣٣٨ الخ) ، وعبر محاولات الوساطة، وعمليات حفظ السلام، وعمليات الإغاثة الإنسانية وحماية اللاجئين، بما في ذلك إقامة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين "اونروا". وواكب هذه الفترة، في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، بداية ظهور برامج الأمم المتحدة الصحية لمكافحة الأمراض، وتوفير الغذاء، ونشر التعليم، وغير ذلك من برامج التنمية الاجتماعية والصناعية والزراعية، كما صاحب ذلك ظهور المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة، وانتشار برامجها ومكاتبها في دول الشرق الأوسط.

وفى هذا السياق تبدو أهمية التمييز بين البعد السياسي لدور الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، والذى يجمع بين القرارات الصادرة نتيجة للتوافق داخل المنظمة الدولية، ونشاط الأمانة العامة في مجالات حل النزاعات وعمليات السلام، وتقديم تقارير عن عدد من الأزمات والمشاكل الدولية والإقليمية.. كل ذلك من ناحية، وبين نشاط المنظمات والبرامج المتخصصة العاملة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية وغيرها. بمعنى أن هناك بعد يتعلق بالدبلوماسية متعددة الأطراف Multilateral التي تشارك فيها الحكومات Intergovernmental من ناحية، وهذا يتميز عن نشاط الوكالات والمنظمات التنموية التابعة للأمم المتحدة من ناحية أخرى.

فإذا نظرنا إلى المكون الأول، أي الدور السياسي للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، فإننا سنجد أن هناك عدة عوامل ساهمت في تشكيله منها:

(١) حرب ١٩٤٨م، التي أحدثت تحولات كبرى في المنطقة، ورسخت صراعًا رئيسيًا تولدت عنه انفجارات متتالية عبر

حروب ومواجهات ومحاولات لخفض التوتر وتنظيم فترات للهدنة والتعامل مع اتفاقيات للسلام صنعت خارج منظومة الأمم المتحدة الخ.

(٢) تعدد النزاعات المسلحة الممتدة، والتي يقع عبؤها الأساسي على المدنيين، مع تحول هذه النزاعات من الطابع الدولي الذي يقوم بين الدول، إلى صراعات داخلية تستند لأسباب سياسية وقبلية ودينية وطائفية، وتصل لحد المطالبة بالاستقلال وبالتالي تقسيم دول قائمة. كما ظهر الإرهاب كأداة تستخدمها الجماعات المتطرفة لفرض تحولات سياسية واجتماعية تعكس فكرًا رجعيًا وجد من يتبناه ويدعمه رغم ثمنه الفادح.

(٣) مع نهاية العقد الأول من القرن ٢١، ومع موجة الانتفاضات الشعبية في العديد من الدول العربية، دخلت المنطقة في حالة من الاضطراب والتوترات الداخلية المصحوبة بتدخلات إقليمية ودولية، وشمل ذلك العراق، والبحرين، وسورية، ومصر، واليمن، وليبيا، وتونس، والجزائر، والسودان حيث انعكست آثارها على دول الجوار في الإقليم، مثل الأردن ولبنان، مع تفاعلات شملت دول الخليج والبحر الأحمر والقرن الإفريقي والمغرب العربي، وانعكست على نشأة وفاعلية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أو الفرعية sub regional التي تجمع دول المنطقة، بحيث شكلت هذه التطورات أجندة عمل الأمم المتحدة في المنطقة خلال الحقبة الماضية بما في ذلك قرارات دولية، ومهام للوساطة، وعمليات للإغاثة، وحماية اللاجئين، الخ.

(٤) تنامى دور الفاعلين من غير الدول non-state actors، حيث أصبح عدد من هؤلاء يحاكي دور الدول من حيث السيطرة على مساحات من الأرض، وتطبيقها قوانين خاصة بها، وحصولها على سلاح ودعم سياسي من دول أخرى، ووجود تمثيل دبلوماسي لها لدى بعض الأطراف، مما يضاعف من تعقيد المشاكل القائمة، وزاد من صعوبة عمليات الوساطة الدولية، وقلل من إمكانية التوصل لاتفاقيات للهدنة واحترامها.

(٥) تصاعدت الكلفة الإنسانية للنزاعات، سواء عبر الوفيات والإصابات الناتجة عن الآثار المباشرة وغير المباشرة للنزاعات المسلحة، أو من حيث تفاقم ظاهرتي النزوح الداخلي واللجوء إلى الدول الأخرى، حتى أن أكثر من نصف لاجئي العالم اليوم هم من مواطني الدول العربية.

المكون الثاني لنشاط الأمم المتحدة في الشرق الأوسط يتعلق بدور المنظمات والبرامج الإنمائية التي تعمل أساسًا بشكل ثنائي بالتعاون مع كل دولة على حدة. وبصفة عامة عملت هذه المنظمات على دعم جهود دول المنطقة نحو تحقيق مجموعة من الأولويات الإنمائية مثل رفع المستوى الصحي للأطفال، ونشر التعليم وتوفير المياه الآمنة وغيرها. وبحلول تسعينيات القرن الماضي، كانت قد حدثت تحولات عميقة في دول الشرق الأوسط، حيث ارتفع دخل الدول البترولية وخرجت من نطاق الدول منخفضة الدخل التي تركز عليها برامج الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، حققت عدد من الدول متوسطة الدخل نتائج طيبة قياسًا بعدد من المؤشرات الإنمائية (معدل وفيات الأطفال، نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي، الخ).

ترتب على هذا الوضع مراجعة عدد من منظمات الأمم المتحدة لأولويات عملها ودور برامجها في المنطقة وانعكاسات ذلك التنظيمية، حيث قلصت من ميزانياتها وأنشطتها في دول المنطقة ذات الدخل المرتفع والمتوسط باعتبارها "دول في مرحلة التحول" Countries in Transition CITs، ودخل في ذلك دول مثل لبنان وسورية والأردن وليبيا وتونس والجزائر والمغرب. وبالتوازي استمر نشاط الأمم المتحدة في دول المنطقة منخفضة الدخل على نفس مستوياته السابقة.

صاحب هذا التحول افتراض بأن العمل الإنمائي في كل من الدول المرتفعة والمتوسطة الدخل يمكنه أن يستمر عبر التأثير على الأولويات التي تحددها دول المنطقة عبر الدعوة advocacy وتبادل التجارب وعدد من المشاريع الرائدة. ومع اندلاع الانتفاضات العربية المتتالية بعد ٢٠١٠م، ظهر قصور هذه النظرة، وعادت الكثير من منظمات الأمم المتحدة إلى تعظيم برامجها للإغاثة الإنسانية (مثلاً في ٢٠١٣م، صدر "نداء مشترك" لخمس من منظمات الأمم المتحدة يطالب بمبلغ ٥ مليارات دولار لتمويل عملياتها الإنسانية في سورية والدول المجاورة، وكان ذلك أعلى رقم طالبت به المنظمة الدولية في تاريخها وما لبث الرقم أن ارتفع إلى ١٢,٤ مليار دولار في ٢٠١٧). وبمراجعة الاتجاه العام لبرامج الأمم المتحدة الإنمائية خلال تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن ٢١، يمكن ملاحظة أن معظم دول منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الدول العربية، قد حققت تقدمًا كبيرًا في إنجاز "أهداف الألفية الإنمائية" Millennium Development Goals MDGs، حيث أظهرت المؤشرات تراجع معدلات وفيات الرضع والأطفال والحوامل، وارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي، ونسب التحاق الفتيات بالمدارس، وأصبحت نسبة أكبر من السكان تحصل على

أصدرت الأمم المتحدة ٦٠٠ تقرير في التنمية الإنسانية وتصدر تباعًا منذ ٢٠٠٢ حول التنمية الإنسانية العربية بمشاركة مثقفين عرب

تنامي دور الفاعلين من غير الدول وحصولها على السلاح والدعم السياسي من دول أخرى زاد من صعوبة الوساطة الدولية وقلل من التوصل للاتفاقيات

المياه النقية والصرف الصحي، كما ارتفع متوسط السن المتوقع عند الولادة، الخ. ومع حلول عام ٢٠٠٥م، أطلقت مبادرة عالمية جديدة نحو "أهداف التنمية المستدامة" Sustainable Development Goals SDGs مع وجود إدراك بضرورة العمل بكثافة أكبر في الدول العربية الأكثر فقرًا، حيث لم يكن الإنجاز على مستوى الآمال، وأيضًا في المناطق الأكثر تخلفًا في الدول التي بدت وكأنها حققت مؤشرات عالية، وإن كانت في الواقع تخفي تفاوتات داخلية كبيرة.

وصاحب هذا التحرك الإنمائي المركز على مؤشرات محددة، نشاط فكرى تمثل في "تقرير التنمية الإنسانية" الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٠م، على يد اثنين من أبرز الاقتصاديين في العالم ("محبوب الحق" من باكستان، و "امارتيا سن" من الهند)، حيث ما لبث أن أطلق هذا التقرير الدوري "مؤشر التنمية الإنسانية" Human Development Index HDI، بهدف إيجاد مقياس واحد يعكس مدى تقدم الدول في مجال التنمية. وبالتوازي تم التوسع في إصدار تقارير التنمية الإنسانية حول العالم على المستويين الإقليمي والوطني (٦٠٠ تقرير حتى الآن). يهمنا في مجال هذا البحث التقرير الذي صدر تباعًا منذ عام ٢٠٠٢م، حول التنمية الإنسانية العربية بمشاركة عدد كبير من المثقفين العرب، والذي أرجع تخلف العالم العربي إلى ثلاثة عوامل أولها فقر المعرفة وثانيها الافتقار لما أسمته الأمم المتحدة الحريات السياسية وثالثها وضع المرأة. وعلى مر السنوات التالية ركزت تقارير التنمية الإنسانية على التعمق في تحليل نواحي القصور العربي والتوصية باتخاذ خطوات إصلاحية لتعديل المسار.

واكب ظهور تقرير التنمية الإنسانية العربية تداعيات أحداث ١١ سبتمبر وسعت إدارة "بوش" لصياغة استراتيجية لمواجهة الإرهاب، حيث تبلور تحليل يربط بين أسباب نشأة التطرف والإرهاب وبين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وهكذا أطلقت الحكومة الأمريكية مبادرة إصلاحية تحت مسمى الشرق الأوسط الكبير. Greater Middle East، وإن كانت قد استخدمت مصطلحات أخرى مثل "الشرق الأوسط الجديد" و"مشروع الشرق الأوسط الكبير". ويلاحظ أن العديد من الدول العربية المعنية بطرح هذه المبادرات الإصلاحية لم تتحمس لها، بل احتجت بعضها على المحتوى النقدي لتقارير التنمية الإنسانية وحظروا دخولها لبلادهم.

ثانيًا: الوضع الحالي لنشاط الأمم المتحدة في الشرق الأوسط:

يمكن رسم صورة للخطوط العريضة لنشاط الأمم المتحدة في الدول العربية في الوقت الحالي، مع التحفظ بأن هناك تنوع كبير للغاية في المشاريع العديدة التي تنفذها الأجهزة والمنظمات الدولية، ويكفي الإشارة أن عاصمة دولة واحدة قد تستضيف ما بين ١٠ إلى ٥٠ مكتبًا من مكاتب الأمم المتحدة، لكل منها العديد من الأنشطة على المستوى الإقليمي أو المستوى الوطني، وهو ما يعني وجود العشرات من المشروعات في الدول أعضاء جامعة الدول العربية (٢٢ دولة). ويمكن التمييز بين ثلاثة أدوار متباينة عند تناول نشاط الأمم المتحدة الحالي في المنطقة:

(١) الدور المتعلق بالأمن والسلم، بما في ذلك قرارات دولية، وعمليات لحفظ السلام، وممثلين للأمين العام للأمم المتحدة في نزاعات معينة (سورية، ليبيا، اليمن) الخ.

(٢) عمليات الإغاثة الإنسانية: وتتركز الآن في سورية والدول المجاورة لها، واليمن، وليبيا، والسودان، والصومال مع ملاحظة ارتفاع أعداد اللاجئين والنازحين بالدول العربية (٥٧٪ من لاجئي الدول)، وامتداد زمن النزاعات مما يفرز الحاجة لوضع برامج إغاثية غير نمطية طويلة المدى.

(٣) مشاريع تنموية: وتشمل المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وعادة ما تكون ذات ميزانيات محدودة اللهم إلا في حالة مشاريع المياه والتغذية.

ويلاحظ أن أغلب هذه المشاريع يتم تنفيذها عبر برامج تعمل في كل دولة على حدة، بمعنى ضعف الإطار الإقليمي لهذه الأنشطة، وعدم وجود معلومات دقيقة عن حجم المشاريع على المستوى الإقليمي، ناهيك عن غياب أي تنسيق جاد مع المنظمات الإقليمية العربية. ويمكن نقد هذه المشاريع أيضًا من حيث ضعف مكون "بناء القدرات" فيها، وخاصة في حالة مشاريع الإغاثة الإنسانية، بالإضافة إلى ضعف عنصر الابتكار في تصميم وإدارة البرامج. ومع ذلك فإن جهود الأمم المتحدة الإنمائية والإغاثية تمثل إضافة هامة من حيث التأثير على عملية تحديد الأولويات الوطنية في الدول المختلفة وتحقيق الأهداف الإنمائية لأكبر عدد من السكان، مع ملاحظة أن هذه البرامج تساهم في توجيه وحشد جهود جهات أخرى مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمعونات الأمريكية والأوروبية وغيرها. وفي نفس الوقت فإنه لا توجد منظمات إقليمية لديها القدرة على الإحلال مكان جهود الأمم المتحدة، حيث لا تزال هناك فجوة كبرى في قدرات هذه المنظمات على تصميم وتنفيذ البرامج التنموية وجهود الإغاثة الإنسانية، بل وأيضًا في مجال عمليات حفظ السلام.

ثالثًا: مستقبل دور الأمم المتحدة في الشرق الأوسط

يحتاج التوصل لبعض التصورات حول مستقبل مؤسسة كالأمم المتحدة، أن نحدد العوامل التي تشكل دور هذه المنظمة Drivers، ويمكن أن ننتقي ثلاث مجموعات من العوامل أولها يتصل بالميزان الدولي، وثانيها يتركز على أسلوب عمل الأمم المتحدة، وثالثها يتعلق بتطورات النظام الإقليمي العربي/الشرق أوسطي.

(١) اتجاهات التغيير في الميزان الدولي: تتجه قمة النظام الدولي إلى التغير بصعود دول وتجمعات إقليمية بما في ذلك الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا، بما سيغير من منظومة قيادة النظام الدولي، وأطراف إدارته، ويوسع مجال المشاركة في صنع السياسات، وهو أمر لابد وأن ينعكس على أسلوب عمل الأمم المتحدة وأولوياتها وعملية صنع القرار فيها، بما في ذلك وضع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، واحتكار هذه الدول لحق "الفيتو"، ودور الأمين العام، كما أن هذا التغيير في الميزان الدولي سيضيق من فرص تدخل أي دولة كبرى منفردة عبر عمل عسكري، في دولة أخرى، كما يعزز من محاولات اللجوء للأمم المتحدة وآلياتها، خاصة إن استمرت الموجة الشعبوية والانعزالية القومية التي تجتاح كثير من الدول الغربية المتقدمة.

(٢) اتجاهات التغيير في النظام الإقليمي: يمكن طرح بعض الاحتمالات لتطور النظام الإقليمي الشرق أوسطي في المستقبل. فمن ناحية عضوية النظام، يمكن توقع اتساع نطاق الدول المنضمة لتشمل الدول العربية، وعددًا من الدول الشرق أوسطية (تركيا، إيران، ربما إسرائيل أيضًا)، مع أدوار فعالة لأطراف دولية، بعضها يستمر في دوره (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا مثلاً) وبعضها الآخر يكرس وضعه ويتمدد (روسيا والصين مثلاً). وبالتوازي، يمكن توقع زيادة فاعلية المنظمات الإقليمية

مشاريع الأمم المتحدة التنموية في المنطقة يتم تنفيذها في كل دولة على حدة ما أضعف الإطار الإقليمي وغياب معلومات المشاريع

التي تضم دول المنطقة (جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي، مجلس التعاون، منظمة التعاون الإسلامي) مع احتمال كبير لظهور تجمعات إقليمية وظيفية "شرق أوسطية" مثل منتدى غاز شرق المتوسط. أما عن قيادة النظام الإقليمي، فالأرجح أن تتوزع بين عدة دول (مثلاً، مصر، السعودية في المشرق والمغرب والجزائر في الغرب)، وعدة مجالات (عسكري، دبلوماسي، اقتصادي الخ)، بما يفتح أدوارًا لدول أخرى في المنطقة.

في نفس الوقت، يوجد أكثر من سيناريو للمسارات المحتملة للإقليم الشرق أوسطي، أحدها أن يتجه إلى الاستقرار من ناحية النزاعات الممتدة المتعددة التي أرهقت دول المنطقة، مع إمكانية أن يصاحب ذلك تقدمًا في مجال التنمية بحيث تتحسن المؤشرات الهامة المرتبطة بعدد السكان، ووضعهم الصحي والتعليمي، وتنخفض نسبة البطالة، وهو وضع يسهل تصوره في حالة الدول مرتفعة الدخل في المنطقة، ولكن قد يكون من غير الواقعي توقع حدوث ذلك في مجموعة الدول الفقيرة أو حتى في حالة الدول متوسطة الحال كبيرة السكان، وهنا يمكن توقع سيناريو آخر حيث يتضاعف عدد السكان في هذه الدول وتعجز المؤسسات التعليمية عن استيعاب الطلاب، ويزداد تكدس السكان في المدن، مع ارتفاع نسب البطالة، وتواضع متوسط الدخل الفردي مع زيادة الإحباط بسبب تطلعات شباب المنطقة المتأثر بالصور الإعلامية للمنتجات الاستهلاكية العالمية وأنماط سلوك مواطني الدول الغنية.

(٣) اتجاهات التغيير في الأوضاع الداخلية في الشرق الأوسط : يمكن التمييز بين خمس مجموعات من الدول الشرق أوسطية: أولها مجموعة الدول مرتفعة الدخل (الدول البترولية بالأساس)، يليها الدول متوسطة الدخل ومتوسطة الحجم السكاني (تونس، الأردن مثلاً)، ثم تأتي دول ذات حجم سكاني كبير ودخل متوسط (مصر، المغرب مثلاً) ورابع مجموعة هي الدول الفقيرة الدخل (جيبوتي، جزر القمر، موريتانيا) وإن كان معظم أعضاء هذه المجموعة قد تحولوا إلى مجموعة خامسة ألا وهى الدول الفقيرة التي تعاني من نزاعات داخلية ممتدة (الصومال، اليمن، السودان مثلاً).

وبصفة عامة، يمكن توقع نجاح مجموعة من دول المنطقة في الحفاظ على وضعها المتقدم الحالي، كما قد تقترب منهم مجموعة أخرى لديها إمكانيات وفرص خاصة مثل دخل بترولي (الجزائر)، أو نموذج تنموي ناجح (المغرب) وخاصة إذا تم تسوية النزاع الداخلي في بعضها (ليبيا). أما مجموعة الدول الفقيرة، والتي تعاني من نزاعات، والدول الفاشلة، فالأرجح أن تبقى على كثير من خصائصها التي تستدعى المعونات الخارجية، والإغاثة الإنسانية، والتدخل الخارجي على أشكاله (قرارات دولية، عمليات وساطة، عمليات لحفظ السلام الخ)، مع وجود فرصة لأن تتجاوز بعض الدول هذه الأوضاع عبر تسويات سياسية (سوريا، لبنان مثلاً).

محصلة تحليل تاريخ نشأة وتطور دور الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، والوضع الحالي للمنظمة الدولية في المنطقة، مع التوقف عند عدد من المحركات Drivers التي تساهم في صناعة الدور المستقبلي للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، تصل بنا إلى عدة مسارات محتملة:

١. ستظل هناك مساحة لعمل الأمم المتحدة الخاص بالأمن والسلم في الشرق الأوسط، سواء عبر القرارات الدولية، أو عمليات حفظ السلام، أو عمليات الوساطة وإن كان من المتوقع أن يتطور هذا الدور في عدة نواحي: فهو قد يتقلص إن تحقق الافتراض المتفائل بأن نزاعات المنطقة، أو أغلبها على الأقل، سوف تتم تسويته خلال العقد القادم (سورية، ليبيا، اليمن مثلاً)، كما أن الأرجح أن دور الأمم المتحدة في هذا المجال سوف يعكس تعاونًا أوثق مع المنظمات الإقليمية الفاعلة في المنطقة (الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية مثلاً)، بما يتضمنه ذلك من تركيز على عنصر بناء القدرات، والتدريب، والتخطيط، والإنذار المبكر، وبناء ثقافة السلام، وتبني الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز الاستقرار عبر مبادرات نزع السلاح والحد منه، مع الاعتماد على الترتيبات الإقليمية في توفير قيادة العمليات والقوات المطلوبة، مع الأخذ في الاعتبار تجارب التعاون الثلاثي (الأمم المتحدة – الاتحاد الإفريقي – الاتحاد الأوروبي مثلاً).

٢. مع افتراض اتجاه نزاعات الشرق الأوسط إلى الهدوء أو التقلص إن لم يكن الحل الكامل، يمكن توقع دخول عدد من دول المنطقة إلى مرحلة إعادة البناء reconstruction (مثلاً العراق، سورية، ليبيا، اليمن، السودان). وإذا يذهب البعض إلى أن أزمات المنطقة ذات طبيعة معقدة، وبالتالي فإنها لن تنتهي تمامًا، وإن كانت قد تجنح للتهدئة، كما أن الدول المانحة تضع شروطًا صعبة قبل إقدامها على مد يد العون لمساندة هذه العملية، إلا أنه يمكن التنبؤ بأن منظومة الأمم المتحدة سيكون لها دور في عملية إعادة البناء بسبب خبرتها في هذا المجال، وتزايد التوافق على دور هذه العمليات في دعم الاستقرار، مع ربطها بعمليات

حفظ السلام، بالإضافة إلى أن عددًا من الدول المعنية لديها ذاتية لتمويل هذه العملية (العراق، ليبيا، مثلاً).

٣. في ظل تعاظم الضغوط الدولية على تقليص مجالات السيادة المطلقة للدول، وتزايد التوافق حول ضرورة تجنب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، التطهير العرقي، الإبادة الجماعية)، وبالتالي تطبيق مبدأ "حق الحماية" Responsibility to protect R2P، فإن الأمم المتحدة تتجه إلى تعزيز قدرتها على التحرك في مثل هذه الحالات عبر حظر استخدام الفيتو في حالة الجرائم الفظيعة Atrocity crimes (المقترح الفرنسي)، وتعزيز نظم الإنذار المبكر، ومواجهة الأزمات، وتعزيز قدرات الدول على مواجهة هذه المواقف في مراحلها المبكرة ومنع تفاقمها، مع تكامل هذه الخطوات مع دور مجلس الأمن ومنظومة العدالة الدولية وخاصة المحكمة الجنائية الدولية وتعزيز عملية إدارة وحل النزاعات عن طريق الربط بين مراحل العمل الوقائي، وعمليات حفظ السلام، ومرحلة إعادة التعمير والتنمية.

٤. يمكن توقع التوجهات العامة لمنظومة الأمم المتحدة من حيث زيادة التركيز على مفاهيم حقوق الإنسان، والسعي لدمجها في إطار الأهداف التنموية، خاصة مبدأي عدم التمييز nondiscrimination والمساواة Equality، مع وجود تركيز أكبر على قضايا المناخ والبيئة، ووضع الأسرة والمرأة والطفل، وبناء ثقافة السلام، ومحاربة الفساد والمخدرات وتهريب البشر. وفي هذا الإطار، ومع الأخذ في الاعتبار ما سبق تناوله بخصوص الأوضاع المتوقعة لدول المنطقة، فإنه يمكن توقع استمرار البرامج التنموية واسعة النطاق في حزام دول الشرق الأوسط الفقيرة (موريتانيا، السودان، الصومال، اليمن) مع وجود حزام آخر من برامج إعادة الإعمار تشمل العراق وسورية وليبيا ولبنان وربما فلسطين.

٥. تبلغ الميزانية السنوية للأمم المتحدة حاليًا حوالي ٥٠ مليار دولار، ويعمل بها حوالي ٨٥ ألف موظف، حيث تغطي الولايات المتحدة ٢٢٪ من هذه الميزانية (و٢٨٪ من تكاليف عمليات حفظ السلام)، وهذه أعلى مساهمة لدولة واحدة. ويمكن توقع استمرار الاتجاه التصاعدي في مصاريف المنظمة الدولية (حاليًا الميزانية تبلغ ألفي ضعف ما كانت عليه عند إنشاء الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية)، غير أن الأغلب أن تزداد المساهمات النسبية لدول أخرى بخلاف الولايات المتحدة، بما في ذلك الدول الشرق أوسطية الغنية، وبما يخفف من النفوذ الكبير للولايات المتحدة على أعمال المنظمة، وبما قد يؤثر على دور المنظمة في الشرق الأوسط.

٦. مع تراجع احتكار الدول لمساحات كبيرة في مجالات العمل الدولي، يتوقع أن يتزايد دور المجتمع المدني، والفواعل من غير الدول، بما في ذلك الشركات متعددة الجنسية، ومنظمات الدعوة والضغط، والإعلام، والشباب، سواء من ناحية التأثير على جدول أعمال الأمم المتحدة وأولوياتها، أو التأثير على أساليب العمل، حيث تطرح مقترحات بابتكار مؤسسات جديدة، مثل مجلس برلماني دولي، ومجلس لبناء السلم، يتبعه صندوق خاص لتمويل تعليم السلام، وهيأة خاصة لتشجيع ابتكارات التكنولوجيا الخضراء، ومبادرات جديدة في مجال حظر السلاح.

ثلاثة عوامل وراء تخلف العالم العربي: أولها فقر المعرفة وثانيها الافتقار للمشاركة وثالثها وضع المرأة

ومن ناحية الأمم المتحدة سيكون على المنظمة إعادة قراءة الأوضاع في الشرق الأوسط، واتباع مقاربات جديدة لاستشراف مستقبل المنطقة وتحديد التحديات الجسيمة التي تواجهها، مع تعزيز المقاربات الإقليمية، لا القطرية فقط، بما في ذلك رفع مستوى التعاون مع المنظمات الإقليمية، والعمل على تعزيز قدراتها، وكذلك قدرات الدول، مع ابتكار مشاريع خلاقة تستطيع تلبية مشاكل الانفجار السكاني، والفجوة التعليمية، وتغير من وضع المرأة، وترتقي بمنظومة حقوق الإنسان.

وتواجه الأمم المتحدة تحديًا كبيرًا في دول الشرق الأوسط حيث تعاني صورتها لدى سكان المنطقة من سلبيات عديدة، بل هي أسوأ صورة للمنظمة الدولية في أي منطقة جغرافية حول العالم، كما أن الأمم المتحدة مطالبة برفع مستوى أدائها والتخلص من الانطباع الذي تتركه لدى البعض بأنها غارقة في البيروقراطية، ولعل المجهود المبذول في دمج العمل الميداني للأمم المتحدة عبر مبادرة "أمم متحدة واحدة" One UN يساعد على ذلك.

ومن ناحية دول المنطقة، توجد حاجة لبلورة تصورها حول دور الأمم المتحدة المستقبلي عبر تحليل صريح للتحديات التي تواجهها، وتحديد للأولويات التنموية الضرورية التي تريد تحقيقها، وتطوير المؤسسات الإقليمية التي تضم هذه الدول لتلعب دورًا مؤثرًا في تحقيق المصالح المشتركة، مع الاستفادة من نقاط القوة لدى منظمات الأمم المتحدة المختلفة، وعدم الركون إلى نواحي الضعف فيها.

* سفير سابق، عمل بالأمم المتحدة، منسق مجموعة عمل الأمم المتحدة بالمجلس المصري للشؤون الخارجية، محاضر وممتحن خارجي بقسم الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

جمعيات غربية تورطت في أعمال استخباراتية وكانت إسرائيلية

مؤسسات المجتمع العربية: مدخل للتنمية والتمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع

لم تعد التنمية حكرًا على مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وإنما تأتي مؤسسات المجتمع المدني لتسد الفجوة بين مالا تقدر عليه الحكومة وما لا يرغب فيه القطاع الخاص. ومن ثم فمدخل التعاون بين الدولة والمجتمع المدني في أية سياق سياسي يجب أن يكون "مدخل: التمكين المتبادل" فما يقدمه المجتمع المدني يجب أن يصب في مصلحة بناء رضاء شعبي يساهم في الرضاء عن السلطة السياسية لأنه يسهم في تلبية احتياجات المواطنين ويقلل حالات عدم الرضاء للوصول للقبول المجتمعي والرضاء عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. كما يعمل على تمكين المواطن ليصبح عنصرًا منتجًا في المجتمع ويوفر قنوات إيجابية للمشاركة والتعبير ومن ثم يصب في مصلحة الدولة. لذا فالهدف من مؤسسات المجتمع المدني هو دعم أركان الدولة وبقاؤها عبر ما تقدمه من خدمات للمواطنين. وفي المقابل الدولة كراعي لكافة عناصر المجتمع عليها أن تساند وتساعد مؤسسات المجتمع المدني وتعمل على دعمها ماديًا ومؤسسًيا وتقنن عملها بل وتساعدها على النفاذ لمختلف فئات المجتمع لأن كليهما شريك يساند بعضه بعضًا.

د. هبة جمال الدين

في هذا السياق، من المهم النظر لحال مؤسسات المجتمع المدني بالوطن العربي للوقوف على ماهية أدوارها وما تمارسه من وظائف وعلاقاتهما معًا وبالدولة وبالعالم الخارجي، والتساؤل حول وضع مؤسسات المجتمع المدني الغربية العاملة في الوطن العربي هل استطاعت تقديم الدعم وتعظيم الأثر التنموي بالوطن العربي. هنا ستنقسم الدولة لقسمين الأول يوضح وضع مؤسسات المجتمع المدني العربية والثاني وضع مؤسسات المجتمع المدني الأجنبية الغربية والآسيوية بالدول العربية

أولاً: مؤسسات المجتمع المدني العربية

● **النشأة:** تعود نشأة المجتمع المدني في المنطقة العربية إلى القرن السابع عشر ومن أقدم التجارب بالوطن العربي تجربة مصر التي تعود للعام ١٨٢١م، ثم تلاها عدد من الدول العربية كتونس، العراق، لبنان، والأردن أما تجربة دول الخليج العربي فكانت هي الأحدث نظرًا لطبيعة المجتمعات آنذاك فشهدت البحرين أول تجربة عام ١٩١٩م، تلاها الكويت وكانت بكورة المؤسسات بالخليج العربي إنشاء النوادي الثقافية.

ويوضح الجدول رقم ١ تاريخ إنشاء مؤسسات المجتمع المدني في بعض الدول العربية

الدولة	السنة
مصر	١٨٢١
تونس	١٨٦٧
العراق	١٨٧٣
لبنان	١٨٧٨
الأردن	١٩١٢
البحرين	١٩١٩
الكويت	١٩٢٣

المصدر: الوكالة الأمريكية للمعونة والتنمية، المجتمع المدني في العالم العربي: التطور، الإطار القانوني، والأدوار، ٢٠١٣م.

http://www.icnl.org/programs/mena/Arabic_Files/Final%20Curriculum.pdf متوفر بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٩

● **الوضع القانوني:** تعطي العديد من الدول العربية الحق في إنشاء وإشهار الجمعيات الأهلية وتقنن وضعها وتخول جهات إدارية لتنظيم عملها وعلاقاتها بالدولة كوزارة التضامن الاجتماعي بمصر أو الشؤون الاجتماعية بدولة البحرين ولكن بسبب الأوضاع السياسية والأمنية في العديد من دول الوطن العربي تطبق قوانين الطوارئ التي قد تعيق عمل هذه الجمعيات.

● **حجم النشاط:** تختلف الجمعيات الأهلية العربية من حيث حجم نشاطها الذي يمكننا قياسه وفقًا لعدة مؤشرات:

- الميزانية.
- عدد المستفيدين.
- عدد الموظفين.
- نطاق العمل داخل وخارج الدولة.

هنا يمكننا تقسيم تلك الجمعيات إلى قسمين جمعيات صغيرة ومتوسطة الحجم وجمعيات كبيرة وعابرة للحدود ويوضح الجدول رقم ٢ الفارق بين النوعين:

وجه المقارنة	الجمعيات الصغيرة والمتوسطة	الجمعيات الكبيرة والعابرة للحدود
خلفية أعضاء مجلس الادارة	أغلب أعضائها من التنمويين والنشطاء في مجال المجتمع المدني	أغلب أعضائها من رجال الأعمال أو الأمراء والشيوخ إذا تحدثنا عن الجمعيات بدول الخليج العربي خاصة
التمويل	أغلب تمويلها من المنح الأجنبية والمشروعات الممولة	أغلب تمويلها من تبرعات الأفراد التي تبدأ بالمبالغ الزهيدة وتتدرج إلى ملايين الدولارات من قبل بعض الأسر وتستطيع بناء قواعد من المتبرعين وتنجح في أن تعدد من مصادر تمويلها لتشمل الأوقاف وتبرعات الأفراد دعم من قبل الدولة وتمويل القطاع الخاص ويقل المنح الأجنبية التي تحصل عليها
العمر	بعضها أكبر من ٢٠ عام ومنها من لم يستطع البقاء بسبب نقص التمويل	أقل من عشرين عامًا فهي حديثة النشأة
التمثيل الجغرافي	تعمل داخل نطاق الدولة في محافظة أو أكثر وبعضها من محدودي الموارد يعمل في منطقة محددة وفقًا لأوراق الثبوت	تعمل في مختلف محافظات الدولة وبالنسبة للجمعيات العابرة للحدود قد يتجاوز عدد الدول التي تعمل بها ثلاثون دولة وفقًا لحجم تمويلها وقدراتها البشرية (يكثر هذا النوع بدول الخليج العربي)
الحكم الرشيد داخليًا	بعض الجمعيات لديها فريق للتقييم والمتابعة ولوائح داخلية لتنظيم العمل وتحديد المسؤوليات والواجبات وظهرت بعض الجهود من داخل مؤسسات المجتمع المدني المصرية لنشر مفهوم وقيم ومؤشرات الحكم الرشيد بين الجمعيات كأحد مجالات عملها الذي نجحت في الحصول على تمويل ودعم خارجي له وكان ذلك في مطلع الألفية ولكن تكثر الجمعيات الفاسدة في المجموعتين التي تفتقر لمعايير الحكم الرشيد ويظهر ذلك في الممارسة	

المصدر:

Heba Gamal Eldi, "Good Governance of NGOs in Egypt: Between Compulsion, Development Role & Future Cooperation", 3rd International Seminar on Modern Governance, China Institutes of Contemporary International Relations (CICIR), Beijing, September 19-21, 2017.

وتتسم الجمعيات الخليجية بكبر حجم نشاطها فأغلبها تعمل خارج نطاق الدولة بسبب حجم التمويل الذي تحصل عليه حيث تتجاوز ميزانية بعضها مليارات الدولارات سنويًا وتعمل في عدد من الدول فجمعية العون المباشر بدولة الكويت مثلا تعمل في ثلاثين دولة إفريقية واستطاعت بناء جامعات ومدارس ومستشفيات ومعاهد ولديها العديد من المشروعات التنموية المستدامة خارج دولة الكويت منذ ثمانينات القرن الماضي.

الشكل رقم (١) أسماء الدول الإفريقية التي تعمل بها جمعية العون المباشر

السودان	رواندا	غينيا بيساو	موزمبيق
سيراليون	بنين	أثيوبيا	توغو
تنزانيا	زيمبابوي	أوغندا	غامبيا
زامبيا	زنجبار	مدغشقر	أفريقيا الوسطى
غينيا كوناكري	جنوب أفريقيا	السنغال	كينيا
الصومال	النيجر	جزر القمر	مالي
تشاد	موريتانيا	بوركينا فاسو	ملاوي
غانا			

المصدر: جمعية العون المباشر، مرجع سابق.

● **مجالات العمل:** تختلف مجالات عمل الجمعيات العربية فمنها الخيرية ومنها ذات البعد التنموي ومنها الريعية ومنها الحقوقية علاوة على النوادي والتعاونيات والمنتديات الثقافية. وما يلاحظ هنا أن الجمعيات الخيرية هي أكثر الجمعيات تمويلا وقد يكون السبب هو المجتمعات العربية والشعوب المتدينة التي تفضل بناء المساجد ودور الأيتام أكثر من المشروعات التنموية خاصة التي تهدف لرفع الوعي أما بشأن الجمعيات الحقوقية فأغلب مصادر تمويلها المنح الأجنبية والتمويل الخارجي نظرًا لطبيعة عملها. وتندرج بعض مراكز البحوث ومراكز الفكر ضمن مؤسسات المجتمع المدني وتعمل في مجال الدراسات والأبحاث وتقديم أوراق السياسيات لدعم صانع القرار. وكما نعلم أن الأحزاب السياسية لا تخضع لقوانين تنظيم الجمعيات الأهلية لأنها تسعى للوصول للسلطة الأمر الذي يخرجها من المفهوم بالأساس.

● **التمويل:** تتعدد مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني ما بين:

- أوقاف خيرية وأهلية.
- تبرعات الأفراد.
- مشروعات استثمارية تدر دخلا يتم إعادة تدويره في دورة رأس المال للإنفاق على أنشطة المؤسسات.
- تمويل أجنبي يثير العديد من الإشكاليات في العديد من البلدان العربية.
- تمويل حكومي في بعض الدول يكون محدودًا جدًا كمصر وفي بعض الدول كالكويت يكون كبير مثل وضع جمعية العون المباشر حيث تحصل على تمويل من سمو أمير الكويت ذاته.
- خدمات استشارية تشتهر بها مراكز البحوث والتدريب.
- تمويل تعاقدي عبر التعاقد على مشروعات ممولة.
- تمويل من القطاع الخاص "المسؤولية المجتمعية" حيث يقدم القطاع الخاص دعمًا إلى الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني لحل المشكلات المحيطة بعمله وتخصم نسبة من الضرائب الموقعة على شركات القطاع الخاص.

من المهم لبقاء مؤسسات المجتمع المدني باختلاف أنواعها أن تستطيع أن تنوع مصادر تمويلها ومن أفضل مصادر التمويل لمؤسسات المجتمع المدني العربية الوقف المدر للدخل المستدام. ومن الجدير بالذكر أن العديد من الجمعيات العربية خاصة الخليجية تقدم منحًا وتمويلًا لجمعيات أخرى أصغر لتنفيذ مشروعات تنموية وخيرية لصالحها بالشراكة معها كمؤسسة الملك سلمان وجمعية البحرين الملكية والهلال الأحمر الإماراتي. ومن الملاحظات على تمويل مؤسسات المجتمع المدني العربية أن تمويل الأفراد من أكثر مصادر التمويل انتشارًا يخصص في الأغلب لتمويل المشروعات الخيرية والتنموية والمفارقة أن في مصر على سبيل المثال ٧٥٪ من تمويل الجمعيات الأهلية الكبيرة يأتي من صغار المتبرعين ممكن يتبرعون بمبالغ زهيدة قد لا تتجاوز نصف دولار.

● **الحوكمة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني العربية:** هناك العديد من الجمعيات العربية التي تطبق نظم التقييم والمتابعة

مؤسسات المجتمع المدني جاءت لتسد الفجوة بين ما لا تقدر عليه الحكومة وما لا يرغب فيه القطاع الخاص

وتضع الاستراتيجيات ومعايير للعمل تتسم بالشفافية والنزاهة والمسألة وتضع ميثاق عمل وقد تلتزم به وقد لا يتم الالتزام به من قبل بعض الجمعيات العربية، وتعاني من آفة الفساد خاصة في مجالات المشتريات والتنفيذ على الأرض الأمر الذي يتطلب رقابة ومحاسبة من الجهات الإدارية التابعة لها. الأمر الذي قد يدفع بعض الجهات المانحة للانصراف عن تمويل تلك الجمعيات الأمر الذي يقتضي نشر ثقافة مكافحة الفساد داخليًا والإيمان بأن أموال تلك الجمعيات هي مال عام لابد من مراقبته وحسن إنفاقه.

● **التأثير المجتمعي:** رغم قدم التجربة العربية في مجال مؤسسات المجتمع المدني ولكننا ما زلنا نعاني من انخفاض معدلات التنمية وضعف التأثير الواضح لتلك الكيانات رغم أن منها ما يقوم بأعمال نافعة ولكن هنا علينا التوقف والتساؤل حول مسببات ذلك التي **من أبرزها ما يلي:**

– العمل بشكل منفرد دون تنسيق أو تكامل لتعظيم المخرجات والنتائج المجتمعة.

– التمسك بالعلامة التجارية Brand لجمع التبرعات والمغالاة في الإعلانات دون النظر للتأثير المجتمعي.

– ضعف التنسيق بينها ومؤسسات الدولة.

– غياب البعد التكاملي بين خطط التنمية الوطنية ٢٠٣٠م، والخطط المؤسسية لمؤسسات المجتمع المدني وبعضها البعض.

– المغالاة في بعض الأنشطة الترويجية وليست ذات البعد التنموي المنشود الذي يكفل تغير الوضع وتحقيق نتائج تنموية ملموسة.

– غياب الفكر التنموي التكاملي الذي يجمع بين المنهج الحقوقي والتنموي ورفع الوعي والبحث العلمي خلال العمل والتنفيذ على الأرض.

– الوضع القانوني والسياسي المقوض لبعض الجمعيات الأهلية في بعض الدول العربية.

– الدور التخريبي لبعض الجمعيات العربية التي تستخدم كأدوات سياسية لتحقيق أجندة بلدانها كحال مؤسسة قطر الخيرية.

– إشكاليات مؤسسية داخلية تحول دون أدائها لواجباتها ومسؤولياتها ومن ثم تحول دون تحقيق عائد ملموس.

– مشاكل التمويل التي قد تودي بحياة بعض هذه المؤسسات وتنهي وجودها بالأساس.

هنا علينا الوقوف والتدبر لتحسين وضع الجمعيات الأهلية بل ومؤسسات المجتمع المدني العربية ككل لتساعد الدول العربية في دعم بقائها واركانها وتحقيق الرضاء المجتمعي.

الأحزاب السياسية في الدول العربية لا تخضع لقوانين تنظيم الجمعيات الأهلية في التمويل لأنها تسعى للوصول للسلطة

ثانيًا: الجمعيات الأجنبية:

تختلف التجربة العربية عن الآسيوية تجاه الدول العربية هنا سيتم طرح عدد من الملامح والسمات لعملها داخل المنطقة العربية:

أ. مؤسسات المجتمع المدني الغربية

– تتعدد مجالات العمل التي تمارسها الجمعيات الغربية ما بين المجالات الحقوقية وحماية البيئة والإغاثية والتدخل في مناطق النزاعات، ورفع القدرات والتنمية المجتمعية ونشر قيم الديموقراطية والحكم الرشيد. وظهر ما يعرف بالجمعيات العقائدية faith based organizations هي جمعيات مستندة على الدين (عقائدية) تسعى لنشر قيم التسامح والتأخي دينيًا وبعضها هذا واقعه وبعضها يمارسها كستار لنشر التبشير أو تغير المقدسات لصالح أجندات غربية بالأساس.

– تفضل الجمعيات الأمريكية العمل في مجالات وأماكن عدة ومتفرقة في مختلف أنحاء الدولة التي تتواجد فيها ولا تهدف للتكامل معًا لتعظيم العائد المجتمعي والأثر التنموي وقد يكون انتشارها مدخلًا مهمًا للمصلحة الأمريكية للتواجد والانتشار وجمع المعلومات المطلوبة.

– المنح التي تقدم من مؤسسات المجتمع المدني الأمريكية والأوروبية أمريكيًا لا في مجال الفيزياء والطاقة الحيوية والمجالات التي يمكن أن تحدث طفرة علمية بالدول العربية

– تثير بعض الجمعيات الحقوقية الغربية بعض المشاكل بالدول العربية وإدانة القادة والنظم السياسية مؤسسة هيومن رايتس واتش رغم الانتقادات الممكن تقديمها لها حول منهاجية عملها خلال عمليتي جمع وتحليل البيانات والمعلومات.

– هناك مؤسسات ومراكز أبحاث غربية عابرة للحدود تعمل كشبكات لعدد من المراكز الفرعية العاملة بدول الشرق الأوسط كمركز كرنيجي ببيروت ومركز بروكنجز الدوحة على سبيل المثال.

– بعض الجمعيات الغربية تورطت في أعمال الاستخباراتية بل أن بعضها تم الكشف عن هويته الإسرائيلية بل وعن ممارستهم لأعمال تبث الفرقة والصراع كما حدث في الصومال عام ٢٠٠٧م، حيث تم كشف النقاب عن عمل منظمتين للغوث الإنساني تتبع الموساد الإسرائيلي منظمة yad-sarah الإسرائيلية، و ومنظمة Isra-Aid "الإسرائيلية حيث قامتا بالادعاء بمساعدة اللاجئين الصوماليين في المخيمات على جانبي الحدود بين الصومال وكينيا، إلا أنهما

في الواقع يمارسا أعمال تزيد من واقع الصراع والفرقة داخل الصومال وترسل تحت مظلتها بعثات أمنية للعمل بالصومال لأغراض استخباراتية. كذلك الحال بشأن قضية التمويل الأجنبي في مصر حيث تم إدانة عدد من المؤسسات الغربية كمؤسسة كونراد اديناور والمعهد الديموقراطي للتنمية في تقديم تمويل غير مشروع ودعم اعمال تآمرية لزعزعة نظم الحكم.

– وتعمل العديد من الجمعيات الإسرائيلية في بعض الدول العربية خاصة الإفريقية كالصومال وجيبوتي وموريتانيا، ويتسم عملها بالتكامل والتنسيق فلا تعمل بشكل مبعثر كحال الجمعيات العربية، حيث تعمل الجمعيات الإسرائيلية واليهودية فيما بينها بشكل تنسيقي سواء فيما يتعلق بالأنشطة الأساسية أو الطارئة وذلك في إطار مؤسسي جامع بينها مثل الائتلاف اليهودي لإغاثة الطارئة JCDR والمعونة الإسرائيلية. أيضًا هناك مبادرة تسمى NATHAN مبادرة إنسانية تضم في عضويتها العضوية مؤسسات الإغاثة التي تعمل في مجال تقديم المساعدات الإنسانية ومن أعضائها مجمع تلهى TELHI COLLEGE. ويوضح الجدول رقم (٣) أبرز المؤسسات الإسرائيلية العاملة بالدول الإفريقية عامة والإفريقية العربية خاصة.

الجدول رقم (٣) أبرز المؤسسات الإسرائيلية العاملة بالدول الإفريقية

المؤسسة	أبرز أنشطتها
الوكالة الإفريقية العبرية للتنمية AHDA	هي منظمة غير حكومية تعمل خلال إفريقيا تتبع مجتمع ديمونا الإسرائيلي الإفريقي العبري، وتختص في تقديم المساعدات التقنية والتدريبات والاستشارات في المجالات الهامة في التنمية البشرية وبناء القدرات مثل الصحة والزراعة والتنمية الريفية، والرعاية البيئية وتعمل في غانا منذ عام ١٩٩٥م، وكانت تسمى الوكالة الإسرائيلية للتنمية وقدمن العديد من الخدمات في مجال الرعاية الصحية خاصة تخصص علاج الأسنان في المناطق الريفية والحضرية بغانا. علاوة على أنشطة حفر الآبار في إقليم الفولتا بغانا، وقدمت مواد دعائية في حملة مقاومة التدخين بالمدارس الثانوية هذا وقدمت تدريب في مجال الزراعة والعصائر وأنشأت مصنع للأرز والعصير في إقليم الفولتا. وقدمت ورش تغذية حول أهمية فول الصويا وفائدته الغذائية، وصممت برامج تغذية بالمدارس.
مركز المجتمع لمكافحة الضغوط CSOC	تم تأسيسه عام ١٩٨١م، بواسطة جامعة الخدمات النفسية لوزارة التعليم الإسرائيلية بالتعاون مع المدن المحلية والمجلس الإقليمي للجليل. هدفها هو البحث والتنمية عبر إقامة مشروعات نفسية تعليمية لدعم مفهوم التسامح تحت مسمى مفهوم التعايش في نظام المدارس من الحضانة إلى المرحلة الثانية عشر. وفي إثيوبيا قدمت تدريب للأطباء حول كيفية علاج التروما وقدمت تقييم لأداء الجمعيات الأوغندية و كيفية التعامل مع الأطفال من الجنود في شمال البلاد.
أيادي المساعدة اليهودية	تقدم الدعم والتمويل ففي إثيوبيا قدمت مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر وفي رواندا قدمت مشروعات خاصة للنساء اللواتي كانتا تمارس أعمال غير أخلاقية في الماضي، وتمول بناء المدارس وترعى الأيتام في كمبوديا.

الصندوق الإنساني لحركة الكيبوتزات	تقدم الدعم على مدار ثلاثة عقود وقت الطوارئ عبر إرسال المستوطنين أعضاء الكيبوتزات الى الخارج بشكل تطوعي لتقديم الدعم وقت الطوارئ مثل وقت حرب الإبادة في روندا وأرسلت حملة إغاثة للتغذية بأثيوبيا.
نجمة داوود	تعمل دوليًا كعضو في الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر لتقديم المساعدات الطبية وتدريب الجماعات بالدول النامية. وتقدم الخدمات المساعدة في مجال رفع القدرات وتدريب الفريق الطبي وتدريب المدربين على الإسعافات الأولية وبرز عمل نجمة داوود خاصة خلال أوغندا
موريا إفريقيا	تعمل لتيسير المبادرات المحلية لدعم ومساعدة الأفراد للعمل معًا وقت الصراعات وتقدم الدعم والتدريبات والخدمات الاستشارية وربطها بالمبادرات الإفريقية.
الإغاثة اليهودية العالمية	دورها هو تلبية احتياجات الجماعات اليهودية وغير اليهودية أبان الكوارث والأزمات داخل إسرائيل وبريطانيا. وقدمت الخدمات والدعم للجماعات الفقيرة لهدف مكافحة الفقر وقدمت مساعدات إنسانية في الكونغو ودارفور والسودان ككل
ياد سارا	هي مؤسسة تطوعية كبيرة بإسرائيل تقدم خدمات مجانية لتيسير الحياة للمرضى وغير القادرين وكبار السن وأسرهم وتقدم الأجهزة الطبية للمحتاجين كما هو الحال في الكميرون، انجولا، جنوب إفريقيا
المعونة الإسرائيلية	ترسل فرق إغاثة لتلبية الاحتياج للغذاء والعلاج خاصة في كينيا وجنوب السودان ومن حين لآخر يتم القبض على بعض العناصر الاستخباراتية العاملة بها مثل حالة الصومال كما سبق الإشارة

المصدر:
Aliza Belman Inbal, Jewish and Israeli Aid NGOs: Mapping Activities and Assessing Needs,, Tel Aviv University: the Harold Hartig School Of Government and Policy, accessed on 15/01/2019

وتتميز التجربة الإسرائيلية للمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية بقوة التأثير والانتشار حيث استخدمت إسرائيل منظمات المجتمع المدني كأحد أدواتها لاستخدام قوتها الناعمة في التأثير، وتختلف في نوعية الخدمات المقدمة فأغلبها برامج تدريبية أو مشروعات صغيرة لا تتسم بالاستدامة إنما بالتنوع والانتشار فهم يعتمدون على البشر وبناء الولاءات. بمعنى آخر تحرص إسرائيل خلال عملها في إفريقيا ليس على تلبية الاحتياجات بالأساس وإنما على تطبيق أكبر قدر ممكن من البرامج من حيث العدد وعقد أكبر قدر ممكن من الشراكات فطبقًا لإحصاءات وكالة التعاون الدولي الإسرائيلية (مشاف)، فإن إجمالي الأفارقة الذين حضروا دورات تدريبية داخل إسرائيل خلال المدة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٩ قد بلغ ٣٢٨٤ متدربًا، وعدد

الذين حضروا تدريبات إسرائيلية داخل بلدانهم ٤٦٧٠ متدربًا، كما بلغ عدد الخبراء الإسرائيليين الذي دخلوا إفريقيا لمهام استشارية بلغ ١٩١ خبيرًا إسرائيليًا.

ب. مؤسسات المجتمع المدني الآسيوية: خلاف الجمعيات الغربية فهي تهدف لعدم التدخل في شؤون الدول لذا تبعد عن نشر قيم الديموقراطية أو حقوق الإنسان وتهتم برفع القدرات وتقديم المنح وإقامة المدارس والجامعات فأجندة كل منها مختلفة ولكنها كالجمعيات الصينية لا تتدخل الا تحت مظلة الدولة الصينية التي تسعى لإقامة علاقات طيبة مع الدول والحكومات والنظم السياسية القائمة ولا تأبه بنشر قيم الديموقراطية أو ملف حقوق الإنسان. فوظيفة الجمعيات بالصين هي تمثيل المصلحة المشتركة للشعب الصيني كأحد أدوات القوة الناعمة وتنفذ أنشطة تهدف إلى تنفيذ طموحاتها ومصالحها. فدور الجمعيات الصينية هو العمل كجسر من الاتصالات المتبادلة التي ستصل الحكومة بالمجتمع وتضع معايير محددة للسلوك الاجتماعي. ولكنها أحد أدوات الدولة الشمولية حيث تمارس الدور الأساسي ومن ثم فهي أداة طيعة تستخدمها الحكومة لتحقيق سياساتها. تعمل الجمعيات الصينية إما مباشرة (نسبة محدودة)، أو عبر وزارة التجارة للبدء بمشروعات تجريبية لتطوير النموذج الخاص بالمساعدات الصينية الرسمية، لذلك فإن الدعم الموجه تقدمه الدولة بالأساس والدور الذي تلعبه الجمعيات محدود وهامشي ويمكن تصنيف أبرز الأنشطة التي تقدمها الجمعيات الصينية بإفريقيا إلى ثلاث فئات رئيسة:

- مساعدات ثقافية: كبرامج التبادل الطلابي بالتنسيق مع مراكز الفكر والجامعات كمنتدى الشعبين الصيني والعربي، ومعظم المشاريع والمساعدة التقنية المقدمة في إطار منتدى التعاون الصيني العربي والصيني الإفريقي مثل المدارس الريفية، ومركز الوقاية من الملاريا، والتقنية و مركز التدريب المهني، ومركز لدعم الزراعة وتقديم المنح الدراسية. كمؤسسة الصين لمكافحة الفقر.
- مساعدات صحية: كمبادرات علاج الملاريا وبعض القوافل، ومن أبرز الجمعيات العاملة مجموعات السلام بالصين، وشباب المتطوعين الصينيين، صكوك الفعل الطيب بإفريقيا
- أخرى: مشروعات تنموية مختلفة كإنشاء مدارس وبعض المشروعات الإعلامية المشتركة ومنتدى التعاون الصيني العربي مثل المؤسسة الصينية لمكافحة الفقر Chinese poverty reduction foundation..

من هنا يمكن القول أن مؤسسات المجتمع المدني الصينية تعمل بشكل أكثر قبولا من الناحية السياسية نظرًا لتنسيقها مع الحكومات العربية والصينية معًا بل وتعمل تحت شعار الدولة الصينية كأحد أدوات السياسة الخارجية والقوة الناعمة وتقبل أن تطرح مشاريع تكون ضمن أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، خلاف الدول الغربية التي تأتي مشروطة بالديموقراطية وحقوق الإنسان ولكن حجم العمل والدور الذي تمارسه الجمعيات الصينية بالدول العربية محدود مقارنة بالدور في إفريقيا كما أنه محدود مقارنة بالدور الغربي علاوة على ضعف قدرتها للنفاذ لمؤسسات المجتمع المدني العربية للشراكة معها الأمر الذي يحتاج لأدوات ترويجية أكثر فاعلية.

هنا يمكننا الوقوف على أسباب ضعف العائد المجتمعي لعمل المجمعيات الأجنبية الأول المشروطية الغربية المقرونة بالديموقراطية وحقوق الإنسان كأداة للضغط على الدول فهي أحد الأدوات المسيسة في يد حكوماتها الأمر الثاني أنها متفرقة وغير متكاملة وتسعى للانتشار ولا تأبه بتعظيم العائد أما الجمعيات الآسيوية خاصة الصينية فمازالت تجربتها وليدة تحتاج لوقت أكثر لتحقق عائدًا ملموسًا ولكن مع مبادرة الحزام والطريق أتوقع أن يزداد دور تلك الجمعيات في إطار المبادرة لمساعدة الدول العربية كأحد أدوات الصين المستخدمة خلال المبادرة.

وختامًا:

إن النظر للعائد التنموي لمؤسسات المجتمع المدني العربية أمر سيصب في صالح المؤسسات والشعوب والدول ذاتها كأحد مداخل التمكين المتبادل ولكن الأمر يحتاج للتدبر في:

- نوعية المشروعات المقدمة، والأثر المتوقع والمحقق من وراء تلك المشروعات
- أهمية تكامل الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وخطط تلك المؤسسات مع الخطط الوطنية للتنمية ٢٠٣٠ لتعظيم الأثر التنموي
- أهمية التدقيق في التعاون مع المؤسسات الغربية ونوعية المشروعات المقدمة منها فالمحك والمعيار الحاكم العائد المتوقع على المجتمع لسد فجوات التنمية الحقيقية لاستدامة الأثر
- عمل كل من مؤسسات المجتمع المدني الأجنبية والمحلية لابد أن يساهم في تمكين الدول والمجتمعات وليس تقويضها فهذا هو المحك والمعيار الحاكم.

* مدرس العلوم السياسية ـ معهد التخطيط القومي-عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية

في ذكرى تأسيس منظمة التعاون الإسلامي الخمسين:

قراءة في جهود منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب والتطرف والعنف

جاء إنشاء منظمة التعاون الإسلامي (كان اسمها آنذاك منظمة المؤتمر الإسلامي) بقرار عن القمة التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م، ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة، وشهد عام ١٩٧٠م، انعقاد أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في مدينة جدة السعودية، وتقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة، ويرأسها أمين عام المنظمة، وفي الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية عام ١٩٧٢م، جرى اعتماد ميثاق المنظمة بعضوية ٣٠ دولة هم الأعضاء المؤسسين للمنظمة، ثم ارتفع عدد الأعضاء ليبلغ الآن ٥٧ دولة موزعة على ٤ قارات، لتعد بذلك ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، كما أن للمنظمة عضوية دائمة في الأمم المتحدة. تصف المنظمة نفسها بأنها "الصوت الجماعي للعالم الإسلامي" ومنذ نشأتها اعتبرت المنظمة أنها تُمثل الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنه، حيث هدفت، وقت إنشائها، للدفاع عن شرف وكرامة المسلمين المتمثلة في القدس وقبة الصخرة، وذلك كمحاولة لإيجاد قاسم مشترك بين جميع فئات المسلمين، وبعد ٦ أشهر من الاجتماع الأول، تبنى المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الخارجية المنعقد في مدينة جدة السعودية في آذار ١٩٧٠م، إنشاء أمانة عامة للمنظمة، كي يضمن الاتصال بين الدول الأعضاء وتنسيق العمل.

د. مروة نظير

وتضم منظمة التعاون الإسلامي عدة مؤسسات مختلفة التوجهات، تعمل على خدمة أهدافها، مثل البنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسة التربية والثقافة والعلوم، واللجنة الدولية للحفاظ على التراث الحضاري الإسلامي، ومركز البحوث في التاريخ والثقافة الإسلامية، ووكالة الأنباء الإسلامية الدولية ومنظمة إذاعات الدول الإسلامية، ومجمع الفقه الإسلامي.

وقد أجريت عدة تعديلات هيكلية على المنظمة، شمل ذلك ميثاقها الذي تم تعديله في القمة الـ ١١ التي عقدت بالعاصمة السنغالية دكار عام ٢٠٠٨م، بما يتوافق مع التحديات التي باتت تواجه العالم الإسلامي. كما قررت تغيير اسمها إلى "منظمة التعاون الإسلامي"، حسبما أفاد بيان رسمي صدر عن اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في كازخستان في ٢٠١١م، أي بعد ٤٢ سنة من تأسيسها، مؤكدة ان تغيير اسمها يشكل "تحولا نوعيًا في أداء المنظمة وارتقاءً كبيرًا بفاعليتها كمنظومة دولية تعمل في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وقد شكلت قضية الإرهاب بأبعادها ومعانيها المختلفة جانبًا شديد الأهمية من اهتمامات وولاية عمل المنظمة، التي أنشئت في المقام الأول كرد فعل موجه ضد عمل إرهابي طال أحد المقدسات الإسلامية أي حادث إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة. ومنذ ذلك الحين تطور تعاطي المنظمة مع ظاهرة الإرهاب بما يتناسب مع مقتضيات العلاقات السياسية والتطورات التكنولوجية.. وغيرها من العوامل، الأمر الذي يقتضي تسليط الضوء على أبعاد رؤية المنظمة لهذه القضية وأبرز ملامح التعاطي معها، وذلك من خلال النقاط التالية:

أبعاد رؤية منظمة التعاون الإسلامي حول قضية الإرهاب:

الأسباب والحلول

تعتبر المنظمة أن الإرهاب والتطرف والتطرف العنيف والتشدد والطائفية والإسلاموفوبيا على رأس العناصر التي تتهدد السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. كما

تعتبر المنظمة أن الأعمال الإرهابية تتعارض أيما تعارض مع القيم الإنسانية الإسلامية والعالمية.

ووفقًا لرؤية المنظمة تنتج هذه الظاهرة في المقام الأول بسبب الأشكال المختلفة من الظلم التاريخي الموروث التي تعرضت لها الشعوب المستعمرة أو التي ترزح تحت الاحتلال، والتفكيك القسري لهويتها وثقافتها، وحرمانها اقتصاديا، وتهميشها، والتمييز ضدها وحرمانها، من حقها في تقرير المصير. أما فيما يخص ظاهرة الإسلاموفوبيا فترى المنظمة أنها عرضت المسلمين إلى القولبة النمطية والتمييز العنصريين، والتنميط السلبي والوصم. ونتيجة لذلك، نمت لدى المسلمين، الأصليين منهم والمهاجرين على السواء، مشاعر انعدام الأمن في حياتهم اليومية والحرمان من حقوقهم الإنسانية الأساسية.

أما فيما تعلق بمناهج مكافحة الإرهاب والتطرف والتطرف العنيف، تنطلق رؤية المنظمة من قناعة بأن الإرهاب لا يمكن معالجته بالإجراءات الأمنية والعسكرية وحدها، بل يستلزم الأمر إيجاد حل شامل لها بما يتفق مع ميثاق المنظمة واتفاقيتها ذات الصلة وغيرهما من الاتفاقات والآليات الدولية. وفي السياق ذاته يعد الحوار بين الثقافات والديانات من أولويات منظمة التعاون الإسلامي في تطوير ثقافة السلم والوسطية بين الأمم والحضارات، كما يعد حوار الثقافات أداة فعالة لمكافحة التطرف والتعصب اللذين يحولان دون تنمية ثقافة السلم والتفاهم. وينبغي أن يكون مثل هذا الحوار منظمًا وأن يصل إلى القاعدة الشعبية .

ملامح تعاطي منظمة التعاون الإسلامي مع ظاهرة الإرهاب

يمكن على أرض الواقع تلمس ملامح الجهود التي تبذلها المنظمة في التعامل مع ظاهرة الإبعاد بجوانبها المختلفة، ومن أبرز هذه الجهود:

- **وضع إطار تشريعي للدول الأعضاء في مجال مواجهة الإهارب**

اعتمدت المنظمة مدونة السلوك لمكافحة الإرهاب في اجتماع عام ١٩٩٤م، وتوقيع معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي عام ١٩٩٨م، التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٩م، وتكتسب تلك الاتفاقية أهميتها من كونها استطاعت وضع تعريف شامل لمفهوم الإرهاب، دون النظر للأسس الدينية أو الأيديولوجية أو الشخصية، وهو ما لم تستطع العديد من المنظمات وعلى رأسها الأمم المتحدة أن تقوم به، وساهم وضع التعريف في تحديد أهداف الدول الأعضاء في مجال الإرهاب، وتفعيل دورها. وعلى الجانب الثاني، استطاعت الاتفاقية أن تربط مجموعة من الدول التي تعاني من نيران الإرهاب؛ حيث تنشط الخلايا الإرهابية في هذه الدول بكثرة، لذا كان لابد من وجود اتفاقية للمواجهة، خصوصًا وأن تلك الدول من أكثر المناطق التي تضررت بنيران الإرهاب. ونصت الاتفاقية التي تبنتها منظمة التعاون الإسلامي على وجود تعاون ثلاثي، **يشمل:**

١. **التدابير الأمنية**، تعتمد على اتخاذ الدول عدة إجراءات وقائية تمنع حدوث الجرائم الإرهابية، وذلك من خلال منع تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية من قبل الدول الأعضاء، وعدم السماح بتقنين ممارسة نشاطهم على أراضي أي دولة، والكشف عن عمليات نقل وتصدير الأسلحة والذخائر عن طريق تطوير أنظمة المراقبة وتأمين الحدود. حيث أكدت الاتفاقية ضرورة تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بأنشطة الجماعات الإرهابية وعناصرها، ومصادر تمويلها، وكذلك تبادل المعلومات بسرعة حول أي عملية من المتوقع حدوثها، أو معلومات تساهم في القبض على أي عنصر إرهابي، والمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة ما بين الأطراف. فضلاً عن تبادل الدراسات والبحوث بين الخبراء في الدول الأعضاء، وتوفير المساعدات الفنية في صورة برامج ودورات تدريبية مشتركة بين الأعضاء؛ لتنمية القدرات العلمية والعملية بين أجهزة مكافحة الإرهاب بها.

٢. **التعاون القضائي**، من خلال عدة مقومات، على رأسها تسليم المطلوبين للعدالة، وحجز عائدات الجرائم الإرهابية، وتبادل الأدلة، بما لا يسمح لأي فرد أن يهرب بفعلته الإرهابية، بمجرد انتقاله لدولة أخرى، إلا أن المادة السادسة من الاتفاقية أقرت بأنه لا يجوز تسليم الشخص إذا كانت الجريمة ذات صبغة سياسية، أو تنحصر في الإخلال بالواجبات العسكرية، إذا كانت الدعوى قد انقضت أو سقطت العقوبة، أو ارتكبت الجريمة خارج إقليم الدولة الطالبة، وغيرها من النقاط التي حددتها المادة، والتي تمنع تسليم المطلوبين. كما أكدت الاتفاقية على مجالات الإنابة القضائية بين الدول الأعضاء، وحصرتها في سماع شهادة الشهود، وتبليغ الوثائق القضائية، وتنفيذ عمليات التفتيش والحجز، وإجراء عمليات المعاينة، والحصول على الوثائق والسجلات اللازمة، مع نسخ مصدقة منها.

٣. **الإعلام والتعليم** حيث نصت المادة الرابعة من اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب على ضرورة تعاون الدول

تعتبر المنظمة ظاهرة الإسلاموفوبيا عرضت المسلمين إلى القولبة النمطية والتمييز العنصريين والتنميط السلبي والوصم

تهتم المنظمة بعرض تجارب الدول في مكافحة التطرف والإرهاب من خلال تعزيز التعليم وبلورة ثقافة التعايش من خلال المنظومات التربوية

في تعزيز الأنشطة الإعلامية لإبراز الصورة الصحيحة للإسلام، وإدخال المفاهيم الدينية الصحيحة ضمن المناهج التعليمية للدول، وذلك بهدف تحصين الشباب العربي والمسلم ضد الأفكار الإرهابية التي تروجها الجماعات الإرهابية.

● الاهتمام بالأبعاد الثقافية والقيمية في احتواء الإرهاب

تحرص المنظمة على التصدي للأفكار المغلوطة عن الإسلام، وتفنيد الخطاب المتطرف، وتغليب صوت العقل، ونشر صورة الاعتدال والتسامح، وتوعية الشباب بخطورة الانضمام للجماعات الإجرامية والتكفيرية.

وتبدي المنظمة اهتمامًا خاصًا بمسألة حوار الثقافات والأديان أطلقت منظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع الدول الغربية، مسار اسطنبول نتيجة للقرار ١٨/١٦ الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء في مارس ٢٠١١. ويؤكد هذا القرار أهمية استخدام حرية التعبير استخدامًا يحرض على الكراهية والتمييز والعنف على أساس الدين أو مسؤولاً لا لفرض القيود اللازمة على استخدام حرية التعبير ضمن المعتقد. ويبقى هذا المسار مهمًا للحدود المنصوص عليها في الصكوك المتفق عليها دوليًا، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

في السياق ذاته تهتم المنظمة بعرض تجارب الدول في مكافحة التطرف والإرهاب من خلال تعزيز التعليم، إلى بلورة ثقافة التعايش من خلال المنظومات التربوية والآليات التي تم تطبيقها في العديد من الدول الإسلامية من أجل بلورة مناهج تربوية تأصل لثقافة التسامح والتعايش، والدور الذي تضطلع به المؤسسات التعليمية في صياغة خطاب يقوم على مبادئ السلم والإخاء ومواجهة العنف والتطرف، وذلك بهدف التعريف والاطلاع على هذه التجارب للاستفادة منها وتعميم الكثير من السياسات والبرامج الفعالة والمفيدة بين الدول الأعضاء. وأكد أن هناك حاجة ماسة إلى تكامل هذه التجارب وليس تنافسها.

● مواكبة التطورات التكنولوجية

دعت منظمة التعاون الإسلامي لمراجعة معاهدة المنظمة للعام ١٩٩٩م، ووضع الآليات المناسبة للتصدي للتوجهات الجديدة للإرهاب في الدول الأعضاء في المنظمة. كما دعت لبحث سبل مواجهة الأخطار المحدقة بالأمن الإلكتروني على نحو عاجل، والعمل مع الدول الأعضاء لبلورة نهج جديد للتصدي لأسباب العنف الطائفي ومعالجتها. مع التركيز على سبل تمكين الشباب وغيرهم من الفئات لتجنب استغلالهم من الجماعات الإرهابية، وتحصينهم ضد خطر التجنيد والتطرف..

في السياق ذاته حققت منظمة التعاون الإسلامي تقدمًا حقيقيًا نحو إنشاء مركز للأمن الحاسوبي "السيبراني"، الذي يهدف إلى تعزيز وتطوير التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة من أجل منع ومكافحة الإرهاب الإلكتروني والقضاء عليه وفقًا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي ومعاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي مع الاحترام الكامل لسيادة الدول الأعضاء وسيادة القانون والقانون الدولي بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، وذلك لمجابهة هذه القضية الحساسة بغية تمكين هذه الآلية المهمة من الاضطلاع بدور ملموس وفعال بشكل أكبر في معالجة قضايا الأمن الحاسوبي.

● التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى

تحرص منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذها لخطط لمكافحة الإرهاب والتطرف على التعاون مع الأمم المتحدة والأطراف الدولية المعنية عبر التعاون مع المجموعة الدولية لبلورة معالجة شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد الأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفكرية لظاهرة الإرهاب والتطرف. في هذا السياق وقعت منظمة التعاون الإسلامي، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٨م، مذكرة تفاهم حول التعاون بينهما في مجال مكافحة الإرهاب، على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وتنص مذكرة التفاهم ، على وضع إطار يحدد نطاق وطرائق التعاون، فيما ترمي إلى إقامة تعاون فعال، وتنفيذ متوازن للصكوك ذات الصلة في مجال مكافحة الإرهاب.

أما على الصعيد الإقليمي دعا معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، إلى التعاون الفعال بين المنظمة ومؤتمر لجنة أجهزة الأمن والاستخبارات في إفريقيا من أجل التصدي لتنامي موجة الإرهاب المسلح والتطرف الديني والاتجار بالمخدرات والبشر والجرائم العابرة للحدود. وشدد معاليه في كلمة ألقاها نيابة عنه الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية السفير حميد أوبيلويرو، أمام الدورة الرابعة عشرة للجنة التي عقدت في الخرطوم يومي ٢٨ و٢٩ سبتمبر الماضي، على الأهمية التي توليها المنظمة لأعمال اللجنة، حيث

حققت منظمة التعاون الإسلامي تقدمًا حقيقيًا نحو إنشاء مركز للأمن الحاسوبي "السيبراني" لتعزيز وتطوير تعاون الدول الأعضاء

صاغت المنظمة مدونة لقواعد السلوك لمكافحة الإرهاب الدولي واعتمدت اتفاقية لمكافحة الإرهاب الدولي عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩م، على التوالي. وحث الأمين العام دول المنظمة الـ ٢٣ التي تتمتع بعضوية هذه اللجنة إلى قيادة التعاون الفعال بين المنظمة واللجنة في مجالات من بينها تبادل البيانات والمعلومات، والتحقيق، وتبادل الخبرات، وتنمية القدرات، والقضايا المتعلقة بالتعاون القضائي، والإنابة القضائية، وتسليم المجرمين، والتعاون المتبادل حول مصادرة عائدات الجريمة.

● **القيام بخطوات عملياتية لمحاربة الإرهاب**

تجلت جهود المنظمة في هذا السياق في جهود عدة لعل أبرزها الترحيب بتكوين التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب الذي جرى الإعلان عنه في العام ٢٠١٥ م، انطلاقًا من أحكام اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والقضاء على أهدافه ومسبباته، وأداءً لواجب حماية الأمة من شرور كل الجماعات والتنظيمات الإرهابية المسلحة، أيا كان مذهبها وتسميتها، التي تعيث في الأرض قتلًا وفسادًا، وتهدف إلى ترويع الآمنين، حيث قررت ٣٤ دولة إسلامية، تشكيل تحالف عسكري بقيادة المملكة العربية السعودية، لمحاربة الإرهاب، يكون مقره في العاصمة الرياض لقيادة العمليات والتنسيق.

وتضم قائمة الدول المنضمة لهذا التحالف كل من السعودية والأردن والإمارات وباكستان والبحرين وبنغلاديش وبنين وتركيا وتشاد وتوجو وتونس وجيبوتي والسنغال والسودان وسيراليون والصومال والجابون وغينيا وفلسطين وجمهورية القمر الاتحادية وقطر وكوت ديفوار والكويت ولبنان وليبيا والمالديف ومالي وماليزيا ومصر والمغرب وموريتانيا والنيجر ونيجيريا واليمن. من ناحية أخرى شهدت قمة منظمة التعاون الإسلامي، في العام ٢٠١٦ م، موافقة الدول الأعضاء على العمل المشترك بشكل أوثق في مجال مكافحة الإرهاب وجرائم أخرى، وجرى التوافق من ثم على تأسيس مركز مقره العاصمة التركية اسطنبول لتكثيف التعاون بين أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء في المجال الأمني.

خاتمة: رؤية تقييمية

على الرغم من النجاحات التي حققتها منظمة التعاون الإسلامي كمنظمة دولية في مجال مكافحة الإرهاب، تجدر الإشارة إلى أن المنظمة تعرضت خلال عملها وجهودها لمواجهة الإرهاب تعرضت لعدد من الانتقادات، كان منها على سبيل المثال عدم الاهتمام الكافي بقضية الانتهاكات التي يتعرض لها مسلمي الأويغور وغيرهم من المسلمين الترك في إقليم شينغيانغ في الصين، إذ اعتبر البعض أن المنظمة كان ينبغي أن تولي اهتمامًا أكبر بهذه القضية باعتبارها تمثل الصوت الجماعي للحكومات المسلمة في جميع أنحاء العالم.

فضلاً عن نجاح المنظمة في وضع تعريف واضح ومحدد للإرهاب، في حين لم تتمكن الأمم المتحدة من القيام بذلك حتى الوقت الراهن، ويقوم ذلك التعريف على تجريد الظاهرة من أي أساس ديني أو أيديولوجي أو شخصي، ومن أي ارتباط بجنس أو لون أو فئة أو مكان أو مجتمع، ويميزه من أعامل العنف المشروعة مثل: المقاومة ضد الاحتلال وعن أعمال الجماعات الخارجة عن السلطة الشرعية في الدولة حتى وإن كانت بعض العوائق المتعلقة بالمصادقة والتنفيذ والمتابعة تحول دون تحقيق كامل النتائج المرجوة من تلك الاتفاقية بشكل يوازي خطورة التحديات الإرهابية التي تواجه العالم العربي والإسلامي..

من ناحية ثانية، يرى البعض أنه يحسب ضد المنظمة عدم قدرتها في بعض الأحيان على أن تكون مظلة شاملة لكل الدول الإسلامية، مثلما كان الحال عند تكوين التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب حيث غابت عدة دول عربية وإسلامية في المشاركة في التحالف، ويبلغ عدد هذه الدول الغائبة ٢٣ دولة، فيما يبلغ عدد دول منظمة التعاون الإسلامي ٥٧ دولة. فمن دول الخليج، لم تشارك سلطنة عمان، ومن الدول العربية الإفريقية لم تشارك الجزائر، ومن القارة الآسيوية لم تشارك من دولها العربية كل من العراق، وسوريا. ولم يشارك في التحالف من الدول الإسلامية، التي تجمعها منظمة التعاون الإسلامي، منذ نشأتها في عام ١٩٦٩م، كل من: إيران، وأفغانستان، وألبانيا وبروناي وكازاخستان وأوزبكستان وطاجكستان وأذربيجان وتركمانستان وقيرقيزيا والكاميرون وأوغندا وموزمبيق، وبوركينا فاسو وجامبيا وسورينام وجويانا وغينيا بيساو.

غير أن هذه الانتقادات مردود عليها بالنظر لطبيعة المنظمات الدولية بصفة عامة والتي تخضع تفاعلاتها لاعتبارات عدة في الدول الأعضاء بما يضع قيودًا على قدرات تلك المنظمات على التحرك بشكل فعال في القضايا والملفات المختلفة.

* أستاذ العلوم السياسية المساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

مركز بأمانة مجلس التعاون لتنظيم المجتمع المدني يحصنه من الاختراقات

حرب مؤسسات المجتمع المدني من الخارج: استشراف المواجهة الخليجية

علينا الاعتراف بوجود مشكلة حقيقية تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي، وستكون –المشكلة– متعاظمة خلال المرحلة المقبلة، وهي تكمن في وجود حملات تشويه لسمعتها أمام الرأي العام العالمي وفي المحافل الدولية لتحقيق أجندة سياسية ومالية، والتأثير على صناعة القرار في العواصم العالمية ضد قضاياها ومصالحها بصورة مؤسساتية وممنهجة دون أن يقابلها عمل مماثل من دول المجلس الخليجي، باستثناء جهود فردية وقتية التأثير وفوقية الرهان، أي غالبًا ما يكون نجاحها متعلقًا بمن في السلط الحاكمة. وقد رصدنا من خلال عملية بحث استقصائية تحالفات بين أنظمة ومنظمات حقوقية وسياسية وفكرية في إطار كيانات معنوية دائمة خارج دولها، لن تتأثر بالمتغيرات الدورية في السلطات الحاكمة، وهذه بمثابة حرب موازية ويمكن أن تكون بديلة للحرب العسكرية المباشرة، غير مكلفة لكنها مضمونة النتائج السياسية والاقتصادية التي هي الغاية الأساسية من أية حرب خشنة. وبالتالي، فإن هناك مجموعة تساؤلات تمهيدية يحتم طرحها الآن، أبرزها:

د. عبد الله عبد الرزاق باحجاج

س: ما مدى توفر الوعي السياسي في الخليج بخطورة الحرب البديلة أو الموازية التي أدواتها هي مؤسسات المجتمع المدني في الخارج؟
س: هل تجربة دول مجلس التعاون الخليجي الخارجية يمكن الرهان عليها لمواجهة هذه الحرب المؤسساتية من داخل عقرها؟
س: وفي كل الأحوال، ما هو الحل المثالي للمواجهات في الخارج؟

الرؤية الاستشرافية:

في حرب ناعمة ومتعاظمة، وغير مكلفة كالحرب العسكرية، أصبح لزامًا على دول مجلس التعاون الخليجي إقامة مؤسسات مجتمع مدني قوية ومؤثرة في بعض العواصم العالمية، للدفاع من هناك عن أنظمتها ومجتمعاتها وخياراتها واختياراتها، وتبديد الصور السلبية عنها، وصد الهجمات الموجهة لها وفتح علاقات تحتية وفوقية دون الاعتماد على الفردانية والتركيز على علاقاتها السياسية مع الشخصيات الحاكمة فقط.

النتيجة البحثية:

بعد عملية بحث معمقة وواسعة في الكثير من المصادر والدراسات، خرجنا بحتمية أن يكون للوبيات الخليجية في الخارج مؤسسات مجتمع مدني قوية ومؤثرة على غرار دول منافسة لها، وفق شروط ومنهجيات عمل محددة وميزانيات مرصودة.

سنحاول في محور أول، التعرض لنموذجين هما، الإيراني في أمريكا، والأمريكي في أوروبا، وتوضيح عمق الاختراق المدني المتعدد الأشكال، الإعلامي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وكيف يمكن للخليج الاستفادة من تجربتهما؟ وفي محور ثان، سنتناول مقترحات ورؤى على المستويين الفردي أي لكل دولة خليجية على حدة، وجماعي ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي وفي إطار الخيارات الاستراتيجية الضرورية لمواجهة التحديات من الخارج وليس من الداخل، بعد نجاح تجارب في التأثير على المجتمعات المدنية، وتطويعها في المقابل للتأثير على سياسات بلادها.

المحور الأول: النموذجان الإيراني والأمريكي في إقامة مؤسسات مجتمع مدني في الخارج.

من كبرى اكتشافاتنا بل مفاجآتنا البحثية، وهي التي دفعت بنا إلى إطلاق الحرب البديلة والموازية والمتعاظمة بين الدول

المتنافسة والمتخاصمة، ساحتها المجتمعات المدنية للتأثير على صناع القرار، وصناعة رأي عام عالمي لصالح دول وضد أخرى، التجربتان الإيرانية والأمريكية في اختراق المجتمعات من داخل عمقها الاجتماعي والسياسي، مما يستلزم إفراد استقلالية في منهجية تعاطينا مع هذا الملف.

وسنبدأ بالنموذج الإيراني لعلاقته بالجيوسياسية الخليجية من جهة وللأطماع الوجودية الإيرانية في الجغرافيا الخليجية من جهة ثانية مما يشكل النموذج الإيراني اسبقية قد تستفز القارئ والمتابع السياسي بالشأن الإيراني وعلاقته بمحيطه الخليجي العربي.

أولا: النموذج الإيراني:

اللافت في هذا النموذج، أن إيران أدركت أهمية إقامة واختراق مؤسسات المجتمع المدني في عقر دارها مبكرًا لأهداف سياسية، وتحديدًا منذ عام ١٩٧٣م، وذلك عندما أسست أول لوبي لها بأمريكا في عهد الشاه تحت أسم " نادي بهلوي " وبعد سقوط الشاه تغير مسماه، وهو يتبع مباشرة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، وهذه المعلومة المهمة، تفسر لنا خلفيات تصريح سابق لظريف نفسه، وذلك عندما قال أن بلاده لديها جالية كبيرة ومتعلمة في الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرها بمثابة ثروة لإيران حيث يستطيعون الدفاع عن مصالحها، ولا يسمحون بفرض النظرة العدائية ضد بلادهم في أمريكا والمجتمع الدولي، ويرى بعض المراقبين أنه يقصد هنا باللوبي الإيراني في أمريكا، وهو من أقوى اللوبيات في أمريكا.

ويتشكل في كيان مؤسساتي منظم بعيدًا عن الفردانية، ويتعمق في البنيات الفكرية الإعلامية والسياسية والقانونية والأكاديمية والتشريعية والتنفيذية والاقتصادية والشعبية الأمريكية، وذلك عبر "المجلس الوطني الإيراني الأمريكي"، المعروف اختصارًا بـ"نياك" منذ عام ٢٠١٢م، ويضم في عضويته نحو خمسة آلاف شخص، منهم مفكرين مثل "هومان مجد" و"رضا أصلان"، ورجال أعمال إيرانيين مثل "عطية بهار"، واثنين من الدبلوماسيين الأمريكيين السابقين هما "توماس بيكرينج" و"جون يمبرت"، ومستشارة الأمن القومي الأمريكي السابقة "سحر نوروزيان"

فضلًا عن شخصيات أخرى منها: فريال جواشيري الكاتبة الخاصة للرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، وسيروس أمير مكري مساعد وزير الخزانة الأمريكي السابق في شؤون المؤسسات المالية، ورامين طلوعي نائب وزير الخزانة الأمريكي للشؤون الدولية عام ٢٠١٤م.

ويحاضر في مؤتمرات "نياك" عدد من الشخصيات الأمريكية الهامة، منهم على سبيل المثال، نائب الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن، ومستشار الأمن القومي السابق كولن كال، وسفير الولايات المتحدة السابق لدى حلف شمال الأطلسي روبرت هنتر، بالإضافة إلى شخصيات أخرى.

ويروج اللوبي الإيراني لفكرة أساسية هي، أنه من مصلحة الولايات المتحدة تقاسم النفوذ الإقليمي مع إيران وليس الصدام معها، وأن الإرهاب في المنطقة مصدره الجماعات السنية المدعومة من الخليج وليس الجماعات الشيعية، وقد نجح اللوبي الإيراني المؤسساتي في التأثير على سياسات أمريكية لخدمة المصالح الإيرانية في المنطقة، مثال الدفع نحو تمرير مشروع قانون "جاستا"، وهو القانون الذي يستهدف السعودية بالأساس، بمزاعم تورطها في هجمات ١١ سبتمبر، كما كان للوبي الإيراني دورًا بارزًا في إبرام الاتفاق النووي عام ٢٠١٥م، بين دول (٥+١) وإيران.

ومن نتائج هذا اللوبي كذلك، استجابة واشنطن لضغوطاته بتوقيف إذاعة ما يسمى بالعراق الحر الناطقة بالعربية من واشنطن بعد صدور قرار من شبكة الإعلام الأمريكية "بي بي جي" يقضي بإغلاق الإذاعة.

وكانت هذه الإذاعة من بين أبرز وسائل الإعلام العربية – الأمريكية التي عارضت التدخل الإيراني في العراق والدول العربية، وقامت بفضح انتهاكات إيران لحقوق الإنسان وعلاقتها بالإرهاب.

ثانيًا: النموذج الأمريكي.

سنركز في النموذج الأمريكي استهداف واشنطن في عهد ترامب لأوروبا، وهو حدث الساعة غير متجاهلين اختراقاتها في عالمنا العربي عامة والخليج خاصة، لكن تظل الحالة الأوروبية الأهم الآن في ضوء أن حالة الاستهداف الأمريكية تنصب على تمزيق الوحدة الأوروبية، وإقامة حركة شعبوية عالمية بقيادة واشنطن.

وهذا تطور مخيف جدًا، وقد أسس ستيف بانون مستشار ترامب السابق والعقل المدبر لحملته الانتخابية، وهو أيضًا رائد للشعبوية الأمريكية، مؤسسة مدنية تحت أسم "الحركة" في بروكسل للترويج للقومية في أوروبا وآسيا، عبر استمالة برلمانيون ونخب متطرفة وفاسدة، وهو يواجه الآن المستثمر جورج سوروس، الذي يدعم مجموعات ليبرالية.

أصبح لزامًا على دول مجلس التعاون إقامة مؤسسات مجتمع مدني قوية ومؤثرة في العالم للدفاع عن أنظمتها ومجتمعاتها وخياراتها

وقد تمكن في فترة زمنية قصيرة، من إقامة تحالف أممي يتشكل من القوى الشعبوية الحاكمة والصاعدة نحو الحكم، وقد حددت وظيفة "الحركة " في المرحلة الراهنة في «تقديم خدمات وإجراء استقصاءات رأي وعمل تحليلات سياسية تفيد أحزاب أوروبا الشعبوية». أهدافها المعلنة، تأكيد السيادة الوطنية الكاملة على أراضي الدولة، تحصين حدود الدولة، وضع قيود على الهجرة، التصدي للإسلام الراديكالي. أما الهدف العاجل فهو مساعدة القوى المتطرفة للفوز في انتخابات الدول الأوروبية لضمان وصولها للحكم، والسيطرة على البرلمان الأوروبي.

هذان النموذجان، ما هما سوى مثال نقدمه على وجود توجه عالمي قديم / جديد للحصول من خلال إقامة مؤسسات المجتمع المدني في الخارج على نتائج سياسية، وهنا نرفع مستوى القلق الخليجي من تلاقي توجهات القومية الإيرانية مع نظيراتها الشعبوية، التلاقي هنا، محاربة الإسلام الراديكالي الذي يستهدفه بانون من خلال إقامة النظام الشعبوي، وهو ما قد يتلاقى مع الأجندة الإيرانية.

وهنا نصل إلى التساؤلات التالية، كيف يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي من مسايرة هذا التوجه الإقليمي والعالمي بمهنية واحترافية عاليتين؟ وكيف لها أن تحبط الأجندة المعادية لها من الخارج والداخل معًا؟

أولاً: المنظومة الإقليمية الخليجية ومؤسسات المجتمع المدني.

جاء ميثاق مجلس التعاون الخليجي خاليًا من أية إشارات إلى المجتمع المدني ودوره في تحقيق أهداف المنظومة الخليجية الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص على غرار المنظمات الإقليمية الحكومية، وربما لم تكن في الماضي من حاجة تدفع بالدول الست إلى ذلك على اعتبار أن الحكومات هي الفاعل الاقتصادي الوحيد أو شبه الوحيد الذي يعول عليه في صناعة التنمية. أما الآن، فإنه ينبغي أن يعاد النظر في هذا الميثاق لإضافة مواد بهذا الشأن بعد أن برزت الأهمية القصوى لمؤسسات المجتمع المدني في ضوء التحول في دور الدولة الخليجية من دور الرعاية الاجتماعية/ الرفاه إلى دور الضرائب والرسوم.

وهنا، نقترح، إقامة مركز أو على الأقل دائرة لمؤسسات المجتمع المدني تتبع الأمين العام للمجلس، تنظم المجتمع المدني في الدول الست بصورة منهجية واحترافية، وتعمل في الوقت نفسه على عدم خروجه عن أهدافه الاجتماعية والإنسانية، وتحصنه من الاختراقات الأجنبية وتحرص على انشغال هذه المؤسسات على إبراز قيم التسامح والحوار والتشاور وتعزيز الثقة والتضامن.. بين الديموغرافية الخليجية الواحدة الممتدة بين ست دول ذات سيادة.

فالشعوب والأنظمة على حد سواء في سفينة واحدة، لذلك ينبغي مواجهة الإرهاب والتطرف والحفاظ على السلم والأمن الوطني والخليجي، ودعم جهود التنمية وتمكين الفقراء وذوي الدخل المحدود وذوي الاحتياجات الخاصة وحل مشكلة البطالة من خلال إعادة تدوير الأيدي العاملة بين الدول الست، وبذلك، تتحقق الكثير من الانفراجات الهامة في كل دولة من الدول الست.

فما أحوج خليجنا لهذا النوع من الإدارات الجماعية لكي تصبح بمثابة نقطة اتصال بين مؤسسات المجتمع المدني وأجهزة وآليات لمجلس التعاون الخليجي لوضع استراتيجية خليجية للشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني الخليجي، لتعزيز قدراتها، وتوعية المجتمعات الخليجية بدور المجتمع المدني في عصر الجبايات على أن تمنح هذه المؤسسات صفة المراقب في المنظومة الخليجية لدواعي تطوير العلاقة والثقة ما بين المؤسسات غير الحكومية والحكومات ومجلس التعاون الخليجي.

ونقترح كذلك إدراج مواد في ميثاق المنظومة الخليجية للتأكيد على أهمية مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة وفي دعم العمل الخليجي المشترك، وحقها في المشاركة في اللجان الاقتصادية والخدمية واجتماعاتها لكي تساهم في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

ثانيًا: مبدأ المعاملة بالمثل.

قد نجد مسألة التأثير على صناع القرار في عواصم مؤثرة، العامل المشترك بين الفرقاء والمتنافسين، الإقليميين والدوليين، ونخص هنا إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وهو معلوم، لكن الاختلاف يكمن في الطابع المؤسساتي للوبي الإيراني "المؤثر الدائم" والطابع الفرداني الخليجي "المؤثر المؤقت" وبالتالي، فإن التساؤل الملح يدور حول نقل تجربة التأثير الخليجي على صناعة القرار في الخارج "والأمريكي مثالا" إلى الطابع المؤسساتي المحترف، لدواعي الديمومة.

على أن يتم ذلك من منظورين أساسيين هما، دفاعي لصد الهجمات المنهجة على الخليج العربي وتحسين الصورة، ونقترح هنا إحداث تطور في مسارين متزامنين، هما إقامة مؤسسات مجتمع مدني في الخارج، وتفعيل دور الملحقيات الثقافية والإعلامية في السفارات الخليجية في الخارج.

أولاً: إقامة مؤسسات مجتمع مدني في الخارج.

رأينا في النموذجين الإيراني والأمريكي الرهان أكثر على الطابع المؤسسي المدني لخدمة قضاياهما وتحقيق مكاسب سياسية كبرى لهما، ويمكن أن تدخل هنا دول مجلس التعاون

الخليجي كطرف مواز للثقل الإيراني خاصة في أمريكا من خلال إقامة كيانات مدنية أو تطوير مجالس الأعمال الخليجية والأمريكية التي يغلب عليها المجاملات، وغير مفعلة تمامًا.

واعتبارها كمظلة قانونية وسياسية للوبيات الخليجية على غرار اللوبي الإيراني، وأن تكون تحت مظلة وزراء الخارجية مباشرة، ويختار لها كوادر خليجية متخصصة وواعية وملتزمة ومؤمنة بالعمل، ومن كل الخبرات، مفكرين وأكاديميين وباحثين وكتاب وسياسيين ودبلوماسيين وأمنيين سابقين.. الخ.

على أن ينحصر عمله في إطار مجموعتين، الأولى تعمل في أجهزة الإعلام الأمريكية ومنظمات بحثية، ويتركز نشاطها على الكونجرس وعلى صناعة رأي عام إيجابي عن الخليج العربي خاصة توضيح التحولات الخليجية الجديدة، وهذا يعتمد تأثيره على التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي، وعقد مؤتمرات وندوات، وإصدار دراسات ومقالات في صحف أمريكية متنوعة، وإقامة صداقات مع باحثين وخبراء أمريكيين .. في عمل مواز للوبي الإيراني.

أما الثانية، فهي مرتبطة بإقامة مجموعة مصالح مؤثرة مثل ما أقدم عليه اللوبي الإيراني إلى درجة أصبح لها – أي المصالح -منافع مالية لها أولوية على المصالح الأمريكية.

ثانيًا: الملحقيات الثقافية الإيرانية بؤر استخبارية.

لم تعد الملحقيات كالثقافية والإعلامية مثلاً، تؤدي دورها المهني المخصص لها، وانما سيست، وأصبحت بؤر استخبارية، وتعد طهران نموذجًا لهذا التوجه، فقد حولت ملحقياتها الثقافية إلى نافذة للأنشطة الاستخبارية، ولديها "٦٨" ملحقية حول العالم، وبين الفينة والأخرى، يعلن عن إغلاق مجموعة منها بعد أن يتم الكشف عن أنشطتها الاستخبارية.

مثالنا هنا، الكويت التي أغلقت الملحقيتين الثقافية والعسكرية الإيرانيتين، وطردت دبلوماسييها في قضية ما عرف عن خلية العبدلي الإرهابية..الخ وكذلك نجد الوضع مماثلا في الكثير من الدول الإفريقية التي قامت بإغلاق عدد من الملحقيات الإيرانية بعد أن تكون قد اكتشفت خلفياتها.

وهذه ظاهرة في العلاقات الدولية، وبالتالي، فإنه يقع على دول المجلس الخليجي تطوير وظائف ملحقياتها في الخارج لتسويق وترويج دولها داخل الدول الواقعة فيها، ومحاصرة الصور السلبية المعادية لها، مما يحتم الاستعانة بكفاءات وطنية تؤمن بهذه المهمة، ولديها الحس والوعي الرفيعين بخلفيات المؤامرات على دولها، عوضًا عن استمرار الوظيفية التقليدية كمتابعة أوضاع المبتعثين كالملحقيات الثقافية.

* كاتب وإعلامي ـ سلطنة عمان

عدم الاستعداد لاستكمال هيكلها المؤسسي لاعتمادها على "الإجماع"

دبلوماسية المنظمات الإقليمية: النجاح والإخفاق

تُصَنِّف الدراسات السياسية مسائل التعاون الإقليمي، وأطر التنظيم العابر للحدود القُطْرِيَّة، والتكامل الجماعي، على أنها تطورات على طول سلسلة متصلة في مراحل التعقيد المتزايد للعلاقات الدولية. وفي المراحل المبكرة للدبلوماسية الإقليمية، تبدو عمليات التحرك الجماعي فيها كمكمل لأنشطة الروابط الثنائية الرسمية، فهي ليست سوى جزء، أو امتداد، لمثل هذه العلاقات القائمة بين الدول ذات السيادة، التي هي في سلام مع بعضها البعض. والفكرة الإقليمية مستمدة من الإدراك المشترك للاعتماد المتبادل، والحاجة إلى التآزر بزيادة التقارب بالدرجة، التي يصبح فيها التشاور والتعاون، الذي يخدم المصالح المشتركة، كجزء من العلاقات الطبيعية بين الدول. وعادة ما تجري هذه العلاقات داخل منظومة تكاملية متعددة الأطراف، وتخضع لأنماط وسلوك الدبلوماسية التقليدية، كما تمارسها الدول المعنية. وفي المراحل المتقدمة، التي تبدأ بالنقل الفعال للعديد من الوظائف والسلطات من الحكومات الأعضاء إلى هيآت صنع القرار الإقليمية، تتوقف عمليات التبادل الثنائي تدريجيًا لتشكل جزءًا من العلاقات الطبيعية الكلية بين الدول، ولن تعد خاضعة لممارسات الدبلوماسية التقليدية. غير أن تكامل السياسات هذا يعتمد اعتمادًا كبيرًا على درجة نقل الصلاحيات من المستوى الثنائي إلى الجماعي، كما يعتمد نجاح، أو فشل، هذه العمليات على الهياكل والقرارات البيروقراطية على المستوى الإقليمي بنفس الطريقة، التي تعتمد بها العمليات المماثلة على المستوى الخاص داخل مؤسسات الدولة المحلية.

د. الصادق الفقيه

إن واحدة من أهم وظائف العمل التكاملي، الذي ينبغي أن يتقدم أهداف المنظمات الإقليمية في الواقع العربي، هو التفاعل مع القضايا العربية الكبرى والمشكلات، التي واجهت المنطقة، في ماضيها القريب وراهنها الماثل، وهل قدمت هذه المنظمات ما تستطيع، أم كان يُمكن أن تقدم الأفضل والأكثر؟ وإذا جاز لنا أن نُضيف سؤالاً آخر يستفسر عن النجاح والإخفاق، وما هي ترجيحاتهما؟ وفي كلتا الحالتين، يمكننا أن ننظر في الأسباب، التي تقف خلف كل منهما؛ فإذا كان نجاحًا كيف يمكن تعظيمه، وإذا كان إخفاقًا كيف نتمكن من تجاوزه. وعلينا أن نستصحب في معالجاتنا موقف مؤسسات المجتمع المدني المحلية والأجنبية من قضايا المنطقة الحقيقية، ومدى مساهمتها في تقديم الحلول الواقعية لمعضلاتها؛ بعيدًا عن الأجندات السالبة، أو تعمد الإضرار بدول المنطقة عبر ذرائع أصاب مثل خطئها وخطلها دولاً عربية بدمار ماحق، كَفِرْيَة أسلحة الدمار الشامل في العراق.

يقدم هذا المقال، ويستعرض بشكل أساس، تطور ونُظُم المنظمات الإقليمية، ودون الإقليمية، الرئيسة العاملة حاليًا في الوطن العربي، آخذًا في الاعتبار أن بعض وجهات النظر التحليلية، التي سلطت الضوء على ضعف أدائها في هذه المنطقة، قد عرضت السمات المؤسسية الرئيسة لهذه المنظمات، بما في ذلك الجامعة العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي، قبل التوجه لاستكشاف أنشطتها من زوايا مختلفة، مع التركيز على فعاليتها ودورها، وتأثير التداخل المؤسسي بين هذه المؤسسات، وبينها وبين المنظمات القارية؛ مثل الاتحاد الإفريقي، وتلك العابرة للهويات اللغوية والثقافية والجهوية؛ مثل منظمة التعاون الإسلامي والشراكة العربية الأورو-متوسطية والهيأة الحكومية للتنمية "الإيقاد، وكيف أثرت الصراعات، والثورات، ما سُمى بالانتفاضات/الثورات، على الهيكل المؤسسي للعالم العربي.

والمعروف أن المنطقة العربية تُعد موطنًا لأقدم منظمة إقليمية، ومع ذلك واحدة من المناطق، التي ناضلت أكثر من غيرها في العالم، لإيجاد تعاون فعال بين دولها في جميع المجالات، فقد أثبتت أنها تمثل حقل اختبار مثير للاهتمام، ومعقد للغاية، كنموذج للتعاون الإقليمي. غير أن دراسة المنظومة الإقليمية في الوطن العربي تعني، أولاً وقبل كل شيء، مواجهة معضلة بنيوية أساسية. فمن ناحية، يبدو أن المنطقة توفر أرضية صلبة لتوليد عمليات كثيفة من أسس التكامل الإقليمي؛ ثقافيًا، يتحدث الجميع تقريبًا من سكان هذه المنطقة لغة واحدة هي العربية، بلهجات مفهومة بشكل متبادل، وتتشارك الغالبية العظمى في الالتزام بالإسلام. وتاريخيًا، خلال الجزء الأكبر من القرون الأربعة عشر الماضية، كانت المنطقة موحدة تحت إمبراطوريات كبيرة، ساهمت هي الأخرى في تقارب رؤيتهم للعالم.

وفي الواقع، تم رسم معظم الحدود الحالية بين دول المنطقة كنتيجة للخلافات الاستعمارية، وغالبًا ما سبقت هذه الحدود إنشاء الهويات الوطنية المميزة، بدلاً من أن تكون تابعة لها. ومع ذلك، يوصف الوطن العربي غالبًا بأنه منطقة خالية من روح السياقات الإقليمية، التي ميزت غيره من الأقاليم، ويفتقر إلى مؤسسات تكاملية قوية على مستوى الفعل. ويجدر بنا، قبل الانتقال إلى تحليل موضوعي أكثر تحديدًا للأسئلة والمشكلات، التي تثيرها المشاريع الإقليمية في الوطن العربي المعاصر، من المهم النظر إلى أنواع المنظمات الإقليمية الموجودة في المنطقة، وبنيتها المؤسسية، ومجالات نشاطها المرسوم في وثائقها المُؤَسِّسَة لها.

نظرة عامة:

رغم أن جامعة الدول العربية هي أقدم منظمة إقليمية، لكنها تبدو واحدة من أضعفها في إنفاذ الإجراءات التكاملية، أو إيقاع سلطة العقاب عندما تتبدى الخلافات بين بلدانها. فقد أثبتت في كثير من الأحيان أنها غير قادرة على لعب دور مركزي عندما تنشأ أزمة سياسية، أو عسكرية، أو اقتصادية كبرى. ومن هنا يمكن القول إن بناء المؤسسات في الوطن العربي يواجه مجموعة متنوعة من التحديات، اثنان منهما لهما أهمية خاصة. يتعلق الأول بالعلاقة بين التكامل الإقليمي وبناء الدولة، إذ كانت النخب السياسية في الدول الحديثة، التي تشكلت من تفتيت الإمبراطورية العثمانية ممزقة بين الحاجة إلى الوحدة القومية، والرغبة، أحيانًا، في الكيان الوطني، لتأكيد استقلالها.

والحقيقة أن معظم، إن لم يكن جميع، هذه الدول الجديدة، لم تستطع الاعتماد على هويات "وطنية" قوية غير القومية العربية. لذلك، تم وصف إنشاء جامعة الدول العربية، في عام ١٩٤٥م، على أنه محاولة من جانب هذه النخب للالتزام علنًا بأجندة عربية

مشتركة، بينما كانوا يعملون في الوقت نفسه على تقويض فعالية هذه المنظمات في جميع الجوانب، التي يمكن أن يكون لها اشتباك مع المصالح الوطنية للدول، التي شُكلت حديثًا. وعلى الرغم من إطارها الطموح، فقد تم تصميم جامعة الدول العربية منذ البداية لتواجه مصير الفشل الجوهري للوحدة العربية، الذي يوصف أحيانًا بأنه أكبر، على نحو ما، من مجرد أيديولوجية للمناورة بين الدول المؤسسة لها. ويسلط هذا الزعم الضوء على التفاعل المعقد بين بناء الدولة، وبناء المؤسسات الإقليمية، وما يترتب على ذلك من تأثيرات على بنية المنظمات غير الحكومية. وهذا تطور مختلف عما حدث في العالم الغربي، حيث يميل تشكيل "الدولة/الأمة" إلى أن يحدث بالتوازي مع تطور المؤسسات الإقليمية، بدلاً من أن يكون دائمًا شرطًا أساسيًا لذلك التطور.

وحتى في ظل وجود الإرادة السياسية، فإن تشكيل هيآت إقليمية قوية في الوطن العربي سيظل غير مرجح في غياب حوافز اقتصادية كبيرة للتكامل الإقليمي. إذ أن انخفاض مستوى التبادل الاقتصادي داخل المنطقة له جذوره المؤثرة في انخفاض درجة التكامل بين اقتصاداتها. وهذا هو سبب أن معظم الصادرات؛ مثل النفط، تباع إلى دول خارج المنطقة، حيث تستورد الدول العربية أيضًا المنتجات؛ مثل السلع الاستهلاكية والآلات الصناعية، التي لم، أو لا، تُنتج محليًا؛ ومن خلال تقليل جاذبية منطقة التجارة الحرة العربية، أو الاتحاد الاقتصادي. لذا، كان التكامل المنخفض عاملاً فعالاً في تثبيط دول المنطقة عن تطوير أشكال قوية من التعاون الاقتصادي، التي كان يمكن أن تمتد بعد ذلك إلى مزيد من التعاون في المجالين السياسي والأمني، أو ما يهم هنا فيما يعرف باسم المسار "الوظيفي" نحو التكامل الاستراتيجي.

علاوة على ذلك، عندما تم التفاوض في نهاية المطاف على اتفاقات التجارة الإقليمية، كان تأثيرها دون مستوى التوقعات، وكان ذلك بشكل أساس لأنها لم تواكبها جهود كبيرة في تحسين تنويع الصادرات من قبل دولها الأعضاء، مما يساعد بدوره في توضيح سبب التجارة، بينما أثبتت الروابط الاقتصادية مع آسيا وأوروبا وأمريكا أنها واعدة أكثر. على هذا النحو، لم تكن التجارة قوة موحدة للوطن العربي، في حين أن لديها القدرة على تشجيع التكوينات الإقليمية البديلة. فإذا كانت الجامعة العربية تُمثل أقدم هذه المشاريع، هي أيضًا المنظمة الوحيدة، التي توصف عادة بأنها "إقليمية" بالكامل. فمنذ الثمانينيات من القرن الماضي، قام أعضاء من الجامعة بتطوير مشاريع متعددة الأطراف على المستوى دون الإقليمي. بالتوازي مع كليهما؛ بل سابق لها، تم إنشاء أطر التعاون "المختلطة" بدءًا من الستينيات، حيث يلعب بعضها؛ مثل إطار التعاون الأورو-متوسطي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، دورًا مهمًا في السياسة الإقليمية اليوم.

بيت العرب:

لقد جرت المناداة بفكرة إنشاء "مخطط"، أو "رابطة"، بين الدول العربية مرارًا وتكرارًا خلال الحرب العالمية الثانية من قبل بعض الحكومات في المنطقة؛ وأبرزها العراق عبر دعوات وزير الخارجية نوري سعيد، ومشاطرة نشطة من وزارة الخارجية البريطانية. وبدأت هذه الخطط تتشكل في العامين الأخيرين من الصراع العالمي، في المقام الأول في ضوء رغبة مختلف الدول العربية في توحيد صفوفها ضد نظام الانتداب الأوروبي؛ من سوريا، إلى لبنان، إلى فلسطين، ومحاولة مصر لكسب موقع أكثر مركزية في النظام الإقليمي العربي؛ كان، وما يزال.

وتقول سيرة الجامعة العربية أن الاجتماع العربي الأول، الذي عُقد في سبتمبر ١٩٤٤م، نتج عنه اعتماد بروتوكول الإسكندرية، الذي وضع خطة للتوقيع النهائي لميثاق الجامعة في القاهرة، في مارس ١٩٤٥م، من قبل حكومات سوريا وشرق الأردن والعراق والسعودية ولبنان ومصر واليمن. وتشير كلتا الوثيقتين إلى رغبة الموقعين في تعزيز "العلاقات الوثيقة والعلاقات العديدة، التي تربط الدول العربية"، والعمل نحو "رفاهية جميع الدول العربية" و"تحقيق تطلعاتهم". وسجل أيضًا إحجام الموقّعين عن نقل صلاحيات كبيرة إلى المنظمة نفسها، إذ ينص كلاهما على المبدأ الأساس؛ المتضمن في الميثاق، في المادة ٧، بأن قرارات الهيأة التنفيذية الرئيسة للمنظمة ستكون ملزمة فقط للأعضاء الذين يقبلونها. من بين أعضائها السبعة الأصليين، توسعت جامعة الدول العربية في النهاية لتشمل ٢٢ دولة. ومع مرور الوقت، تمت دعوة العديد من الدول الأخرى للمشاركة كمراقبين في جلساتها.

في الواقع، حتى لو اعتبر البعض بروتوكول الإسكندرية مجرد خطوة أولى نحو اتحاد لا يزال أقرب إلى الأمل، في الأشهر الستة، التي فصلت الوثيقتين، تقلص نطاق هذه المنظمة أكثر في تصور بعض التحديات والتحديدات الهامة. على سبيل المثال، تضمن الميثاق بيانًا قويًا يعترف فيه "باحترام استقلال وسيادة" الدول الأعضاء فيه، وفي المادة ٨، أن "أنظمة الحكم المنشأة في الدول الأعضاء الأخرى" هي "اهتمامات خاصة لتلك الدول". وأثناء إزالة البند المذكور في البروتوكول، والذي منع الموقعين من متابعة "سياسة خارجية يمكن أن تكون ضارة بسياسة الجامعة، أو أي دولة من الدول الأعضاء فيها"، لأن واقع الحال؛ كان، وما يزال، يكذب هذه الرؤية الجامعة، والنوايا الوحدوية.

لقد كانت المنظمة، التي أنشأها الميثاق، مؤسسة حكومية بحتة؛ مع تركيز قوي على الإجماع، وهي نتيجة تم وصفها عن حق بأنها "أكثر قليلاً من القواسم المشتركة لرغبات دولها الأعضاء". ويتركز هيكلها المؤسسي الداخلي حول مجلس جامعة الدول العربية، الهيأة التنفيذية الرئيسة، حيث يكون لكل دولة عضو مقعد واحد،

وتجتمع مرتين على الأقل سنويًا، أو في كثير من الأحيان إذا كانت اجتماعات الطوارئ مطلوبة. كما نص الميثاق على إنشاء لجان، وأمانة يرأسها أمين عام، وأن يكون مقر الأمانة العامة في العاصمة المصرية القاهرة، الذي انتقلت منه إلى تونس بُعيد اتفاقية "كامب ديفيد"، ثم عادت إليه بعد عقد من الزمان.

ويعلم المتابعون أنه، مع مرور الوقت، أُضيفت العديد من الأجهزة إلى هذا الهيكل العَظْمِي المؤسسي الأول. فيما منحت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، لعام ١٩٥٠م، الجامعة مجلسين آخرين؛ مجلس الدفاع المشترك ومجلس اقتصادي، أعيدت تسميته لاحقًا باسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويقدم المجلسان تقاريرهما إلى مجلس الجامعة. وقد أسست قمة جامعة الدول العربية لعام ٢٠٠١م، برلمانًا عربيًا، انعقد لأول مرة في عام ٢٠٠٤م، ومنذ ستينيات القرن العشرين، أصبحت ممارسة استدعاء مؤتمرات القمة العربية راسخة، في البداية على فترات غير منتظمة، وفي الآونة الأخيرة، على أساس سنوي. وعُقدت هذه القمم في بلدان عربية مختلفة، وعادة ما يحضرها رؤساء الدول العربية، في حين أن الاجتماعات المقررة لمجلس الجامعة عادة ما يكون بها وزراء الخارجية والمندوبين الدائمين، وتشكل هذه القمم الآن أبرز الأحداث المرتبطة بأنشطة الجامعة المؤسسية وعلى غرار نِظام الأمم المتحدة، تمتلك جامعة الدول العربية هيآت وأجهزة خاصة بها، والعديد من الوكالات والأنظمة المتخصصة. على سبيل المثال، وضع اتفاق الوحدة الاقتصادية، لعام ١٩٥٧م، بين دول الجامعة الأسس لإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ كما مهدت اتفاقيات التجارة الحرة، التي يسّرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في عامي ١٩٨١ و١٩٩٧م، الطريق لتطوير منطقة تجارة حرة عربية أكبر. وفي عام ١٩٧٠م، أنشأ ميثاق الوحدة الثقافية العربية منظمة جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم "ألكسو"، وهي منظمة عربية مكافئة لليونسكو. وجرى التوقيع على ميثاق عربي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤م، ودخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٨م.

المنظمات دون الإقليمية:

شهد عقد السبعينات من القرن الماضي، مع تزايد نفوذ الولايات المتحدة، وتغيير النظام في إيران والعراق، تحولات نوعية داخل المنطقة، وشجع عمليات تنظيمية يمكن وصفها بأنها محاولات لبناء المؤسسات التصحيحية، خاصة في دول الخليج الغنية بالنفط، التي صارت تمتلك الكثير من مصادر القوة. ففي هذه المرحلة، تم إنشاء ترتيبات مؤسسية دون إقليمية أصغر بهدف ضمان؛ على الأقل، بعض الأهداف الأصلية المرتبطة بالمشروع الوحدوي العربي. وبدأت معظم هذه المشروعات الأصغر بتركيز واضح على التعاون الاقتصادي، مع ترك الباب مفتوحًا لاحتمال تطوير تعاون سياسي وعسكري أوسع كلما تقدمت خطوات التوافق الجماعي.

ومن أبرز هذه المبادرات دون الإقليمية، كما وردت الإشارة عاليه، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي تأسس في عام ١٩٨١م، من قبل ست دول خليجية، هي المملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، والذي يهدف، وفقًا لديباجة ميثاقه، إلى "تفعيل التنسيق والتكامل والربط البيني" بين أعضائه. "في جميع المجالات"، خاصة وأن دول الخليج تشترك في عدد كبير من السمات التاريخية المشتركة، التي ساعدت على الجمع بينها. وقد ارتبط توقيت تشكيل هذا المجلس بحدثين، هما؛ الثورة الإيرانية ١٩٧٨-١٩٧٩م، التي تلتها الحرب بين إيران والعراق، والتي بدأت في عام ١٩٨٠م، وشعرت معهما دول الخليج بضرورة التقارب والتآزر والارتباط معًا في تشكيل جديد وفاعل.

لقد ابتدرت دول مجلس التعاون العديد من المشاريع المهمة، بدأت من الناحية الاقتصادية بتأسيس سوق مشتركة؛ من خلال التوقيع في عام ١٩٨١م، على اتفاقية اقتصادية موحدة طموحة. وفي عام ١٩٨٤م، جرى تطوير قوة دفاعية مشتركة باسم "درع الجزيرة" بقيادة السعودية، وزُودت بقوة بشرية من حوالي ٧٠٠٠ جندي، وهي رغم رمزيتها كمبادرة، لكنها جديدة وفريدة من نوعها في المنطقة. كما تواصلت مناقشة اتفاقية الأمن الداخلي منذ عام ١٩٨٢م، لكنها واجهت معارضة بعض الدول الأعضاء في ذلك الحين، إلا أنه تم التوقيع عليها في نهاية المطاف في عام ٢٠١٢م، بعد بداية ما سُمي بالربيع العربي.

وإلى جانب مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أُنشئت، في فبراير ١٩٨٩م، منظمتان دون إقليميتين. إذ أعلنت مصر والعراق والأردن واليمن الشمالي، في ١٦ فبراير من ذلك العام، في بغداد، عن تشكيل مجلس التعاون العربي، وفي اليوم التالي، وقعت الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس، في مراكش، معاهدة الاتحاد التأسيسي للمغرب العربي، أو اتحاد المغرب العربي. كان لدى كلتا المنظمتين جداول أعمال اقتصادية في المقام الأول، واستوحت إنشائها من السجل الحافل المشجع لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي في بداية الثمانينيات. إلا أن ميثاق لجنة التنسيق الإدارية لمجلس

على الرغم من إطارها الطموح فقد تم تصميم جامعة الدول العربية منذ البداية لتواجه مصير الفشل الجوهري للوحدة العربية

التعاون العربي انتهى في عام ١٩٩١م، بعد فترة وجيزة من أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١م، دون تسجيل أي إنجاز يُذكر. أما بالنسبة إلى اتحاد المغرب العربي، فإن الحماس السياسي، الذي أدى إلى تأسيسه، مستمد من التقارب بين المغرب والجزائر في عام ١٩٨٨م، والذي أدى بدوره إلى التخفيف المؤقت للتوترات بين البلدين حول الصحراء الغربية. ومع ذلك، نظرًا لأن التجارة البينية المغاربية لم تتجاوز ٣٪ فقط من إجمالي التجارة بين دولها الأعضاء، كانت قواعدها الاقتصادية هشة للغاية، مما دفعها إلى تطوير مبادرات جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي عبر البحر المتوسط منذ منتصف التسعينيات؛ من خلال إطار التعاون الرسمي المعروف باسم عملية برشلونة. وفي عام م١٩٩٥، بعد ستة اجتماعات فقط، دعا المغرب إلى تعليق أنشطته. وكانت هناك بعض المحاولات لتنشيطه، منذ عام ٢٠١٢م، لكنها لم تنجح حتى الآن.

إن الطبيعة الحصرية والثابتة للمشروعات دون الإقليمية؛ مع استثناءات قليلة، قد أوجدت ميزة جديدة في منطقة تتمتع فيها المشاريع ذات الطموحات الإقليمية بغموض، وسوء تعيين للحدود، أدت إلى تداخل أقاليمي كبير. وعلى وجه الخصوص، تحمل مجلس التعاون الخليجي مسؤولية حصرية متزايدة بشأن شؤون الخليج، أدت، في رأي الكثيرين، إلى تهميش دور جامعة الدول العربية في هذه المنطقة شديدة الحيوية، على الرغم من المكانة الرسمية للجامعة كهيأة إقليمية مسؤولة عن العالم العربي بأسره. وبصرف النظر عن بناء المؤسسات العربية الإقليمية، وتطوير الهيآت دون الإقليمية منذ الثمانينات، شارك الوطن العربي أيضًا في مشاريع تعاون أخرى، تجاوزت حدوده الجغرافية إلى مشتركات حضارية أخرى.

لقد تمحورت بعض المشاريع والمنتديات حول توحيد الهويات في مركب حضاري بخلاف الفكرة العرقية اللغوية "العروبة". والمثال الرئيس لهذه المشاريع هو منظمة التعاون الإسلامي، التي كانت تُسمى حتى عام ٢٠١١م، منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تأسست عام ١٩٦٩م، انفعالاً واستجابةً مُجدية للهجوم الإسرائيلي المتعمد، الذي نتج عنه حرق المسجد الأقصى في القدس الشريف. وقد نُظر إلى المنظمة كمنتدى تعاون إسلامي، لم يضم الأعضاء الـ ٢٢ المؤسسين لجامعة الدول العربية فقط، ولكن أيضًا تركيا وإيران، ومجموعة متنوعة من الدول الإسلامية الأخرى؛ من غرب إفريقيا، مثل السنغال والنيجر، إلى آسيا، بما في ذلك باكستان وأفغانستان وماليزيا وإندونيسيا. وجعلت منظمة المؤتمر الإسلامي، التي يقع مقرها الرئيس في جدة، القضية الفلسطينية محور تركيز عملها الرئيس، ولكنها توفر أحيانًا منبرًا لمبادرات متعددة الأطراف بارزة أخرى، بما في ذلك اعتماد اتفاقيات حول حقوق الإنسان وقضايا الأمن، وحتى تصورات البنيات

التحتية. بينما ركزت مشاريع أخرى على الهويات الجغرافية البديلة لتلك المحددة في التكوين دون الإقليمي.

الواقع والمأمول:

لقد ظل محور النقاش الرئيس حول المؤسسات الإقليمية، التي على الرغم من الانتشار المؤسسي، الذي شهدناه في المنطقة، خاصة منذ الثمانينيات، فإن السؤال الأكثر تكرارًا وإلحاحًا هو: ما إذا كانت أطر التعاون الإقليمي هذه مهمة حقًا، أم لا؟ وقطعًا لا يمكن تصور إجابة مقفولة على هذا السؤال بـ "نعم"، أو "لا". إذ تتعلق القضايا الرئيسة في هذا النقاش بتحديدٍ خطوط أساسية؛ داخلية وخارجية، صالحة لتقييم "فعالية" مبادرات هذه المنظمات، وصعوبة التمييز بين المبادرات، التي تحركها المنظمات وتلك، التي تقودها الدول منفردة.

إن هذا النقاش قديم قدم جامعة الدول العربية نفسها، ولكنه تطور تدريجيًا من التركيز بشكل ضيق من مسألة الفعالية إلى استكشاف أدوار، أو أغراض، هذه المنظمات الإقليمية على نطاق أوسع. غير أنه من المؤكد أن النقاش حول "نجاح"، أو "إخفاق"، هذه المنظمات في الوطن العربي مثير للاهتمام، ليس أقله تضارب البحث الأكاديمي عن معادلات دلالة "النجاح والإخفاق" اللغوية، التي لها تأثير على تكييفات العلماء والسياسيين على حد سواء، الذين يرغبون في تحديد موقع هذه المنظمات الإقليمية ضمن إطار مقارن. ومع ذلك، وبغض النظر عن الحدس الفوري، والمفهوم إلى حد كبير، الذي لم تظهر فيه أي منظمة إقليمية في الوطن العربي، حتى الآن، إنجازات ملحوظة، فإن أي محاولة لتقديم تقييم أكثر انتظامًا لـ "فعاليتها" سيواجه بطبيعة الحال بعددٍ من العقبات، تقوض البحث عن أي استنتاج، أو مقاربة مُقْنِعَة. لهذا، فمن غير الواضح ما إذا كانت منظمات؛ مثل، الجامعة العربية، أو مجلس التعاون الخليجي، أو حتى، على نطاق أوسع، هيآت أخرى؛ مثل، منظمة الوحدة الإفريقية، أو الاتحاد الإفريقي الآن، يجب أن تُحاسب حقًا على الأهداف المحددة في مواثيقها الأساسية، التي هي مفتوحة على مجموعة متنوعة من التفسيرات والتأويلات. على سبيل المثال، لم تنجح جامعة الدول العربية في إنشاء عالم عربي حصري، مكتفٍ ذاتيًا، كما حاجج بعض النقاد. ومع ذلك، يشير مراقبون آخرون إلى بعض النجاحات، التي حققتها الجامعة، مع التركيز على الزيادة الكبيرة في عضويتها العاملة والمُرَاقِبَة. ويُعظِمون دورها في تعزيز ارتباط الدول العربية بفكرة الوحدة العربية، ومما لا شك فيه أن الجامعة وأعضاءها أظهروا على الدوام تضامنهم المستمر مع القضية الفلسطينية، ولم يختلفوا كثيرًا حول القضايا القومية المصيرية.

وفي الأعوام الأخيرة، بدأ نقاش وثيق الصلة بما تقدم، ولكنه متميز من الناحية المفاهيمية، وأكثر جدوى، يدعو إلى تقييم أكثر دقة للوظائف، أو أدوار، الترتيبات الإقليمية في الوطن العربي. وهذا النهج الجديد في النقاش، يرفض فرضيات البحث، الذي تناولها الباحثون، الذين استفسروا عن فعالية المنظمات الإقليمية في الوطن العربي من خلال سؤالهم، ليس عما إذا كانت ناجحة، أو غير ناجحة، بل عن سبب أدائها بالطريقة، التي قامت بها. فالإجابة المعتادة، التي أرادوها على هذا السؤال، هي أن معظم هذه المنظمات لا تعمل بالطريقة الصحيحة، لمجموعة متنوعة من الأسباب، والتي يمكن أن ترتبط بالخصائص، أو المشاكل، أو الإخفاقات الخاصة بالعالم العربي.

ويبقى، في الإطار المفاهيمي، صدى الاتهامات الراسخة، التي يعزوها البعض كأسباب جذرية لضعف البناء المؤسسي للمنظمات الإقليمية في الوطن العربي، المتمثلة في انتشار الاختراق الأجنبي في المنطقة، ودور التدخل الخارجي تاريخيًا في إنشاء هذه المنظمات، وعلى الأقل في مراحلها الأولية، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي على مرونة عمليات التعاون الإقليمي. من وجهة نظر قانونية بحتة، يمكن للمرء أن يشير إلى عدم وجود الاستعداد الكافي لاستكمال صياغة الهيكل المؤسسي لهذه المنظمات على النحو المنصوص عليه في مواثيقها. إذ أن اعتمادهم على الإجماع، والذي يمنح كل دولة عضو حق النقض، يحرم فعليًا هذه المنظمات من أية سلطة جوهرية لفرض قراراتها على الدول الأعضاء. لهذا، فإن أكثر العوامل تأثيرًا في قلة فاعلية هذه المنظمات، بتشكلاتها المتعددة المستويات؛ إقليمية ودون إقليمية، هو أن العناصر المُكَوِّنَة لهياكلها التخطيطية والإدارية، تبدو للبعض وكأنها مجرد حواصل صفقات سياسية، تزينها إجراءات اختيارية. وبصيغة أوضح، يراها آخرون أنها ليست مؤسسات ضامنة لخبرات أصيلة في تكوينها الثقافي –الدبلوماسي، أو حتى العلمي – السياسي، الأمر الذي أفضى إلى هشاشة أدوارها، التي صاحبها "الاخفاق"، وفاعلية حضورها على مستوى الآثار الإيجابية، أو ما أردناه بقيمة "النجاح".

ختامًا، لهذه الأسباب، ولغيرها، فإن المنظمات الإقليمية في الوطن العربي، في جهودها لإنشاء عالم عربي حصري مكتفٍ ذاتيًا، كانت دائمًا في سباق لتحصيل الموارد الكافية، والقوة اللازمة، لإنجاز مهامها، وتحصين مواقفها من خطل التدخلات الخارجية، وأخطار التنافس بين القوى العظمى. الأمر الذي يجب ألا نفقد معه الأمل في إمكانية نجاحاتها المستقبلية، وأن نعتبر إخفاقاتها الماضية مجرد فشل لبعض الدول العربية وحدها. إذ أن هناك اعتقاد واسع النطاق أن مثل هذه المنظمات، وما تتخذه من ترتيبات لتوثيق عُرى التضامن، هي بحد ذاتها، يُمكن أن تشكل الأساس المتين للسلام والاستقرار الإقليميين.

* دبلوماسي ـ الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي

التجارة البينية العربية لا تتعدى ١٦٪ مقابل٦٥٪ في دول الاتحاد الأوروبي

المنظمات الإقليمية والقضايا العربية: رؤيا الحاضر واستراتيجية المستقبل

انتشرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م، ظاهرة المنظمات الإقليمية، وكانت متعددة الأهداف السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، حتى حظيت المنظمات الإقليمية بالاهتمام الأكاديمي في الجامعات الأمريكية بعد أن أصبحت الولايات المتحدة زعيمة العالم الغربي، فقد أنشئت مراكز الدراسات الإقليمية في بعض الجامعات عن الصين وبعضها عن إفريقيا وبعضها عن الشرق الأوسط، وانغمس بعضها في الارتباط بالتخطيط السياسي والاستراتيجي للحكومة الأمريكية، وقد اهتمت مراكز الأبحاث الأمريكية بالدراسات الإقليمية، كما أن بعض الشركات العملاقة مولت بعض مراكز الأبحاث الإقليمية مثل شركات البترول لأنه يهمها معرفة تطورات الأنظمة السياسية والأوضاع السياسية والاجتماعية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بل كانت بعض المنظمات الإقليمية لها أهداف استراتيجية ضمن الصراع الدولي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، كما اهتمت بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية بدراسة الأقاليم وشجعت على إنشاء المنظمات الإقليمية كما هو في تأسيس الجامعة العربية.

د. أحمد سليم البرصان

منظمات إقليمية: البعد الأيديولوجي والعسكري

أسست الولايات المتحدة منظمة حلف الناتو (NATO) وهو حلف عسكري، كما تأسست منظمة الدول الأمريكية (١٩٤٨م) (OAS) والجماعة الاقتصادية الأوروبية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية كتجمع اقتصادي لتجاوز الحروب بين الدول الأوروبية من خلال الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (١٩٥١م) ثم توسعت الدول التي انضمت في اتفاقية روما ١٩٥٧م، والتي تحولت للاتحاد الأوروبي EU ١٩٩٣م، بعد توقيع معاهدة ماستريخت بهولندا (١٩٩١م)، ومنظمة الوحدة الإفريقية (OAU) التي تحولت أيضًا للاتحاد الإفريقي (AU) ومجموعة آسيان (ASEAN) لتشمل عشرة دول لجنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي ١٩٨٥م، (ECO) التي شملت عشرة دول إسلامية، وفي المعسكر الشرقي تشكل منظمة حلف وارسو (WARSAW) والكوميكون (COMECON) (١٩٤٩م) كإطار تنظيمي اقتصادي للدول الشيوعية، وكل هذه المنظمات الإقليمية لها أهدافها الأمنية والسياسية والاقتصادية يرتبط بعضها بأهداف في المنطقة العربية بالذات كما هو حلف بغداد (١٩٥٥) وخرجت منه العراق بعد انقلاب ١٤ يوليو ١٩٥٨م، (انقلاب عبدالكريم قاسم) والذي سمي بعد ذلك بالحلف المركزي (CENTO) والسنتو، ومنظمة معاهدة جنوب شرق آسيا SEATO).

كان تشكيل المنظمات الإقليمية، ترتبط أهدافها بإحاطة الاتحاد السوفيتي بأحلاف عسكرية، تخدم المصالح الغربية على حساب المصالح العربية والإسلامية فحلف بغداد (المركزي فيما بعد) كانت بريطانيا هندسته وكذلك حلف السيتو، في الوقت الذي أنشئت إسرائيل عام ١٩٤٨م، على أرض فلسطين العربية، ولذلك قادت مصر حملة قوية ضد حلف بغداد وإسقاطه، كما أن السعودية كانت ضد حلف بغداد، كما هو أيضًا حلف السيتو تجنيد دول إسلامية إيران وباكستان في تحالف ضد السوفيت كما عملت بريطانيا والولايات المتحدة في تجنيد تركيا وباكستان وإيران في الحلف المركزي، ودخول تركيا في حلف الناتو.

الإقليمية الجديدة " الاقتصاد أولاً

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء الخطر الشيوعي، عاد الاهتمام بإنشاء المنظمات الإقليمية، واختفى الجانب الأيديولوجي وسادت المصالح الاقتصادية على مستوى معظم

ارتبطت أهداف تشكيل المنظمات الإقليمية بإحاطة الاتحاد السوفيتي بأحلاف عسكرية تخدم المصالح الغربية على حساب المصالح العربية والإسلامية

المنظمات أو التكتلات الإقليمية في العالم، فأسست الولايات المتحدة منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ١٩٩٤م، الذي يشمل المكسيك وكندا، ومنظمة منتدى المحيط الهادئ –الآسيوي (APEC)، التي اختفت فيها الأيديولوجيا وهيمنت المصالح الاقتصادية على أعضائها، حيث ضمت ٢١ دولة منها الصين والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وفيتنام واستراليا واليابان وغيرها، وتحولت منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى منظمات فرعية إفريقية يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، ومجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية ١٩٩٢م، (SADC)، ومجموعة شرق إفريقيا ١٩٩٩م، (EAC)، وفي آسيا تشكل المنتدى الإقليمي لمجموعة آسيان (ARF) ١٩٩٤ والتي تضم ٢٥ دولة، ومنظمة شنغهاي للتعاون٢٠٠١م، (SCO) ومنظمة رابطة جنوب آسيا للتعاون (SAARC) ١٩٨٥م، والتي تضم ثمانية دول منها الهند وباكستان وبنغلادش ونيبال، وقامت أيضًا دول البلطيق التي استقلت بعد الانهيار السوفيتي بتشكيل مجلس منظمة دول بحر البلطيق ١٩٩٢م، (CBSS) والذي يضم ١٢ دولة، وعندما شعرت تركيا بصعوبة دخولها الاتحاد الأوروبي دفعت بتشكيل "منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي" ١٩٩٢م، (BSEC) ويضم ١٢ دولة، بعض هذه الدول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت المنظمة في تداخل اقتصادي مع الاتحاد الأوروبي مما يحقق مصالح للدول التي لا تتمتع بعضوية الاتحاد، وهو التفاف تركي على رفض عضويتها في الاتحاد الأوروبي، إنها (دبلوماسية الاختراق) لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتجارية بدون الالتزام بشروط عضوية الاتحاد الذي رفضها.

المنظمات الإقليمية: طريق التعاون لتجنب الحروب

كان للحرب العالمية الثانية نتائج كارثية على أوروبا التي كانت مسرحًا للحرب بين الحلفاء ودول المحور، كانت تدميرًا لاقتصاد الدول المتحاربة وملايين البشر الذين قتلوا، ولذلك دعا وزير خارجية فرنسا روبرت شومان ٩ مايو ١٩٥٠م، إلى تعاون اقتصادي بين فرنسا وألمانيا لتجنب الحرب مستقبلا، وتأسيس مجموعة الفحم والصلب في ١٩٥١م، على اعتبار أن التعاون في

عدم الثقة السياسية أحد مشكلات الجامعة العربية وفقدان التنسيق واختلاف الأهداف أسباب التراجع العربي

مجالات البنى التحتية للاقتصاد تدفع للتقارب بين الشعوب وتتداخل مصالح الدول الاقتصادية، وكان ذلك وفقًا للنظرية الوظيفية للعلاقات بين الدول لتجنب الحروب، وبالفعل نجحت هذه التجربة فتطورت إلى عقد اتفاقية روما حيث انضمت عدة دول أوروبية لهذه المجموعة التي أخذت تعرف بالسوق الأوروبية المشتركة وشملت ستة دول: بلجيكا، فرنسا، لوكسمبرج، ألمانيا الغربية، إيطاليا، وهولندا، وأخذت الدول تنضم لها تبعًا لتحقيق مصالحها، ففي عام ١٩٧٣م، انضمت الدنمارك وأيرلندا والمملكة المتحدة للجماعة، فارتفع العدد إلى تسعة أعضاء، وانضمت اليونان ١٩٨١م، والبرتغال وإسبانيا ١٩٨٦م، وتدفقت أموال الاستثمار بين الدول الأعضاء وتوفر العمل للأيدي العاملة، وشعرت كل الدول المشاركة بالمزايا الاقتصادية وحرية التنقل داخل الاتحاد، ومع سقوط جدار برلين ١٩٨٩م، وانهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٩١م، انضمت النمسا والسويد وفنلندا، ثم توسع بدخول عشر دول من أوروبا الشرقيةعام ٢٠٠٤م، ورومانيا وبلغاريا ٢٠٠٧م، حتى أصبح اليوم عدد دول الاتحاد الأوروبي ٢٨ دولة، تتحدث ٢٤ لغة رسمية وهناك برلمان أوروبي ومحكمة أوروبية ومجلس أوروبي وعملة اليورو للاتحاد وتنسيق في السياسة الخارجية، ورغم نتيجة الاستفتاء بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإنه يشكل قوة اقتصادية عالمية ويعزز علاقاته مع إفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين والاتحاد الروسي والهند بعقد القمم الدورية، لتوطيد علاقاته مع التكتلات والدول، وهذا يعكس أن المصالح الاقتصادية للدول تجاوزت الخلافات والحروب، وأصبح الاعتماد المتبادل وسيلة لتحقيق السلم والاستقرار في دول شهدت حربين عالميتين، فتجاوزت التعصب القومي والخلافات المذهبية فحققت اندماجًا اقتصاديًا وتآلفا بين شعوبها بالحدود المفتوحة وحرية التنقل والتملك والإقامة والاستثمار والعمل بين هذه الدول الأعضاء رغم اختلاف العرق واللغة؟

المنظمات الإقليمية العربية: الجامعة العربية

تعتبر الجامعة العربية أقدم المنظمات الإقليمية العربية، ومن أقدم المنظمات العالمية حيث صادف إعلانها في مارس ١٩٤٥م، مع توقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرنسيسكو بالولايات المتحدة أبريل ١٩٤٥م، وكان البعد السياسي طاغيًا على إنشاء الجامعة العربية حيث أعلن وزير الخارجية البريطانية أنطوني إيدن إبان الحرب العالمية الثانية، تصريحه الأول في ٢٩ مايو ١٩٤١م، أن بريطانيا ستؤيد كل التأييد أية خطة تلقى من العرب موافقة عامة، وكرر إيدن تصريحه الثاني في فبراير ١٩٤٣م، يعلن فيه تأييده مساعدة بريطانيا لقيام الجامعة العربية، وكانت بريطانيا تهدف إلى كسب العرب إلى جانب بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية خاصة أنها كانت تسيطر على معظم الدول العربية وبعد سقوط فرنسا على يد قوات هتلر النازية، كانت سبع دول عربية: مصر، السعودية، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، واليمن، وكانت عدم الثقة السياسية إحدى مشكلات الجامعة العربية، حتى في حرب عام ١٩٤٨م، ورغم إنشاء قيادة عسكرية موحدة إلا أن الدراسات والوثائق أكدت أن أحد أسباب التراجع العربي فقدان التنسيق واختلاف الأهداف والتنافس، ورغم ذلك تشكل مجلس الدفاع العربي المشترك ضمن الجامعة وعقدت اتفاقية الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي ١٩٥٠م، وهي خطوة متقدمة، وعملت الجامعة العربية على استقلال دول المغرب العربي وساعدت الثورة الجزائرية وحملت القضية الفلسطينية في المحافل الدولية باعتبارها قضية العرب الأولى، وحتى أصبح عدد أعضاء الجامعة ٢٢ دولة عربية، ورغم تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في يونيو ١٩٥٧م، ومع ذلك، فإن التجارة البينية العربية (٢٠١٧م) لا تتعدى ١٦٪ مقارنة بنحو ٦٥٪ في دول الاتحاد الأوروبي، كما أن تكلفة التجارة البينية العربية مرتفعة مقارنة بالتجارة البينية الأوروبية. وبسبب الخلافات العربية في الستينيات من القرن العشرين، والتي أطلق عليها مالكوم كير "الحرب الباردة العربية" تراجع دور الجامعة، ولكن على إثر هزيمة ١٩٦٧م، تكاتفت الدول العربية وتبنت اللاءات الثلاث في قمة الخرطوم أغسطس ١٩٦٧م، وتكلفت الدول البترولية بدعم دول المواجهة، ولكن عادت الخلافات العربية وتراجع دور الجامعة بعد زيارة السادات لإسرائيل نوفمبر ١٩٧٧م، وانتقل مركز الجامعة لتونس، ولكن بعد عدة سنوات عاد إلى مركزه الرئيس للقاهرة، وأدت الخلافات العربية لإنشاء تكتلات إقليمية عربية فرعية مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١م، وفي عام ١٩٨٩م، تأسس اتحاد دول المغرب العربي الذي جمد نشاطه بسبب خلافات الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء، وتأسس أيضًا مجلس التعاون العربي ١٩٨٩م، بين أربع دول عربية: اليمن، الأردن، مصر والعراق، إلا أنه ولد ميتا بسبب الاحتلال العراقي لدولة الكويت، التي تعتبر سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات العربية، وأدت إلى شلل النظام الإقليمي العربي، عندما فشلت الجامعة في حل الأزمة وتم تدويلها وانقسمت الدول العربية، وكانت كارثة على التكتل الإقليمي العربي، الجامعة العربية، وتعتبر الخلافات العربية السياسية السبب الرئيس في تراجع دول التكتل الإقليمي العربي، رغم أن الجامعة

العربية لعبت دورًا نشيطًا عندما كانت القاهرة قلعة حركات التحرر الإفريقية، وعند نشوب حرب ١٩٧٣م، دعمت دول منظمة الوحدة الإفريقية (التعاون حاليًا) الدول العربية، فقبل حرب أكتوبر١٩٧٣م، كانت لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٢٥ دولة إفريقية، ولكن مع يناير ١٩٧٤م، تقلص هذا العدد ليصل خمس دول فقط هي: جنوب إفريقيا، ليسوتو، مالاوي وسوازيلاند وموريشيوس، فالموقف العربي الموحد أدى إلى وقوف الدول الإفريقية ودعمها للعرب، باعتبار مصر دولة إفريقية وحاجة إفريقيا للدعم الاقتصادي العربي بعد استعمال البترول كسلاح في المعركة. ولكن عودة الخلافات العربية وموقف بعض الدول العربية من إسرائيل دفع بعض الدول الإفريقية لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل؟

منظمة التعاون الإسلامي: تعميق الروابط والدفاع عن الحقوق

تحل الذكرى الخمسين لمنظمة التعاون هذا العام ففي سبتمبر ١٩٦٩م، تأسست منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة التعاون حاليًا كرد فعل على حريق المسجد الأقصى من قبل عناصر يهودية، ولمواجهة هذا العدوان دعا الملك فيصل ابن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية لقمة إسلامية وجمع فيها إيران وباكستان ومصر والمغرب وبقية الدول العربية والإسلامية، ووصل عدد منظمة التعاون حاليًا ٥٧ دولة من أكبر التكتلات بعد الأمم المتحدة، يضم هذا التكتل ١٤٠٠ مليون نسمة به الموارد الاقتصادية والطاقة وموقع استراتيجي هام بين قارات العالم، وتستطيع أن تكون مؤثرة عالميًا، وأصبحت دول المنظمة تتعاون في المجالات العلمية والثقافية والاقتصادية وتأسس البنك الإسلامي للتنمية يقوم بدور فعال في مساعدة الدول الإسلامية الفقيرة والمساهمة في بناء المؤسسات الثقافية والاقتصادية، كما أن بعض الدول الإسلامية غنية بالبترول والغاز ولها دور فعال في سياسة النفط والغاز وهذا له دور في الاقتصاد العالمي، وهناك ثلاث دول إسلامية في قمة العشرين: السعودية، تركيا وإندونيسيا، وهذه الدول لها دور إقليمي وعالمي، والتعاون بين القمة و التعاون الإسلامي والجامعة العربية يخدم المصالح العربية والإسلامية.

علاقات دول منظمة التعاون الإسلامي مع الجامعة العربية وغيرها من تكتلات أخرى

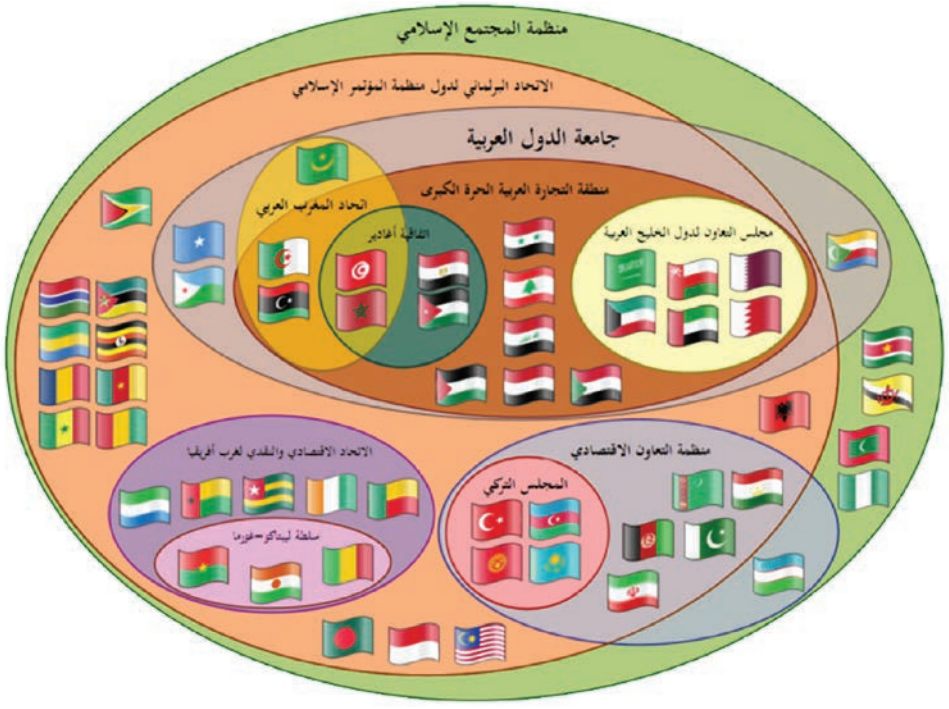

وتعتبر منظمة دول عدم الانحياز ذات أهمية كبرى أيضًا للدول العربية والإسلامية لما لها من تأثير فيها، وساهمت في تأسيس هذه المنظمة في منتصف القرن العشرين، وكانت مصر وأندونيسيا والهند رواد منظمة عدم الانحياز، والتي تقف إلى جانب القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية، وكانت الدول العربية تدعم حركات التحرر العالمي.

تشكل دول عدم الانحياز موقفًا ثالثًا بين المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي والمعكسر الرأسمالي بزعامة الولايات

المتحدة، منظمة عدم الانحياز تمثل العالم الثالث الذي اختفى هذا التعبير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وأصبحت عدم الانحياز تمثل الدول النامية عالم الجنوب مقابل الشمال الرأسمالي الصناعي الغني. ويبلغ عدد منظمة عدم الانحياز ١٢٠ دولة وهناك عشرة دول بصفة مراقب، وبالتالي تعتبر منظمة فعالة على المستوى الدولي ودول الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي أعضاء في منظمة عدم الانحياز، وتشكل في تعاون دولها تأثيرًا لخدمة مصالح هذه الدول وتفرض وجودها في النظام الدولي سواء في القضايا الاقتصادية أو السياسية والاستراتيجية من خلال مجموعة ٧٧؟

منظمات اقتصادية إقليمية في ظل العولمة

رغم ما يقال، إن العالم أصبح قرية كونية في ظل العولمة، وتدفق الاستثمارات والبضائع عبر الدول وتراجع دور الدولة إلا أنه في ظل هذه العولمة، انتشرت المنظمات الإقليمية لأهداف أهمها الهدف الاقتصادي والأمني واختفى العامل الأيديولوجي نسبيًا إذا استثنينا الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر نفسه تكتل رأسمالي مسيحي يرفض قبول تركيا الانضمام إليه ورفض طلب المغرب، وتبقى المصالح الاقتصادية أهداف التكتلات الإقليمية الأخرى، كمنظمة بريكس BRICS التي تتشكل من: البرازيل، جنوب إفريقيا، الهند، روسيا الاتحادية والصين؟ تكتل من دول في أربع قارات تقريبًا، آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وروسيا باعتبارها دولة أوراسية؟ وعقدت قمتها الأولى عام ٢٠٠١م، وهذا التكتل من خمسة دول لتحقيق مصالحها في مواجهة التكتل الرأسمالي الغربي، ولمواجهة آثار العولمة "الأمركة" وتغلغل الشركات الأمريكية في العالم، والدول العربية لها علاقات قوية مع مجموعة الدول الخمسة، والبرازيل تقود دول أمريكا اللاتينية في التعاون العربي ودول أمريكا الجنوبية (اللاتينية)، ويتمثل ذلك في القمة العربية -اللاتينية التي عقدت القمة الخامسة لها في الرياض ٢٠١٧م، وكانت القمة الأولى قد عقدت في مايو ٢٠٠٥م، بالبرازيل، وهذا يعكس اهتمام دول أمريكيا الجنوبية بالإقليم العربي للتعاون الاقتصادي والسياسي، وهناك مواقف مهمة لدول أمريكا الجنوبية في القضايا العربية مثل كوبا وفنزويلا وبوليفيا والبرازيل وغيرها.

وتعتبر أيضًا منظمة شنغهاي للتعاون مثالاً لتكتل مضاد لتحقيق المصالح، بين روسيا والصين وبعض الجمهوريات الإسلامية مع ضم دول أخرى كمراقب وذلك لمواجهة الهيمنة الأمريكية، وتستفيد الصين من ذلك للحصول على البترول والغاز الطبيعي والتجارة مع دول آسيا وإفريقيا في ظل الحرب التجارية بين واشنطن وبكين في عهد الرئيس ترامب. إن وجود دول إسلامية وأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يشكل منفذًا للاستفادة من منظمة شنغهاي للقضايا العربية.

رؤية استراتيجية: العالم العربي والإسلامي محور عالمي

إن تراجع الولايات المتحدة وما تتعرض له من صعوبات اقتصادية، وتوجه سياسة الرئيس ترامب نحو العزلة وتراجع في علاقات واشنطن مع الاتحاد الأوروبي وأزمة علاقاتها مع الصين والتراجع من الشرق الأوسط وعلاقته المتوترة مع كوريا الشمالية، يبقى العالم العربي والإسلامي محور قوي على مستوى العالم بما يحظى به من موقع استراتيجي حيوي وهام في منطقة حافة أوراسيا الاستراتيجية أو ما يسمى بالهلال الإسلامي من غرب الصين للمغرب العربي والجزيرة العربية وجنوب آسيا، فإن العقبة الكبرى التي تحد من فعالية المنظمات الإقليمية هو الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، فالجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لها شبكات متداخلة مع المنظمات الإقليمية في إفريقيا وفي آسيا وأوروبا، ويمكن من خلال شبكة العلاقات والتداخل الاقتصادي والاستراتجي أن تحقق مزايا لتحقيق مصالحها، فالجامعة العربية سبقت الاتحاد الأوروبي، الذي بنى مؤسسات سياسية واقتصادية وقانونية، رغم اختلاف القوميات واللغات ورغم الحروب التي نشبت بين أعضائه بالحربين العالميتين الأولى والثانية وقتل الملايين فيها، ولكنها تجاوزت كل ذلك، وحققت المصالح الاقتصادية والأمن والسلام بين دولها، والدول العربية لغة واحدة وتاريخ واحد وعقيدة، وكل دولها حديثة العهد، لأنها تاريخيًا كانت ضمن دولة واحدة، وكذلك مع منظمة التعاون الإسلامي، التاريخ الإسلامي والعقيدة الواحدة والمصالح المشتركة، فإذا استطاعت تجاوز الخلافات السياسية يمكن تكون رائدة في النظام العالمي، وفي ظل انهيار الشيوعية وأزمة الرأسمالية يبقى الطريق الثالث في النظام الإقليمي العربي والإسلامي، ويمكن التأكيد على العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحد على الأقل من خلافاتها السياسية وبناء التعاون في البنية التحتية.

ورغم حالة الضعف التي تعاني منها الجامعة العربية، فالمستقبل بالتأكيد إلى الإقليم العربي وعمقه الاستراتيجي منظمة التعاون الإسلامي، فالأنظمة السياسية في حالة تطور والعامل السياسي متغير، ولكن الشعوب عبر التاريخ تعيد كتابة التاريخ، فقد تتراجع في فترة ولكنها تتقدم في فترات أخرى، ظهر الاتحاد السوفيتي على أنقاض روسيا القيصرية ولكنه انهار في مدة عمر رجل واحد، وكانت بريطانيا الدولة الأولى في العالم بالقرن التاسع عشر Pax Britannica، ولكنها تراجعت بعد الحرب العالمية الأولى، وظهرت أمريكا دولة أولى Pax Americana وهي تتراجع اليوم، ولذا تبقى المنطقة العربية وعمقها الإسلامي بتاريخها مهد الحضارات والأديان وما بها من خيرات، فإنها قادرة لتعيد تاريخها وتبقى الإقليم المؤثر والفعال بالمستقبل وحركة التاريخ تؤكد الأيام دول!

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الحسين بن طلال والملك عبد العزيز سابقًا

"المصطلح" يعاني عدم قبوله ضمن مفاهيم قطاعات عريضة من النخبة والجماهير

المنظمات غير الحكومية وإشكالية التمويل: ثلاثة خيارات أمام التمويل الأجنبي

مع أن دراسة المجتمع المدني تمثل في محتواها ضرورة للتصدي لمحاولات المشاركة في السلطة وعدم الانفراد بإدارة وشؤون المجتمع، وعلى الرغم من الضبابية المحيطة بمفهومه بسبب نشأته الغربية في ظل ظروف سياسية واجتماعية وفكرية معينة، إلا أنه أصبح مفهومًا كونيًا، شأنه فى ذلك شأن مفاهيم أخرى كالحداثة، والتقدم، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، لذا فإن عدم وضوح مفهوم المجتمع المدني وقيمه لدى البعض، أو محاول إعطائه محتوى قطري، فهو يتنكر لمكسب ثمين من مكاسب المجتمع البشري في سبيل الحرية والعدالة والتضامن. ويكتسي الحديث عن المجتمع المدني، في سياق توظيفه في الخيارات الديموقراطية المتاحة على الساحة العربية في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، بأهمية خاصة يستمدها من تجدد بزوغ قطاع من منظماته كأحد أهم القضايا التي شهدت جدلاً موسعًا على خلفية العديد من المسائل، كتلك المتعلقة بمجالات العمل وأهدافها، وحدود دورها السياسي، ومصادر تمويلها...إلخ.

د. هدى الشاهد

تجدد الاهتمام بالمجتمع المدني

بزغ مفهوم المجتمع المدني من جديد مع نهايات القرن العشرين بفعل مجموعة من التطورات العالمية، من بينها تراجع الدور التنموي للدولة، وأزمة النظم في مواجهة مشكلاتها الاقتصادية، وأزمة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات بسبب جمودها التنظيمي وعدم قدرتها على تحديث أجنداتها لتضم القضايا التى تمثل أولوية داخلية، وثورات شرق أوروبا وانهيار النموذج السوفيتى وما ألقاه من شكوك حول سلامة الأسس التى قامت عليها تلك النظم، فضلاً عن تجليات العولمة وظهور مجال عام شبكي يعتمد على التفاعلات عبر شبكة الإنترنت، مما أوجد البيئة المناسبة لمشاركة المجتمع المدني في القيام بالمهام التي احتكرتها الحكومات لفترات طويلة.

يضاف إلى ذلك، تجمع مقدار متعاظم من الأدلة التي توحي بأن الحياة الترابطية كان لها شأن مهم اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا أكبر مما كان يدركه الناس، حيث عاد المجتمع المدني لينال الاهتمام، ليس بسبب الصورة العامة وسياسة المنظمات غير الحكومية والجماعات الأخرى وحسب، بل لأن الأدلة التي توفرت تبرر تلك الصورة، والتي يعززها خبراء اختصاصيون في جامعات ومراكز فكرية وتدعمها تمويلات ضخمة من مراكز تمويل البحوث والمؤسسات الحكومية، فعلى صعيد أداء التنمية الوطنية، وتعكس الأدلة أن التآزر بين دولة قوية ومجتمع قوي هو أحد المفاتيح اللازمة لنمو مستدام يؤدي إلى خفض مستوى الفقر.

المنظمات غير الحكومية كمكون أساسي

اقترنت عودة مفهوم المجتمع المدني للاستخدام بمحاولات عديدة لتعريفه وتحديد مقوماته، تباينت بين اتجاهين، أحدهما متسع يميل إلى مد المفهوم ليشمل كل ما لا يدخل ضمن مؤسسات الدولة (كالنقابات، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الدينية..). وآخر ضيق يميل إلى استبعاد بعض المكونات (كالأسرة، والمشروعات الفردية الهادفة للربح، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الإعلامية..) من مظلة المفهوم. ويتحد الاتجاهان بشأن الفكرة الأساسية التي تمثل قوام المفهوم، ألا وهي "المشاركة الطوعية المنظمة في الحياة العامة"، فالمجتمع المدني يضم مجموعة الأعمال والأنشطة التى تعبر عن مبادرات الأفراد واختياراتهم الحرة، سواء تم التعبير عنها في إطار مؤسسي (الهيآت غير الحكومية)، أو غير مؤسسي (الحركات الاجتماعية)، وفى الحالتين يكون الانخراط في الأنشطة المدنية

بعد "أسلو" تدفقت الأموال الأجنبية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والعرب وجاءت تحت مظلة تحقيق الديموقراطية وبناء السلام

على أساس اختياري طوعي، ولا يهدف إلى الربح، ويكون بغرض تحقيق منفعة عامة في إطار من الاستقلال النسبي عن الدولة والالتزام بمجموعة من القيم المدنية.

ويضم المجتمع المدني قطاعًا عريضًا من التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادين مختلفة باستقلال نسبي عن سلطة الدولة، وعلى الرغم من الخلاف السابق الإشارة إليه، يتفق المحللون على عدم خلو المفهوم من مكون أساسي وهو "المنظمات غير الحكومية (Non-Governmental Organizations/NGOs)، باعتبارها "مجموعات تطوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي، ويتولى أفرادها تسيير أمورها في إطار ما يجمعهم من مصلحة مشتركة، تؤدي العديد من المهام ذات البعد الإنساني، وتجعل المواطنين أكثر متابعة لأعمال الحكومة والسياسات العامة، وتحفزهم على المشاركة السياسية عبر توفير المعلومات حول قضايا بعينها كحقوق الإنسان والبيئة والصحة، وقد توفر تحليلات وتجارب تخدم كآلية إنذار مبكر تساعد في التنبيه بخطر معين".

منذ ثمانينيات القرن العشرين، حدث نموًا ملحوظًا في كم وحجم ومهام المنظمات غير الحكومية، أدى إلى تحولها من مجرد فاعل في مواجهة القضايا العالمية إلى شريك أساسي للحكومات والمنظمات الدولية الحكومية، وظل ظهورها متركزًا بالأساس داخل الدول الديمقراطية، إلى أن انتقل لاحقًا وبتزايد ملحوظ لأماكن متفرقة من العالم، بفعل مجموعة من العوامل

بزغ مفهوم المجتمع المدني بفعل تطورات العالمية وأزمات الأحزاب السياسية لجمودها وعدم قدرتها على تحديث أجنداتها لتضم أولويات الداخل

منها اتجاه عدد من المنظمات الحكومية والهيآت الدولية المانحة إلى تفويض المنظمات غير الحكومية لتقديم جانب من خدماتها، كأعمال الإغاثة وجهود التنمية، بما يُمكن الأولى من تخفيف الأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتقها عبر دمج الموارد المالية والإنسانية والخبرة المتاحة للمنظمات غير الحكومية فيما تقدمه من خدمات، ويوفر فرصة للأخيرة للاستفادة من صيغ هذا التعاون في تعزيز مقدراتها المالية، وتوسيع مدى عملياتها ومدخلها السياسي من أجل أغراض الضغط والتأثير.

وتُرجع بعض الأدبيات النمو المتزايد للمنظمات غير الحكومية في الديمقراطيات النامية إلى مجموعة من العوامل الإضافية، من بينها: التوتر والصراع الاجتماعي، والحاجة إلى استجابة أكثر فعالية لمواقف الأزمة في مواجهة تدهور الهياكل التقليدية، والخلافات القيمية والأيديولوجية مع السلطات حول سياسات تخطيط وتنفيذ العمل التنموي، وإدراك أن كلاً من الحكومة والقطاع الخاص ليس لديه الإرادة، أو الوسائل والقدرة على التعامل مع المشكلات الاجتماعية العاجلة، ومحاولة معالجة الآثار السلبية الناجمة عن عمليات الإصلاح الاقتصادي داخل تلك الدول.

المنظمات غير الحكومية والتنمية

يعد إشراك المنظمات غير الحكومية في عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية، مدخلاً مهمًا للتطوير المرحلي للديمقراطيات النامية، وذلك من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه في الحد من تسلط الدولة وإخضاعها للمساءلة، حيث يمكن لمشاركة تلك المنظمات أن تسهم بتحسن ملحوظ في ميداني: "التنمية" من خلال تعويض تراجع خدمات الدولة، وقدرتها على الوصول إلى الفقراء، بتعزيز تكافؤ الفرص ومعدلات النمو الاقتصادى. و"الديمقراطية" بتعزيز قيم التعددية والشرعية والمساءلة والشفافية، وبهذا يفترض أن تلعب في إطار ترتيبات الحكم التي تتميز بالدور المحدود للدولة والمزيج المرن بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، دورًا جوهريًا في دفع عجلة التنمية وترسيخ قيم الديمقراطية التي باتت تشكل الأساس الأيديولوجي لمشروعات العديد من الهيآت المانحة الدولية، إذ تعكس الممارسة العملية تداخل مشروعات التنمية مع العملية الديمقراطية ضمن جدول أعمال سياسة "الحكم الرشيد Good Governance"، بعد إخفاق برامج التكيف الهيكلي لحقبة الثمانينيات القائمة على آليات السوق، والتي كانت تميل إلى استبعاد وجهة نظر الجمهور في اتباع سياسات تهدف إلى الحد من الفقر بشكل فعال وتحفيز التنمية الاجتماعية، حيث ظهر توجه لدمج المجتمع المدني بشكل عام في سياسات الإصلاح كنهج بديل للدولة، وتجلت الآثار المترتبة على هذا التوجه في زيادة تمويل المانحين، وإدماج المنظمات غير الحكومية في السياسات على المستوى المحلي ضمن شراكات متعددة الأطراف لإيجاد الحلول وتوفير الخدمات العامة، وتعزيز المشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرار باعتبارها بمثابة شرط مسبق لتحقيق الديمقراطية.

ويحدد بعض المحللين مجموعة من الوظائف للمجتمع المدني ذات الصلة بالديمقراطية، تم الاعتماد في استخلاصها بصفة أساسية على تحولات نظم أوروبا الشرقية وبعض الممارسات في سياقات متباينة، **تتضمن:**

- **الحماية:** فالمجتمع المدني هو المجال الاجتماعي، الذي يتمتع فيه المواطنون بحرية تنظيم حياتهم، وبينما تقوم الدولة على حماية المجال الخاص، يقوم المجتمع المدني بمهمة التذكير بهذا الدور ومتابعته.
- الوساطة بين الدولة والمواطنين: وتركز هذه الوظيفة على تحقيق التفاهم المتبادل بين المنظمات التطوعية والدولة.
- التنشئة الاجتماعية القائمة على المشاركة: فالمجتمع المدني مدرسة لتعليم القيم، يمكن أن يكتسب الأفراد داخلها القدرة على المشاركة في الحياة العامة، والقيم المدنية الأساسية كالتسامح، وحل الخلافات بالطرق السلمية.
- بناء المجتمع والتكامل: حيث ينظر للمجتمع المدني كمحفز للفضائل المدنية تساعد المشاركة بمنظماته في سد الانشقاقات المجتمعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، لاسيما أن أحد الشروط الأساسية لتنظيماته تناهض قيام عضويتها على أساس أي انقسام أولي (عرقي أو ديني أو نوعي...).
- الاتصال والتواصل: حيث يوفر للأفراد مساحة للنقاش والمشاركة في صنع إدارة شؤونهم.

إشكاليات تمويل المنظمات غير الحكومية

يقصد بتمويل المنظمات غير الحكومية "ذلك المال الذي تحصل عليه المنظمات من مصادره الخاصة والعامة- طبقًا للوائح والقوانين المنظمة-ليكون موردًا ثابتًا ومستمرًا للصرف منه على أجهزة المنظمة وعملياتها الإدارية وبرامجها

وأنشطتها، وتكوين أصولها الثابتة والمتداولة". ويختلف تمويل المنظمات غير الحكومية عن تمويل المشروعات الاستثمارية، نظرًا لكونها منظمات غير ربحية لا تعتمد بصفة أساسية على أعمال مدرة للعائد المادى، فكثيرًا ما تتأثر فرصة حصول المنظمة على تمويل لمشروعاتها بنوعية الأنشطة والمشروعات والأهداف المعلنة من قبلها.

وتنقسم مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية إلى نوعين: مصادر داخلية توفرها المنظمة بالاعتماد على قدراتها الذاتية، ومصادر خارجية توفرها أطراف محلية أو أجنبية. وتعتبر مصادر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل لأي منظمة، نظرًا لما تلعبه من دور جوهري في ضمان استدامتها، حيث يسهم هذا النوع من التمويل -ولو على المستوى النظري- في تعزيز الثقة بقدرة المنظمة على تدبير احتياجاتها دون الاعتماد على الغير، ويساعدها في تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية، ويقلل من فرص انسحابها المرتبط باعتماد مواردها المالية على أطراف خارجية.

تثبت الأدلة أن التآزر بين دولة قوية ومجتمع قوي هو أحد المفاتيح اللازمة لنمو مستدام يؤدي إلى خفض مستوى الفقر

ويأتى التمويل الذاتي للمنظمات غير الحكومية من عدة مصادر، من بينها رسوم العضوية والاشتراكات التى يدفعها الأعضاء (المؤسسون، والمنضمون)، والتبرعات والوصايا والهبات من الأشخاص الطبيعيين المنتمين لها، وكذلك إيرادات المشروعات أو المبادرات والأنشطة الإنتاجية والخدمية التى قد تديرها المنظمة وتدر عليها عائدًا ماديًا، حيث تلجأ بعض المنظمات إلى إقامة أنشطة مدرة للدخل لمواجهة أي انخفاض محتمل في إيراداتها من المنح والتبرعات، وهو ما لا يتعارض مع مبدأ "عدم الربحية" طالما أنه يتم استخدام دخول تلك المشروعات في الإنفاق على أنشطة المنظمة. ومن أهم ما يميز المبادرات المدرة للدخل للمنظمات كونها تستجيب للاحتياجات والقدرات المحلية، وتساعد في التعرف على احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه بصورة أعمق، مما يساعد في إزالة الحواجز بينها وبين القطاعات المجتمعية التى تستهدفها.

وفعليًا، قلما تمثل الاشتراكات ورسوم العضوية مصدرًا كبيرًا لموارد المنظمة، إلا في الحالات التى يتم فيها تحديد سقف مرتفع نسبيًا لتلك الرسوم، في حين تمثل الهبات والتبرعات -لاسيما للمنظمات ذات الطبيعة الرعوية والخدمية- مصدرًا أكبر نسبيًا، ولكنه على عكس رسوم العضوية لا يتسم بالديمومة والاستمرارية. ومن هذه الناحية عادة ما يكون وضع المنظمات التى تدير مشروعات أو أنشطة مدرة للمال أفضل إلى حد ما. وعربيًا، يكشف الواقع العملي عن وجود عدد من المعوقات في مواجهة نمو مصادر التمويل الذاتي للمنظمات غير الحكومية، من بينها القيود التشريعية المفروضة بهذا الشأن، وندرة المؤسسات المعنية بتقديم الدعم، وغياب تقليد التبرع كتوجه عام لدى المقتدرين ورجال الأعمال في إطار مسؤوليتهم الاجتماعية، فضلاً عن نقص خبرة المنظمات نفسها ببرامج جمع المعونات.

أما التمويل غير الذاتي، فيأتي للمنظمات من منبعين، أحدهما محلي، والآخر أجنبي. ويأتي النمط المحلي إما عن طريق جهات حكومية، تحديدًا ما توفره المؤسسات الرسمية للدولة من موارد لتمويل المنظمات، والتي قد تتخذ صيغة تخصيص موازنة سنوية محددة البنود لبعض المنظمات، أو إعانات تدفع كمساعدات مقطوعة وغير دورية، أو إعفاءات ضريبية أو جمركية للمنظمات، أو إعفاءات من بعض الرسوم الواجبة الدفع. وعادة ما تحدد الحكومات أولويات التمويل وفقًا لمدى إلحاح الاحتياجات الاجتماعية وأهمية المشروعات التى تنفذها المنظمات على ضوء الخطة التنموية للدولة.

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات موثقة حول مقدار الدعم الذي تقدمه الحكومات العربية، يتسم التمويل الحكومي للمنظمات غير الحكومية بشكل عام بالضعف الشديد من ناحية، والانتقائية وعدم الشفافية في توزيع المنح والمساعدات من ناحية أخرى. وذلك على عكس التمويل المحلي من المصادر المجتمعية، بما في ذلك منح وتبرعات الأشخاص والمؤسسات والشخصيات الاعتبارية غير الحكومية، حيث يمثل هذا النوع من التمويل في بعض الدول، تحديدًا التمويل المقدم من القطاع الخاص في إطار ما يسمى بـ"المسؤولية الاجتماعية"، موردًا مهمًا لتمويل المنظمات. ويتأثر هذا النوع من التمويل، سلبًا وإيجابًا، بمجموعة من الاعتبارات، من بينها الأوضاع الاقتصادية العامة للدولة، ومستوى ثقة المجتمع بها، وكذلك نوعية النشاط الذي قد يجذب فئات دون الأخرى.

وبالإضافة إلى المصادر المحلية، هناك مصادر التمويل الأجنبية، والتي تأتي من مانح (شخص، أو هيأة) دولية. فقد ظهر توجه عالمي في منتصف القرن العشرين نحو تخصيص نسبة من ميزانيات الدول المتقدمة لصالح الدول النامية، وقررت الدول المانحة تخصيص حصة من المنح للمنظمات غير الحكومية داخل تلك الدول، على أن يتم هذا الأمر تحت نظر ومتابعة دول المنظمات المتلقية.

وفي ظل تعرض تدفق موارد تمويل منظمات من مصادرها الذاتية والمحلية (الحكومية، والمجتمعية) للتذبذب صعودًا وهبوطًا بسبب العديد من العوامل، كعلاقة المنظمات نفسها بالحكومة وما تشهده من توافق أو توتر، ومعامل الثقة المجتمعي في المنظمات، وتطور الأوضاع الاقتصادية في الدولة...إلخ، بات تدبير التمويل من مصادر أجنبية أمرًا لا غنًا عنه.

إشكالية التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية

على عكس مصادر التمويل الأخرى، غالبًا ما تثير مسألة التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية جدلاً على الساحة العربية -تختلف حدته من وقت لآخر- حول مجموعة من الأمور تتعلق بأثر ذلك التمويل على روابط المنظمات المتلقية بالمجتمع، وتأثيره على برامجها، ومدي قدرتها على بناء شراكات فعلية مع الهيآت المانحة دون المساومة على استقلالها الذاتي، وكيفية تحديد أولويات التمويل، وما إذا كان ذلك يتم في إطار عملية ثابتة أم يكون قابلاً للتفاوض، وهل يعد تزايد الاعتماد على التمويل الأجنبي عاملاً إيجابيًا أم سلبيًا، وإذا كان قد أفضى إلى انتشار العديد من المنظمات الدفاعية والحقوقية فهل يحتم ذلك تأييد تلك التعددية المتزايدة، أم نبذها باعتبارها تمثل تفتيتا للجهود الرامية إلى إحداث التغيير.

وعلى الرغم أن التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية ليس ظاهرة جديدة، إلا أن طبيعة المساعدات الموجهة لدول المنطقة العربية قد شهدت تغيرات ملحوظة منذ عملية أوسلو Oslo في عام ١٩٩٣م، حيث تدفقت المزيد من الأموال الأجنبية الموجهة في خدمة تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، جاء الكثير منها تحت مظلة "تحقيق الديمقراطية وبناء السلام".

وأمام شح الموارد المتاحة من ناحية، واشتراطات الجهات المانحة من ناحية ثانية، ومحاولات الحكومة تخويف المنظمات من قبول الأموال الأجنبية من ناحية ثالثة، غالبًا ما تجد المنظمات نفسها في التعامل مع التمويل الأجنبي أمام خيار من ثلاثة: الأول الحصول على التمويل الأجنبي بواسطة حكومتها الوطنية، من خلال الجهة الإدارية المختصة، وهو سلاح ذو حدين، حيث يساعد من جهة في تقليل احتمالات تعرض تلك المنظمات لحملات التشويه، إلا أنه في المقابل يهدد بتقويض استقلالية تلك المنظمات وتحولها إلى منظمة شبه حكومية. والثاني الحفاظ على وضع المنظمة وأهداف البرنامج مع مواجهة الإغلاق أو تقليص حجمها بسبب تناقص توافر التمويل "غير المقيد"، وهو الخيار الذي تتبناه عادة المنظمات الأقدم والأكثر رسوخًا، حيث تقوم على وضع أجندتها الخاصة وجمع أموالها وفقًا لذلك. والثالث قيام المنظمة المتلقية بتغيير أو تعديل برنامجها ليتناسب ومتطلبات التمويل، وهو ما قد يتم بشكل تطوعي من جانب المنظمة لتحسين فرصة حصولها على التمويل، أو بناء على إملاءات من جانب الجهة المانحة بإدخال تغييرات محددة جزئية أو حتى كلية تتوافق مع أجندتها.

إلى جانب التحدي الخاص بتدبير التمويل، تعاني المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية من مجموعة أخرى من التحديات منها ما يتعلق بالسياق السياسي والاجتماعي المحيط، والإدراك الأمني الذي يقوم على التشكيك في الأنشطة والفاعليات المدنية المستقلة عن أجهزة الدولة، باعتبارها مصدر لتهديد الأمن القومي، ومنها ما يتعلق بالإطار القانوني المنظم وفلسفته الحاكمة التي لا تؤسس لعلاقة تعاونية بين الدولة وتلك المنظمات، ومنها ما يتعلق بالقدرات والممارسات الداخلية لبعض المنظمات، التي تكشف عن وجود قدر من الفساد وافتقاد الشفافية، وغياب الممارسة المؤسساتية الداخلية، وضعف الدور الاجتماعي لمنظماته، والمرتبط بنقص كوادرها البشرية المؤهلة.

خاتمة

تتراكم الإشكاليات السابقة لتسهم بأوزان متفاوتة بدورٍ في تأطير ملامح صورة المنظمات غير الحكومية لدى الوعي الجمعي العربي، خاصة أن المصطلح نفسه لا يزال يعاني مشكلة استيعابه وهضمه ضمن منظومة مفاهيم قطاعات عريضة من النخبة والجماهير على حد سواء. حيث يرى البعض فيه مصطلحًا وافدًا لا يناسب السياق المحلي، وقد يشكك في أهدافه وينظر إلى مؤسساته باعتبارها أداة لمشروعات غربية مستترة، متحججين في ذلك بهمزات وصلها مع بعض المؤسسات الدولية، ومحتوى الأجندة التي تتبناها والتي قد تستهدف برامج عمل اجتماعية وسياسية، لا يتلاءم بعضها مع الواقع المحلي ولا تشكل مطالب ملحّة لمجموع أفراده.

ومع ذلك لا يجب أن تحول أصول المفهوم دون الاستفادة من تطبيقاته، وهو ما لا يمثل فرضًا للقيم الاجتماعية الغربية، وإنما استكشاف جوانب التقارب المفيدة لصانع القرار العربي على المستويين الرسمي وغير الرسمي. إذ لا يوفر مجرد التبني للمفهوم وصفات سحرية لحل المشكلات الاجتماعية، قدر ما يوفر شعور مشترك بالهوية، على الأقل من خلال اتفاق ضمني على الحدود التقريبية للوحدة السياسية الجامعة، باعتبار أن المواطنة وما يرتبط بها من حقوق ومسؤوليات جزء لا يتجزأ من المفهوم.

* خبير نظم سياسية-مستشار منظمة العمل الدولية

أمين عام الحلف: إيران تزعزع استقرار المنطقة ونشعر بقلق كبير من التصعيد

الاستراتيجية الجديدة للناتو: للإسهام في ضمان أمن الطاقة وحماية البنى التحتية

على الرغم من أن حلف شمال الأطلسي "الناتو" الذي تم تأسيسه في عام ١٩٤٩م، بموجب معاهدة واشنطن بين اثنتي عشرة دولة وهي دول غرب أوروبا لتصل في الوقت الراهن إلى ٢٩ بعد ضم أعضاء جدد لعضوية الحلف يعد تنظيم دفاعي إقليمي من حيث الهوية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي أتاح تأسيس تنظيمات إقليمية تنهض بدور ما في حفظ السلم والأمن الدوليين بما يتناسب مع مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها، ومن حيث الهدف حيث أن الحلف تم تأسيسه وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والتي منحت الدول فرادى أو جماعات حق الدفاع الشرعي عن النفس، على الرغم من ذلك فإن عمل الحلف قد تجاوز النطاق الجغرافي لدوله الأعضاء، إلا أن ذلك لا يعني أنه قد أضحى "شرطي العالم" فللحلف أسس للتدخل في الأزمات الإقليمية خارج أراضيه ترتبط إما بحالة التوافق داخل الحلف أو وفقاً لطبيعة كل أزمة على حدة، **ويثير ذلك أربعة تساؤلات رئيسية:**

أولها: ما هو الأساس القانوني لنشأة حلف الناتو وتأثيره على تدخل الحلف في الأزمات خارج أراضي دوله الأعضاء؟

وثانيها: ما هي السوابق التاريخية لتدخل الحلف في الأزمات العربية وأسس ذلك التدخل؟

وثالثها: ما هو دور حلف الناتو تجاه الأزمات الإقليمية الراهنة؟

ورابعها: هل سيكون حلف الناتو طرفًا في حرب إقليمية محتملة؟

د. أشرف محمد كشك

أولاً: الأساس القانوني لنشأة حلف الناتو وتأثيره على تدخل الحلف في الأزمات خارج أراضي دوله الأعضاء

أنشئ حلف شمال الأطلسي "الناتو" بموجب معاهدة واشنطن في الرابع من أبريل عام ١٩٤٩م، بين اثنتي عشرة دولة "دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية" ليزداد عدد الدول الأعضاء في الوقت الراهن إلى ٢٩ دولة، تلك المعاهدة التي تتضمن أربعة عشر مادة أهمها على الإطلاق المادة الخامسة والتي تنص على "توافق الأطراف على أن الهجوم المسلح على أي منها أو أكثر في أوروبا أو أمريكا الشمالية يعد هجوم عليها جميعًا وبالتالي فإنها توافق في حال وقوع مثل هذا الهجوم على أن يساعد كل منها بموجب حق الدفاع عن النفس الذي تقره المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة، الطرف أو الأطراف المهاجمة باتخاذ أي إجراء تراه ضروريًا على الفور على نحو منفرد أو بالتنسيق مع الأطراف الأخرى بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لاستعادة أمن منطقة شمال الأطلسي والمحافظة عليه، وسيبلغ مجلس الأمن على الفور بأي هجوم مسلح كهذا وبكل التدابير المتخذة نتيجة ذلك ويوضع حد لهذه التدابير عندما يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية لاستعادة السلام والأمن الدوليين والمحافظة عليهما"، وربما يكون نص تلك المادة معروفًا للعديد من الدارسين والمهتمين بسياسات حلف الناتو إلا أنها **تثير ملاحظات ثلاث:**

الأولى: أن الحلف يجسد مفهوم الأمن الجماعي لعدة دول تقع في إقليم جغرافي واحد بما يعنيه ذلك أنه يعتبر جيش موحد لتلك الدول.

والثانية: أن هناك ركيزة قانونية دولية لنشأة الحلف وهي مضامين الفصل الثامن من ميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي أتاح للدول تأسيس منظمات أمن إقليمي على غرار الحلف أو جامعة الدول العربية أو ما يمكن أن نسميه منظمات أمن دون الإقليمي "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" كونه أنشئ بدوره وفقًا للمادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية والتي نصت على "لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد فيما بينها من الاتفاقات

ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض، والمعاهدة والاتفاقات التي سبق أن عقدتها أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أي دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين".

والثالثة: أن الحلف كتنظيم إقليمي دفاعي يمكنه التحرك للدفاع عن أحد أو بعض دوله الأعضاء حال تعرضها للاعتداء إلا أن الأمر لم يترك على عواهنه وإنما يتعين أن يبلغ الحلف مجلس الأمن وهو الجهة الدولية الوحيدة المعنية بحفظ الأمن والسلم الدوليين بكافة الإجراءات التي اتخذها الحلف إلى أن ينهض المجلس بالمهمة ذاتها، إلا أنه بالنظر إلى أنه لا يوجد لدى المنظمة الأممية جيش دولي فإن الحلف دائمًا ما يضطلع بتلك المهمة استنادًا إلى قرارات أممية كما سيلي تفصيله لاحقًا، ففي رد على سؤال لأحد مسؤولي الحلف مفاده لماذا يتدخل الحلف في النزاعات الدولية ؟ قال "لأن الحلف لديه جيش عالمي أما المنظمة الأممية فلا جيش لديها".

ومع أهمية تلك النصوص القانونية لجهة تفسير أسس نشأة الحلف وعلاقته بمنظمة الأمم المتحدة تجدر الإشارة إلى أمرين مهمين للغاية:

الأمر الأول: الخطأ الذي تقوم العديد من الكتابات بالترويج له من أن حلف الناتو قد أنشئ ضمن حقبة الحرب الباردة ردًا على حلف وارسو حيث أن الأخير أنشئ عام ١٩٥٥م، صحيح أن حلف الناتو كان الأداة الأساسية للمعسكر الغربي ضمن صراعه مع نظيره الشرقي إبان حقبة الحرب الباردة بيد أن نشأة حلف الناتو ذاته قبل وارسو بست سنوات وكان انعكاسًا للرغبة المشتركة لدول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية في إيجاد هوية أمنية مشتركة لتلك الدول.

الأمر الثاني: ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بسابقه وهو مع أن ميثاق الحلف كان-ولايزال- هو المحدد الأساسي لعمله إلا أن المرونة والتكيف كانتا السمتين الرئيسيتين لسياسات حلف الناتو والذي وجد ذاته أمام كم هائل من التساؤلات والانتقادات في أعقاب انتهاء الحرب الباردة حول جدوى استمراره مع أن نشأته لم تكن مرتبطة بها بالضرورة على نحو ما أسلفت إلا أن المتتبع لسياسات الحلف يلاحظ قدرته على التكيف مع نتائج حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة سواء من خلال سعي الحلف لتأسيس شراكات شملت ٥٥ دولة من دول العالم، أو إصدار ما سمي "المفهوم الاستراتيجي الجديد" والذي يصدر كل عشر سنوات، صدر الأخير عام ٢٠١٠م، وهو عبارة عن ميثاق أمني رفيع المستوى يخضع للدراسة والنقاش في جلسات مطولة سواء بين أعضاء الحلف أو مع الشركاء حول العالم ويتضمن تحديد أهم التحولات التي طرأت على التهديدات الأمنية التي تواجه دول الحلف والشركاء وكيفية مواجهتها وهو بهذا المعنى يتكامل مع الميثاق المنشئ للحلف ولا يتناقض معه بما يعطي الحلف مرونة وقدرة على التأقلم مع البيئة الأمنية العالمية سريعة التحول والتغير.

ثانيًا: السوابق التاريخية لتدخل الحلف في الأزمات العربية وأسس ومحددات ذلك التدخل

على الرغم من وضوح ميثاق الحلف وخاصة المادة الخامسة منه التي جعلت تدخل الحلف قصرًا على رد عدوان يقع ضد دولة أو أكثر من دوله الأعضاء، فإن ذلك لم يكن بالضرورة هو مسار سياسات الحلف على أرض الواقع بما يعنيه ذلك من أنه من الخطأ وضع قاعدة عامة لحالات تدخل حلف الأطلسي في الأزمات التي تقع خارج أراضي دوله الأعضاء، وقبيل الخوض في تلك النقطة من الأهمية بمكان إيضاح شروط تدخل الحلف في الأزمات ويتمثل **أولها:** في ضرورة أن يكون هناك إجماع بين الدول الأعضاء بشأن ذلك التدخل حيث يتعين أن توافق كافة الأعضاء على أن أزمة ما تمثل تهديدًا للمصالح الجوهرية للحلف، **وثانيها:** أن يكون هناك قرار أممي كغطاء قانوني لذلك التدخل، صحيح أنه كانت هناك أزمات قد أثارت جدلاً بشأن مشروعية تدخل الحلف مثل أزمة كوسوفو، فخلال احتدام تلك الأزمة قالت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك "أنه لا يمكن انتظار اتخاذ قرار من مجلس الأمن للتدخل، إن حلف شمال الأطلسي من شأنه أن يتمتع بصلاحيات حفظ الأمن والسلم الدوليين ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وذلك بالتنسيق مع الأمم المتحدة قدر الإمكان"، **وثالثها:** وهو ليس ضروريًا بدرجة كبيرة ولكنه يرتبط بإمكانية تقدم الدولة المعنية بطلب للحلف للتدخل وما يتطلبه ذلك من مناقشة القدرات المتاحة والمطلوبة لذلك التدخل.

فهل يعني ذلك أن تدخل الحلف ظل مرتهنًا بتلك الشروط؟ واقع الأمر أن حالة التدخل الأطلسي الأولى تجاه أزمات المنطقة العربية كانت خلال الأزمة الليبية عام ٢٠١١م، إلا أن ذلك لا يعني أن الحلف ظل بعيدًا عن مواجهة تهديدات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي فقد لعبت القوى الكبرى في الحلف دورًا رئيسيًا في تأمين ناقلات النفط الخليجية إبان الحرب العراقية-الإيرانية

تضمنت معاهدة تأسيس "الناتو": توافق الأطراف على أن الهجوم المسلح على أي منها أو أكثر يعد هجوم عليها جميعًا

للحلف قدرات عسكرية ضاربة لتنفيذ أي مهمة عسكرية ضرورية للحفاظ على مصالح الدول الأعضاء

في الثمانينيات فيما عرف "بتحالف الراغبين"، كما شاركت القوى الرئيسية في الحلف في حرب تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١م، من الغزو العراقي، ولكن خلال هاتين الحالتين لم يتدخل الحلف كمنظمة، إذ كانت حالة التدخل الأولى بوصفه منظمة خلال الأزمة الليبية عام ٢٠١١م، والذي أرجعه مسؤولو الحلف لمرجعية قانونية دولية تمثلت في قراري مجلس الأمن رقمي ١٩٧٠ و١٩٧٣م، بشأن الحالة الليبية وكان مضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية، فضلاً عن قرار الجامعة العربية رقم ٧٢٩٨ بتاريخ ٢ مارس ٢٠١١م، بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف، وعلى الرغم من ذلك فقد أثار تدخل الحلف في ليبيا حالة كبيرة من الجدل الذي اتخذ طابع قانوني بدرجة ما ومفاده باختصار ثلاث نقاط: الأولي مع أن مضمون القرارات المشار إليها هو "فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة"، فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي، الثانية: لم تشر قرارات مجلس الأمن إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها"، أما النقطة الثالثة وهي الأهم: ما روجت له العديد من الكتابات من أن الجامعة العربية قد منحت لحلف الناتو "شرعية التدخل العسكري في ليبيا" وهو أمر ليس صحيحًا ولكن في بعض الأزمات تلجأ الجامعة العربية بوصفها تنظيمًا فرعيًا للمنظمة الأم وهي الأمم المتحدة وعلى نحو خاص

ساهمت القوى الكبرى بالحلف في تأمين ناقلات النفط الخليجية إبان الحرب العراقية-الإيرانية ضمن "تحالف الراغبين"

مجلس الأمن للمطالبة باتخاذ ما يراه ضروريًا لحفظ السلم والأمن الدوليين وقد كان نص قرار مجلس الجامعة واضحًا في هذا الشأن وقد اعتبره حلف الناتو دعمًا إقليميًا وهو ما أشار إليه الأمين العام لحلف الناتو بالقول "تحرك الناتو ضد النظام الليبي كان بمقتضى تفويض قوي من مجلس الأمن ودعم واضح من دول المنطقة، وهو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى".

وقد أثار تدخل الحلف في ليبيا الكثير من الجدل ليس فقط بشأن تدخل الحلف خارج أراضي دوله الأعضاء بل في مسألة قرار الحلف التدخل في أزمة ما والعزوف عن أزمة أخرى ومنها على سبيل المثال الأزمة السورية وهو الأمر الذي حدا بالأمين العام لحلف الناتو لكتابة مقال مطول لإيضاح فكرة التدخل ذاتها وأسس ذلك التدخل، ولم تكن الأزمة الليبية هي المرة الأولى التي تثار فيها تلك التساؤلات بل تجاه القضية الفلسطينية وهو ما أوضحه مسؤولو الحلف أيضًا بأن تدخل الحلف تجاه ذلك الصراع يظل مرتهنًا بشروط ثلاثة الأول: أن يكون التدخل وفق قرار من مجلس الأمن، والثاني: مشاركة الأطراف المعنية بالشرق الأوسط في ذلك الأمر، والثالث: أن يكون دور الحلف ضمن المراحل النهائية لهذا الصراع والتي تتضمن تأسيس دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ثالثًا: دور حلف الناتو تجاه الأزمات الإقليمية الراهنة

مع التسليم بالشروط التي حددها مسؤولو الحلف للتدخل في الأزمات فإن ذلك لا يعني أن الحلف ظل بعيدًا عن الأزمات الإقليمية الراهنة دون أن يعني ذلك بالضرورة التدخل العسكري المباشر وذلك لسبب مفاده أن منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي يحظى فيها الحلف بشراكتين مهمتين وهما مبادرة الحوار المتوسطي عام ١٩٩٤م، مع سبع دول متوسطية وهي تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والأردن ومصر وإسرائيل، ومبادرة استانبول عام ٢٠٠٤م، والتي انضمت إليها أربع دول خليجية وهي الكويت والبحرين والإمارات وقطر بينما ظلت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج إطار تلك المبادرة، ومن ثم فإن المستجدات الأمنية التي شهدتها دول الجوار الإقليمي لمنطقة الخليج العربي قد فرضت تحديات أمنية سواء من داخل المنطقة من خلال عدم قدرة دول الجوار السيطرة على كامل أراضيها ومن إتاحة الفرصة لنمو الميلشيات المسلحة لاستهداف المصالح الحيوية لدول المنطقة والعالم، بالإضافة إلى التهديدات الإيرانية، واستمرار تهديد الجماعات الإرهابية، فضلاً عن تغير المشهد الاستراتيجي الإقليمي مع التدخل الروسي في الأزمة السورية عام ٢٠١٤م، الأمر الذي رآه حلف الناتو تحديًا هائلاً حيث أدى ذلك التدخل إلى توحيد قوسي التهديدات التي تواجه الحلف سواء على الجبهة الشرقية "أوكرانيا" والجبهة الجنوبية "سوريا" وهو ما أشار إليه أحد مسؤولي الحلف في أعقاب التدخل الروسي في الأزمة السورية بالقول "اعتدنا الحديث عن التهديد الشرقي والتهديد الجنوبي ولكن الجبهتين تشابكتا الآن" وجميعها تهديدات رأى مسؤولو الحلف أنها تمثل تهديدًا لمصالح الأعضاء والشركاء على حد سواء.

وتأسيسًا على ما سبق فقد عمل الحلف على مسارين متوازيين **المسار الأول:** تجاه دول الخليج من خلال تعزيز الشراكة مع دول مبادرة اسطنبول من خلال افتتاح المركز الإقليمي للحلف في عام ٢٠١٧م، بدولة الكويت والذي يستهدف تقديم دورات تدريبية متخصصة في مجالات الأمن الإلكتروني وإدارة الأزمات وأمن الطاقة والحوادث والطوارئ الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتخطيط للطوارئ المدنية وهي مجالات مهمة للغاية وتلبي بعض الاحتياجات الأمنية لدول الخليج أعضاء مبادرة اسطنبول.

أما المسار الثاني: فهو المسار الإقليمي: فقد كان للحلف دور تجاه تلك الأزمات من خلال سياسة متوازنة تلتزم بميثاق الحلف من ناحية وتستجيب لواقع تلك التهديدات من ناحية ثانية ومن ذلك إعلان الحلف الانضمام رسميًا إلى عمليات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في سوريا من خلال إرسال طائرات إنذار مبكر "أواكس "والتي يمكنها مراقبة المجال الجوي على مسافات تتجاوز ٤٠٠ كم من خلال الرادارات التي تحملها على متنها ،فضلاً عن تقديم المساعدة في ضمان الاتصالات اللاسلكية بين القيادات الموجودة في الجو والبحر والأرض، بالإضافة إلى حرص الحلف على تحقيق الاستقرار في دول الجوار الإقليمي ومن ذلك الاتفاق بين حلف الناتو والحكومة العراقية عام ٢٠١٨م، على تدريب قوات الأمن العراقية وفي هذا السياق قال الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرج إن "التدريب وبناء القدرات الذي يقوم به حلف الناتو في العراق يعزز قدرة البلاد على مكافحة داعش ويكفل لها الأمن". وأضاف "أفضل سلاح لدينا في مجال مكافحة الإرهاب هو تدريب القوات المحلية"، وقال" وجود جيش عراقي أكثر فعالية يعني أن يصبح العراق أكثر أمانًا، والشرق الأوسط

أكثر استقرارًا"، والجدير بالذكر أنها لم تكن المرة الأولى التي يضطلع فيها الحلف بتلك المهمة في العراق حيث كانت هناك دورات تدريبية سابقة خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١م.

رابعًا: هل سيكون حلف الناتو طرفًا في حرب إقليمية محتملة؟

على الرغم من أن تدخل حلف الناتو في الأزمات يظل مرتهنًا بالميثاق المنشئ للحلف فإنه يجب عدم إغفال مضامين المفهوم الاستراتيجي الجديد والذي صدر بإجماع كافة أعضاء الحلف وتضمن فقرة مطولة عن تهديدات أمن الطاقة كما يلي "إمدادات الطاقة ستظل عرضة بصورة متزايدة لخطر التعطيل، ومن ثم فإنه يتعين على الحلف تطوير القدرة على الإسهام في ضمان أمن الطاقة بما في ذلك حماية البنى التحتية الحيوية للطاقة ومناطق عبورها وخطوط إمداداتها، بالإضافة إلى التعاون مع الشركاء وعقد مشاورات بين دول الحلف على أساس التقييمات الاستراتيجية والتخطيط للحالات الطارئة".

ومن ثم في ظل استهداف إيران لقطاع الطاقة سواء ناقلات النفط أو المنشآت النفطية فإن ذلك يعد تحدٍ هائل لمصالح أعضاء الحلف، فعلى الرغم من أن الحلف ظل بعيدًا عن مسار العلاقات الأمريكية-الإيرانية فإن زيادة وتيرة التهديدات لأمن الطاقة من خلال الهجوم على المنشآت النفطية التابعة لشركة أرامكو السعودية قد حدت بالأمين العام للحلف ينس ستولتنبرج للقول بأن "إيران تزعزع استقرار المنطقة بالكامل" وأضاف: "ندعو جميع الأطراف للتوقف عن تكرار مثل هذه الهجمات لأنها قد تخلف آثارًا سلبية على المنطقة بأكملها"، مشيرًا إلى أن "الحلف يشعر بقلق كبير من التصعيد".

ويعني ما سبق أن حماية أمن الطاقة هي إحدى المهام التي يضطلع بها الحلف سواء كدول كبرى فرادى أو من خلال الحلف ذاته إلا أن التساؤل هو هل يمكن أن يكون حلف الناتو طرفًا في مواجهة عسكرية إقليمية محتملة؟

ومع الأخذ بالاعتبار القيود التي تفرضها المادة الخامسة لتدخل الحلف في الأزمات فإن مسألة تدخل الحلف عسكريًا تظل مرتهنة بإجماع الدول الأعضاء والتي ربما تتباين في مواقفها تجاه إيران ومن ذلك مطالبة القائم بأعمال وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي الانضمام للتحالف البحري الذي تعمل الولايات المتحدة على تأسيسه لضمان أمن الملاحة البحرية في منطقة الخليج العربي تلك الدعوة التي لم تلق استجابة لدى أعضاء الحلف، ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها تباين أمريكي- أطلسي ففي مؤتمر ميونيخ للأمن لعام ٢٠١٩م، اقترح نائب الرئيس الأمريكي مايك بينس أن يرسل حلف الناتو قوات لتحل محل القوات الأمريكية التي كانت ستنسحب من سوريا وهو الأمر الذي لم يستجب له الحلف في الوقت ذاته، من ناحية ثانية فإن الحلف يحتاج لقرارات أممية للتدخل عسكريًا ليست بالضرورة تتضمن مطالبة الحلف بشكل صريح بهذا الشأن ولكن يمكن أن تكون على غرار القرارات الأممية التي صدرت بشأن مواجهة القرصنة قبالة سواحل الصومال وخليج عدن عام ٢٠٠٨م، والتي تضمنت حث المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية المشاركة في مواجهة ذلك التهديد وأرسل الحلف بموجبها سفنًا بحرية عالية التسليح من أجل تلك المهمة، من ناحية ثالثة فإن الحلف سيكون بحاجة إلى دعم إقليمي سواء على صعيد القرارات على غرار الحالة الليبية أو المساهمة الإقليمية في العمليات العسكرية ذاتها وجميعها قضايا ليست من السهولة بمكان، وربما يرى مسؤولو الحلف أن الخيار الأفضل هو ممارسة الضغوط وتفعيل الردع تجاه إيران استنادًا إلى الفجوة الهائلة بين القدرات العسكرية للحلف والتي تحيط بإيران من الاتجاهات كافة.

ولا يمكن الجزم بتدخل حلف الناتو من عدمه حيث تشير الخبرة التاريخية تباين أسباب وظروف حالات تدخل الحلف السابقة في أزمات خارج أراضيه مثل كوسوفو وأفغانستان وليبيا إذ تبقى لكل حالة خصوصيتها وسياقها الإقليمي والدولي، إلا أن الأمر الذي لا جدال بشأنه هو أن للحلف قدرات عسكرية ضاربة بإمكانها تنفيذ أي مهمة عسكرية يرى أنها ضرورية للحفاظ على المصالح الحيوية لدوله الأعضاء، ومن ناحية ثانية فإن هناك ما يمكن أن يطلق عليه "الخطوط الحمراء" التي يضعها الحلف ولن يسمح بتجاوزها يأتي في مقدمتها أمن الطاقة سواء بالنسبة لطرق المرور أو المنشآت النفطية، تلك القضية التي حظيت بنقاشات مطولة داخل أروقة الحلف إبان العقدين الماضيين وأسفرت عن صياغة خطط وآليات محددة لدى الحلف، بالإضافة إلى الحفاظ على توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط وذلك هو التحدي الأكبر للحلف وخاصة بعد التدخل الروسي في الأزمة السورية.

ومجمل القول أنه عند مناقشة تدخل الناتو في الأزمات التي تقع خارج أراضيه فإنه يتطلب صياغة رؤية استراتيجية تضع في الاعتبار الميثاق المنشئ للحلف والمفهوم الاستراتيجي، ومضامين شراكاته، وحالات التدخل السابقة ومدى تهديدها لمصالح الأعضاء، والأهم التطور الذي طرأ على الاستراتيجيات الدفاعية للحلف منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن، وجميعها قضايا من شأنها تفسير توجه الحلف نحو هذا الاتجاه أو ذاك.

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة" دراسات"

الاتحاد الإفريقي والعرب: شركاء في الاستعمار القديم وحلفاء في التحرر

مواقف الاتحاد الإفريقي من الأزمات العربية متفاوتة من حيث الاهتمام والآليات

تجمع دول القارة الإفريقية وجارتها من الدول العربية الكثير من الروابط التي تعبر عما أسفر عنه التقارب والتداخل الجغرافي من تأثيرات على تطور العلاقات بين الدول والشعوب في المجموعتين، حيث ساهم هذا التقارب في تدعيم العلاقات التعاونية ونبذ الخلافات بينهما، وظهرت مواقف للدعم والمساندة المتبادلة بين الجانبين خلال العديد من الأزمات، حيث لم تنحصر هذه المواقف على الدول والحكومات بل تجاوزتها إلى مواقف كانت التنظيمات الجماعية مسرحًا لها. فعلى الرغم من الانتكاسات التي أصابت تاريخ العلاقات العربية الإفريقية، مع ارتباط الدور العربي في إفريقيا بتجارة الرقيق، إلا أن التطورات السياسية في القارة الإفريقية خلال القرن العشرين قدمت فرصة ذهبية لتغيير التصورات الإفريقية عن الدور العربي في إفريقيا، فقد دعمت الدول العربية نظيرتها الإفريقية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في سعيها للتحرر من الاستعمار والسياسات العنصرية، كما أيدت تشكيل تجمعات إقليمية في القارة كان من أهمها تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣م.

د. أميرة محمد عبد الحليم

وفى المقابل حرصت الدول الإفريقية على الاهتمام بالتطورات التي يشهدها العالم العربي، ليس من قبيل محاولة الحد من التهديدات التي قد يسفر عنها التقارب والتداخل الجغرافي، في ظل وجود نصف عدد الدول العربية في القارة الإفريقية، ولكن أيضًا في إطار دعم الاستقرار في العالم العربي.

وكانت العقود الأخيرة شاهدة على الدعم والمساندة المتبادلة بين المجموعتين، حيث لعبت التنظيمات الإقليمية دورًا رئيسيًا في التعبير عن هذا الدعم، وساهمت جهود المنظمة القارية في تحديد المواقف الإفريقية من العديد من القضايا العربية، مما كان له بالغ الأثر على تقوية الروابط المشتركة بين العالم العربي والقارة الإفريقية.

حيث ساهمت مجموعة من المحددات في تفسير المواقف الإفريقية التي عبرت عنها المنظمة القارية إزاء القضايا العربية، ومن هذه المحددات طبيعة العلاقات العربية الإفريقية وتطورها عبر التاريخ، وكذلك الدور الذى لعبه القادة العرب من دول الشمال الإفريقي وفى مقدمتهم الرئيس جمال عبدالناصر في دعم القضايا الإفريقية وخاصة قضايا التحرر الوطني والتنمية و تأسيس المنظمة القارية، فلم تلعب بلدان شمال إفريقيا أدوارًا حيوية في تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية فحسب، بل لعبت أيضًا أدوارًا قيادية ومحورية في إعادة هيكلتها وبلغت ذروتها في تأسيس الاتحاد الإفريقي. كما دعمت هذه الدول إحياء التعاون العربي الإفريقي الذي من شأنه أن يؤدي إلى عقد القمة الإفريقية العربية لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك بين العالمين، وصياغة وتنفيذ خطط التنمية الإفريقية على النحو المنصوص عليه في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD)، وهي ذراع اقتصادي للاتحاد الإفريقي.

وفي هذا الإطار ظهرت مبادرات إفريقية مختلفة قادتها المنظمة القارية للتعبير عن مواقف دول القارة من العديد من القضايا العربية، حيث كان للقضايا والأزمات المشتركة نصيب متميز من هذه المبادرات، في حين لم تتخل المنظمة عن مواقفها الداعمة للقضايا العربية الكبرى وفى مقدمتها القضية الفلسطينية. وكذلك الأزمات التي شهدتها العديد من الدول العربية خلال العقد الأخير في إطار ما عرف بالربيع العربي.

لعبت بلدان شمال إفريقيا أدوارًا حيوية في تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية ودورًا قياديًا في تأسيس الاتحاد الإفريقي

ويسعى التقرير الحالي إلى محاولة البحث في أبعاد الدور الإفريقي في القضايا والأزمات العربية الراهنة، مع التركيز على هذه الأبعاد في إطار العمل الجماعي الإفريقي المشترك متمثلا في المنظمة القارية. ويمكن توضيح هذه الأبعاد فيما يلي:

أولاً – تطور الاهتمام الإفريقي بالقضايا العربية

ارتبطت إفريقيا والعالم العربي بنمط متقلب من الروابط الاقتصادية والثقافية منذ القرن التاسع الميلادي وحتى القرن العشرين. فقد لعب العرب حتى هذا الوقت دورين رئيسيين في إفريقيا: أولاً بوصفهم شركاء في الاستعباد الإفريقي حتى أواخر القرن التاسع عشر، ثم في القرن العشرين كحلفاء في التحرير الإفريقي، وخلال السنوات القليلة الماضية، قاموا ببناء هذا التحالف في إطار شراكة سياسية تهدف إلى الحفاظ على جبهة قوية. وكانت العلاقة بين العرب والأفارقة غير متناظرة إلى حد كبير، حيث عادة ما يكون العالم العربي هو المانح، وعادة ما تكون القارة الإفريقية هي المتلقي.

وتركز التعاون الإفريقي العربي في الخمسينيات والستينيات على الدعم المتبادل بين الشمال (العربي) وإفريقيا جنوب الصحراء في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية (OAU). ضد الفصل العنصري والاستعمار، في حين شهدت السبعينيات من القرن الماضي دعم دول إفريقيا جنوب الصحراء للحقوق العربية في الصراع العربي الإسرائيلي مما أدى إلى سلسلة من قطع العلاقات الدبلوماسية بين العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع إسرائيل، وعقد القمة العربية الإفريقية في عام ١٩٧٧.

كما شهدت الأمم المتحدة تنسيقًا عربيًا إفريقيًا متناميًا منذ سبعينيات القرن العشرين، تصاعد مع أحداث المنطقة بدءًا من الحرب العراقية الإيرانية، ثم الغزو العراقي للكويت، وتطورات

القضية الفلسطينية، وما شهدته الدول الإفريقية من تداعيات انهيار النظام الدولي.

فقد احتلت القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي نقطة محورية في العلاقات العربية الإفريقية حتى مطلع تسعينيات القرن العشرين حيث برزت قضايا جديدة تجمع الجانبين، وتغير الموقف الإفريقي تبعًا لقوة الموقف العربي دوليًا وإقليميًا، وموقف الدول العربية من القضايا الإفريقية، وكذلك نصيب القارة الإفريقية من المساعدات والمعونات العربية.

فبينما اتسمت حقبة السبعينيات بالتأييد الإفريقي للقرارات الأممية المؤيدة للحق الفلسطيني، وقطعت كثير من الدول الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل، تغير هذا الموقف بدءًا من أواخر السبعينيات بسبب الانقسام العربي، واختلال التوازن على الصعيد الدولي لغير مصلحة الدول العربية.

ومع بداية عقد التسعينيات تصاعدت أهمية قضايا أخرى مثل الموقف من الغزو العراقي للكويت، والعلاقة بإيران، والموقف الإفريقي من قضايا مثل اتفاقيات التجارة الدولية وقضايا التسلح النووي في الشرق الأوسط. فقد أيدت الدول الإفريقية قرارات مجلس الأمن التي أصدرها بشأن الحرب العراقية الإيرانية، وإن كانت آثرت الحياد الإيجابي من حيث الممارسة الواقعية العملية، داعية إلى تسوية الصراع بالطرق السلمية والمحافظة على العلاقات بين الدولتين. وتكرر هذا الموقف مع الغزو العراقي للكويت، فأيدت الدول الإفريقية القرارات الأممية الرافضة للغزو، مع فرض الحظر العسكري على العراق والمقاطعة الاقتصادية له، إلا أن الدول الإفريقية لم تشارك بقوات التحالف الدولي لتحرير الكويت سوى النيجر (٦٠٠ فرد) والسنغال (٥٠٠ فرد).

كما رفضت الدول الإفريقية الغزو العراقي ومبرراته وبادرت منظمة الوحدة الإفريقية وكذلك عدد من الدول الإفريقية منذ اليوم الأول للغزو ، إلى إصدار بيانات، تعبر عن هذا الرفض، حيث أصدرت المنظمة القارية بيان في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، لإدانة الغزو العراقي للكويت، حيث تضمن هذا البيان إدانة للغزو باعتباره يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي ويشكل تهديدًا إضافيًا لوضع السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وطالبت المنظمة الحكومة العراقية بانسحاب قواتها الفوري من كافة الأراضي الكويتية، على أن يعمل الطرفان على تسوية نزاعهما بالوسائل السلمية . كما ناشدت المنظمة الجماعة الدولية باللجوء إلى كافة الوسائل التي تملكها من أجل الحفاظ على سيادة الكويت ووحدته الإقليمية.

وفيما يتعلق بقضية التسلح النووي بمنطقة الشرق الأوسط، والمساعي الدولية لجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية فيلاحظ وجود توافق عربي إفريقي بشكل عام إزاءها .كما أدان الاتحاد الإفريقي، مع جميع أعضائه وقتها الـ ٥٢، الغزو الأمريكي للعراق، وكانت غينيا والكاميرون وأنجولا قد حصلت على مقاعد في مجلس الأمن، وفي خضم محادثات التبرعات المالية الأمريكية كان من المحتمل أن تصوت بالموافقة على قرار الأمم المتحدة للحرب ضد العراق، ولكن رفضت الدول الإفريقية هذا الغزو. ووردت احتجاجات كبرى في عدد من العواصم والمدن الإفريقية القاهرة والإسكندرية؛ الرباط، مومباسا -كينيا؛ مقديشو -الصومال؛ نواكشوط - طرابلس؛ ويندهوك - ناميبيا؛ جوهانسبرغ وكيب تاون - جنوب إفريقيا.

ثانيًا – القضايا العربية الراهنة والدعم الإفريقي

عبر اتجاه القادة الأفارقة لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عن حاجة الدول الإفريقية للوحدة والتكتل في مواجهة الأطماع الخارجية، بإقامة تنظيم قاري يدافع عن مصالح دول القارة الإفريقية بأكملها ويعمل على تحقيق الاستقرار بين أرجائها، على أن يضمن هذا التنظيم تنفيذ المبادئ التي توافقت حولها كافة الدول الإفريقية بعد سنوات من الاستعمار والعنصرية، وتمكن القادة الأفارقة من تأسيس هذا التنظيم في مايو ١٩٦٣ م.

حيث عملت المنظمة القارية منذ نشأتها باعتبارها الممثل الرئيسي للمواقف الإفريقية إزاء الأزمات والقضايا في العالم، وحظيت قضايا العالم العربي على اهتمام كبير من جانب المنظمة القارية، فمن ناحية جاء هذا الاهتمام ردًا على الاستجابة العربية للقضايا الإفريقية فقد لعبت دول الشمال الإفريقي دورًا حيويًا في مساندة قضايا التحرر الوطني في إفريقيا، كما قدمت العديد من الدول العربية مساعدات اقتصادية لدعم التنمية في الدول الإفريقية، ومن ناحية أخرى، حظيت القضايا المشتركة بين الجانبين على اهتمام كبير من المنظمة القارية، وتحديدًا فيما يتعلق بالأزمات في الدول العربية الإفريقية، ومن ناحية ثالثة، سعت المنظمة القارية إلى تحديد مواقفها من القضايا والأزمات العربية تطبيقًا للمبادئ الحاكمة للميثاق والقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، ودعمًا للدور الإفريقي على المستوى الإقليمي والدولي . ومن أهم القضايا التي أولتها المنظمة القارية اهتمامها ما يلي:

١- القضية الفلسطينية

منذ نشأة المنظمة القارية في عام ١٩٦٣م، أولت هذه المنظمة أهمية خاصة للقضية الفلسطينية، واعتبرت مناهضة العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية جزءًا لا يتجزأ من مناهضة الاستعمار والعنصرية في القارة الإفريقية وفى العالم كله، فحظيت فلسطين بتمثيل دائم على أعلى مستوى في القمم الإفريقية.

وكان لهذا الدعم تأثيره على العلاقات الإسرائيلية – الإفريقية والتي تعود إلى بداية الخمسينيات من القرن الماضي؛

حيث عاشت هذه العلاقات ربيعها المزدهر حتى حرب ١٩٦٧م؛ وأدى العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن، آنذاك، إلى تغيير صورة إسرائيل، من دولة فتية ومسالمة، في نظر الأفارقة، إلى دولة قوية عدوانية وتوسعية.

وشكّلت حرب ١٩٦٧م، بداية مراجعة لدى بعض الدول الإفريقية، وبداية مسار لقطع العلاقات شمل آنذاك أربع دول فقط هي غينيا، وأوغندا، وتشاد، والكونغو برازفيل. وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م، عمدت الدول الإفريقية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بشكل جماعي بقرار ملزم صادر من منظمة الوحدة الإفريقية؛ حيث قطعت ٣١ دولة علاقتها مع تل أبيب. إلا أن بعض الدول الإفريقية بدأت في إعادة علاقاتها مع إسرائيل بشكل فردي إثر توقيع مصر وإسرائيل على اتفاقية كامب ديفيد للسلام في عام ١٩٧٨.

وكان الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، سبق خلفه محمود عباس بحضوره الدائم في قمم الاتحاد الإفريقي، كما منح الاتحاد الإفريقي فلسطين صفة دولة مراقب، في حين رفض منح إسرائيل الصفة نفسها، رغم مطالبها المتكررة بهذا الشأن، آخرها كانت من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عام ٢٠١٦م. واتخذت المنظمة القارية العديد من القرارات الداعمة للحقوق الفلسطينية، وفي معظم اجتماعاتهم، ساند القادة الأفارقة الفلسطينيين في رؤيتهم للحل النهائي للصراع على أساس مبدأ حل الدولتين، رافضين الحلول المنقوصة لدولة مؤقتة، والاعتراف بإسرائيل دولة يهودية. كما اعتبروا أن "السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى حدود يونيو١٩٦٧". فقد دعت القمة المنعقدة بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام ١٩٩٠م، الولايات المتحدة الأمريكية إلى استئناف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، لتحقيق تقدم جدي في عملية السلام في الشرق الأوسط. وعقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية. وخلال القمة الإفريقية في ديربان بجنوب إفريقيا عام ٢٠٠٢م، أعرب الاتحاد عن تضامنه الكامل ودعمه للرئيس المنتخب للسلطة الوطنية قائد الشعب الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. كما طالب الاتحاد الإفريقي حينها بالوقف الفوري للحصار الوحشي الذي يفرضه الجيش الإسرائيلي على الرئيس عرفات في رام الله. ودعا القادة الأفارقة إلى تصعيد الجهود الدولية والمساعدة لإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية التي دمرها الجيش الإسرائيلي.

وفي عام ٢٠١٣م، خلال القمة الحادية والعشرين للاتحاد الإفريقي في إثيوبيا، رحب القادة الأفارقة بقرار الجمعية العامة

للأمم المتحدة منح دولة فلسطين صفة "المراقب غير العضو" بالمنظمة الدولية، ومنح الاتحاد الإفريقي فلسطين مركز مراقب، معربًا عن دعمه للنضال الفلسطيني من أجل إقامة دولة مستقلة قابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية. كما رفض الاتحاد الإفريقي استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو على هامش زيارته العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ضمن جولته الإفريقية في يوليو ٢٠١٦ م. ومنذ عام ٢٠١٣م، كان الرئيس الفلسطيني محمود عباس يخاطب الاتحاد، وهي خطوة تعتبرها إسرائيل خطأ كبيرًا لأنها تحتاج إلى دعم الدول الإفريقية الـ ٥٤ لدفع أجندة التوسع الخاصة بها في الأراضي الفلسطينية.

وفي ختام قمته الـ٢٩ في أديس أبابا في يوليو ٢٠١٧م، ناشد الاتحاد الإفريقي جميع الدول الامتناع عن أي إجراء من شأنه تقويض الحل النهائي القائم على حل الدولتين، خصوصًا نقل السفارات أو البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس المحتلة. ودعا إلى إقامة دولة فلسطينية في حدود يونيو ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية؛ تطبيقًا لمبدأ حل الدولتين، وقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وأكد أن كل المستوطنات المقامة في الضفة الغربية والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان "غير شرعية"، داعيًا مجلس الأمن إلى تحمل مسئولياته في توفير الحماية للشعب الفلسطيني الأعزل من آلة بطش الاحتلال، تطبيقا للقوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وأعرب عن رفضه الحصار البري والبحري المفروض من قبل إسرائيل على غزة، ما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني بالقطاع، وطالب برفع جميع القيود المفروضة عليه فورًا. وفي القمة نفسها، طالبت الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بمقاطعة البضائع والسلع التي يتم إنتاجها وتصديرها من المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

كما أصدر الاتحاد الإفريقي بيانًا في ديسمبر ٢٠١٧م، أدان فيه القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وأكد خلال البيان أن هذا القرار يفاقم من التوترات في منطقة الشرق الأوسط وغيرها، ويزيد من تعقيد المساعي الرامية لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وأكد على تضامن الاتحاد الإفريقي مع الشعب الفلسطيني ودعمه في سعيه المشروع لإقامة دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

٢- أزمات التحول الديمقراطي

مثلت التطورات التي شهدتها الدول العربية مع نهاية عام ٢٠١٠م، اختبارًا حقيقيًا لقدرة الاتحاد الإفريقي على تحقيق الأهداف التي تأسس من أجلها وفى مقدمتها نشر الاستقرار والأمن بين ربوع القارة، وكذلك التعامل مع القضايا العربية الإفريقية المشتركة وفقًا للمبادئ التي طورها القادة الأفارقة في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، فقد بدأت تطورات ما عرف بالربيع العربي من الشمال الإفريقي وامتدت إلى دول عربية أخرى.

وكانت الأزمة الليبية من أكثر الأزمات التي كشفت عن العديد من التحديات التي تواجه عمل المنظمة القارية في سعيها لتنفيذ مبادئها على أرض الواقع. فقد جاءت تحركات الاتحاد الإفريقي في الأزمة الليبية محاطة بعدد من الاعتبارات، التي عملت على تراجع فاعليه المنظمة القارية ودورها في استعادة الاستقرار في ليبيا، فمن ناحية، تأثرت قرارات المنظمة بالعلاقات القوية التي كانت تربط بين الرئيس معمر القذافي والقادة الأفارقة وخاصة أن الرئيس القذافي كان له دور ريادي في تأسيس الاتحاد الإفريقي، ولعبت ليبيا في عهده دورًا حيويًا على مستويات عدة. ومن ناحية ثانية، اصطدمت المنظمة القارية بأن التطورات التي تشهدها دول الشمال الإفريقي وغيرها من الدول العربية تتناقض مع أحد المبادئ المهمة للمنظمة وهي رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

وفى إطار هذه الاعتبارات ظل الاتحاد الإفريقي يعاني من الاتهام بأن أعماله في ليبيا كانت مدفوعة بالرغبة في حماية نظام العقيد القذافي، وأنه عمل على تأخير الاعتراف بالسلطات الليبية الجديدة لإجبارها على إدراج مؤيدي الزعيم الليبي السابق في الحكومة الجديدة، في الوقت الذي حرصت فيه الدول الغربية على استبعاد الاتحاد الإفريقي من كافة الفاعليات الخاصة بتسوية الأزمة الليبية. وفى يناير عام ٢٠١٦م، أعلن الاتحاد الإفريقي في قمته السنوية في أديس أبابا عن تبنيه مجموعة من الخطوات بشأن الملف الليبي منها تشكيل مجموعة إقليمية لمساعدة ليبيا في تشكيل حكومة وحدة وطنية، وكذلك مساعدتها في مواجهة تنامي تنظيم "الدولة الإسلامية"، وتضم تلك المجموعة في عضويتها خمسة رؤساء دول.

كما قام الاتحاد الإفريقي بتعيين دبليتا محمد دبليتا (رئيس وزراء جيبوتي السابق) مبعوثًا خاصًا للاتحاد إلى

عقب حرب أكتوبر قطعت ٣١ دولة إفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بشكل جماعي بقرار ملزم من منظمة الوحدة الإفريقية

ليبيا، ثم أعقبه تعيين الرئيس التنزاني السابق "جاكي كيكويتي" في المنصب نفسه. وفي بيان صدر عقب اجتماع وزاري نظّمه المغرب على هامش الاجتماعات الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، أبدى مجلس السلم والأمن الإفريقي قناعته بضرورة الانخراط الفعلي والعاجل للاتحاد الإفريقي في البحث عن حل سياسي دائم للأزمة في ليبيا. ولذلك، أعرب المجلس عن دعمه "تعيين مبعوث مشترك للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة إلى ليبيا".

أما الأزمة اليمنية وهي تعبر عن أزمة عربية لها تأثيراتها على الجانب الإفريقي بحكم الجوار الجغرافي وكذلك الروابط التاريخية والثقافية بين اليمن ودول إقليم شرق إفريقيا، يضاف إلى ذلك أن مشاركة العديد من الدول الإفريقية وانخراطها في الحرب الدائرة في اليمن منذ عام ٢٠١٥ م، يعكس اهتمامًا إفريقيًا بدعم أحد أطراف الصراع في مواجهة الطرف الآخر، هذا فضلًا عن ما تسببت فيه هذه الحرب من زيادة التدافع والتسابق لبناء القواعد العسكرية في دول القرن الإفريقي، وعلى الرغم من كون اليمن تعد أول عضو عربي مراقب في الاتحاد الإفريقي إلا أن المنظمة القارية لم تصدر قرارات جماعية ذات أهمية تعبر عن موقفها من الأزمة اليمنية وتركت تقدير الموقف الإفريقي للدول الأعضاء بصورة فردية. في الوقت الذي اقترح بعض الباحثين اليمنيين انسحاب الدول الإفريقية وعدم مساندتها للتحالف العربي قد يسهم في تسوية الأزمة في اليمن.

وفيما يتعلق بالأزمة السورية فلم تبعد مواقف الاتحاد الإفريقي عن الشجب والتنديد بالأوضاع الإنسانية التي يعاني منها الشعب السوري منذ سنوات، وقد أصدر الاتحاد الإفريقي بيانًا في أبريل ٢٠١٨م، أدان فيه بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي. وأن أي رد على هذه الأفعال يجب أن تستند إلى أدلة لا تقبل الجدل يجمعها كيان مختص ومستقل وذو مصداقية ويمتثل امتثالاً صارمًا للقانون الدولي، بما في ذلك أولوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فقد "عانى الشعب السوري طويلا. في مواجهة هذا الوضع المؤلم، فإن مسار العمل الوحيد المعقول هو تكثيف الجهود الدولية لإيجاد حل سياسي دائم قائم فقط على مصالح الشعب السوري واحترام السلامة الإقليمية لسوريا".

كما باشر الاتحاد الإفريقي عن قرب التطورات التي شهدتها الاحتجاجات خلال الشهور الأخيرة في كل من السودان والجزائر، حيث لعب الاتحاد دورًا حيويًا من خلال ممثله في تسوية مشكلات الاحتجاجات في السودان في حين لم يظهر هذا الدور بعد في التطورات في الجزائر، فكان الاتحاد الإفريقي

راعيًا لاتفاق تقاسم السلطة الذي تم توقيعه في السودان في أغسطس الماضي.

٣ - الأزمة القطرية

مع تصاعد الأزمة الدبلوماسية التي ضربت منطقة الخليج، حيث اتجهت أربع دول عربية إلى قطع علاقاتها مع قطر منذ ٥ يونيو ٢٠١٧م، مما أدى إلى عزلتها عن جيرانها الذين يتهمونها بدعم الجماعات الإرهابية.

أصدرت مفوضية الاتحاد الإفريقي بيان في يوم الجمعة ١٦ يونيو ٢٠١٧م، أكدت خلاله أنه على أعضاء مجلس التعاون الخليجي، على سبيل الاستعجال، إشراك بعضهم البعض من خلال الحوار للتوصل إلى حل سريع للأزمة.وقال البيان إن رئيس الاتحاد الإفريقي، السيد موسى فكي، بينما يعرب عن قلقه إزاء هذه التطورات يؤكد أنه إذا لم تتم معالجة هذا الصدع بسرعة، فقد يكون له تأثير سلبي سياسي وأمني وإنساني على دول الخليج والقارة الإفريقية وعلى السلام والاستقرار الدوليين. حيث برزت الآثار الأمنية للأزمة في منطقة القرن الإفريقي في عودة التوتر الحدودي بين إريتريا وجيبوتي. وزعمت جيبوتي أن إريتريا قد بدأت في نشر قوات إلى منطقة متنازع عليها في انتهاك للقانون الدولي. تم إخلاء المنطقة المعنية من قبل القوات القطرية في أعقاب دعم جيبوتي للمملكة السعودية.

ودعت إثيوبيا والصومال إلى الحوار للمساعدة في حل هذا المأزق، لكن معظم الدول الإفريقية دعمت المملكة وحلفاءها. واتخذت مصر وموريتانيا والسنغال وتشاد والحكومة الشرقية في ليبيا وكذلك الجابون موقفًا مؤيدًا للسعودية والإمارات والبحرين. كما أعلن المغرب أنه سيرسل مساعدات غذائية إلى قطر التي قطعها الجيران. كما تم حظر شركات الطيران التابعة لها من استخدام المجال الجوي للجيران، كما تم حظر الجزيرة.

وأعرب الرئيس الغيني، ألفا كوندي، عن استعداده قيادة جهود الوساطة في الموقف بصفته رئيس للاتحاد الإفريقي خلال عام (٢٠١٧). كما دعا كوندي في كلمة لدى افتتاح القمة الإفريقية التاسعة والعشرين، التي عقدت في يوليو ٢٠١٧م، في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، إلى ضرورة أن تتحدث الدول الإفريقية بصوت واحد بشأن الأزمة الخليجية. وشدد في كلمته، التي حضرها أكثر من ٢٠ رئيس دولة وعدد من نواب الرؤساء الأفارقة، على ضرورة إنهاء الأزمة الخليجية بشكل سلمي. كما أجرى اتصال مع أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أعرب خلاله عن دعمه لمساعي أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الرامية إلى حل الأزمة عبر حوار بناء بين جميع الأطراف قائم على الجهود الدبلوماسية.

ثالثًا – استنتاجات

وأخيرًا يمكن القول، أن المنظمة القارية في إفريقيا ممثلة في الاتحاد الإفريقي كان لديها الكثير من الأهداف على مستوى دول القارة وأقاليمها المختلفة، كما أنها تواجه العديد من التحديات في إطار عملها وتنفيذ مبادئها، في الوقت الذي تعاني فيه العديد من الدول الإفريقية من تفجر الصراعات الداخلية، وما تسفر عنه من تداعيات مادية وإنسانية، هذا فضلاً عن انتشار الفساد والتنافس الدولي والإقليمي على ثروات القارة.

ولذلك جاءت مواقفها فيما يتعلق بالقضايا والأزمات العربية متفاوتة من حيث درجة الاهتمام وآليات التحرك، وتركزت المواقف على القضايا والأزمات التي تخص الدول العربية الإفريقية بل تحملت على عاتقها أزمات بعينها ولعبت فيها أدوارًا بارزة تتجاوز الموقف العربي منها، وفى هذا الإطار تبرز الأزمة الصومالية، وكذلك معالجة الاحتجاجات الأخيرة في السودان، والاهتمام بلعب دور حيوي في الأزمة الليبية.

وفى المقابل تعاملت المنظمة القارية بصورة أقل اهتمامًا مع الأزمات العربية الأخرى وخاصة الأزمات الجديدة مثل الأزمة السورية والتطورات في العراق على الرغم من الدعم الذي كان العراق يقدمه للدول الإفريقية في الماضي.

في حين ظلت الثوابت الإفريقية قائمة إلى حد بعيد فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي والحقوق الفلسطينية، حيث ترتبط هذه الثوابت بمراحل الكفاح الإفريقي في مواجهة الاستعمار والعنصرية، إلا أن هذه الثوابت لم تمنع عددًا من الدول الإفريقية من تطوير علاقاتها مع إسرائيل والاستفادة من الاستثمارات والتعاون مع هذه الدولة خلال السنوات الأخيرة، كما تركت المنظمة الأزمة اليمنية للمواقف الفردية للدول الإفريقية دون أن تحرص على اتخاذ موقف جماعي من هذه الأزمة. وجاء الاهتمام الإفريقي بالأزمة القطرية كنتاج لما أسفرت عنه هذه الأزمة من تداعيات سلبية داخل الدول الإفريقية، وكانت المشكلات التي واجهتها الصومال مثالًا واضحًا على هذه التداعيات، حيث تحول إقليم شرق إفريقيا وأجزاء أخرى من القارة إلى ساحة لتصفية الحسابات بين الدول العربية.

* خبيرة الشؤون الإفريقية ومدير تحرير مجلة "مختارات إيرانية" بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - القاهرة

أسباب كراهية المنظمات غير الحكومية الغربية لدول الشرق الأوسط

ما استعصى على الغرب لتحقيق مصالحه في المنطقة قامت به "المنظمات" بأقل تكلفة

مع تسارع وتيرة العولمة منذ العقود الثلاثة الماضية مدفوعة بالثورة المتواصلة في عالم الاتصالات والتكنولوجيا، التي لا يخفى على أحد تأثيراتها على مختلف أوجه الحياة الإنسانية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ومساهمتها في إعادة تشكيل وهندسة المجتمعات محليًا ودوليًا، ظهرت قوى مجتمعية جديدة فاعلة تتدخل على مختلف الأصعدة محليًا، داخل الدول، بحيث أضحت منافسًا للدور التقليدي للدول والحكومات. ودوليًا من خلال المساهمة والتأثير في تشكيل السياسات العامة على مستوى العالم. ولعل أحد أبرز مظاهر هذه القوى الجديدة، الدور الذي أصبحت تلعبه منظمات المجتمع المدني، خاصة الدولية منها، والتي عادة ما تعرف بالمنظمات غير الحكومية. وإن كان يجب الاعتراف بأن مصطلحات وتعابير مثل "المنظمات غير الحكومية"، و "منظمات المجتمع المدني"، وغيرها من التسميات، أضحت عناوين أقرب إلى التداخل والغموض، منه إلى التحديد والوضوح.

د. توات عثمان

تقوم المنظمات غير الحكومية بأدوار متنوعة داخليًا وخارجيًا في مختلف دول العالم. وكان الدور الإغاثي والإنساني والتنموي والبيئي، أقلّ عرضة للتجاذبات والاختلافات، إلاّ أن الدور السياسي والأمني لهذه المنظمات، خاصة تحت ذرائع نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، أثار الشكوك والتساؤلات في كثير من الأحيان. واتضّحت هذه الإشكالية أكثر في المناطق التي شهدت نزاعات حادة، خاصة تلك التي أخذت شكل الحروب الأهلية، أو تلك التي كان يمكن أن تقلب موازين القوى، محليًا أو إقليميًا أو دوليًا.

وإن كانت ظاهرة نشوء المنظمات غير الحكومية وتطورها، في البداية كانت مقتصرة على الدول الغربية، إلا أن سرعة تمدد أنشطتها على الساحة الدولية وتدخلاتها، التي عادة ما تكون انتقائية. تثير الكثير من التساؤلات حول أهدافها الحقيقية. بل أبعد من ذلك تتطلب البحث عن دوافعها ومن يقف وراءها، سواء من حيث التحريك أو الدعم والتمويل. كون بعض تحركات هذه المنظمات تهدد كيانات دول وسلطاتها وتهدد بتفكيك مجتمعات وإدخالها في دوامات من الصراعات والفوضى، والأمثلة كثيرة في هذا السياق. وما شهدته المنطقة العربية منذ ٢٠١١م، فيما يسمى الربيع العربي، تضمن كل هذه الاعتبارات الحسّاسة أو بعضها. لقد كان الدور السياسي والأمني لأنشطة المنظمات غير الحكومية حاضرًا بوضوح في أحداث المنطقة، وبرزت اتهامات صريحة أو ضمنية، لعدد من المنظمات غير الحكومية، بالقيام بدور تجاوز حقوق الإنسان أو الدفاع عن الحريات ومثيلاتها من عناوين ما يدعو إليه القانون الدولي الإنساني، ومبادئ حقوق الإنسان. يعزز هذا الاتجاه وقوع الشرق الأوسط في بؤرة الاهتمامات والصراعات الدولية، لذا يبدو أن ما استعصى على الدول التي لها مصالح ثقافية، تضمنه لها المنظمات غير الحكومية بأقل تكلفة وبغطاء غير مفضوح.

المنظمات غير الحكومية ودول الشرق الأوسط

في مقال للكاتب الأمريكي ستيفن كوك، في مجلة الفورين بوليسي، نشر أواسط العام ٢٠١٨م، تحت عنوان "السبب الحقيقي لكراهية الشرق الأوسط للمنظمات غير الحكومية"، يبدو أن الكاتب، وبالأسلوب المعتاد لمعظم الكتاب الأمريكيين المنحازين لتوجه معين فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، ينظر إلى نصف الكأس الفارغ. لم يحمل نفسه عناء النظر بصورة موضوعية للنصف الآخر. وبدل البحث عن إجابة للسؤال الذي طرحه، كان من الأجدر البحث في حقيقة التدخلات المزعزعة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الغربية في المنطقة، وهنا يجب أن يطرح السؤال بطريقة أخرى: ما

هي الأسباب الحقيقة لكراهية المنظمات غير الحكومية الغربية لدول الشرق الأوسط؟ لا يمكن اعتبار هذا المقال بأي حال من الأحوال ردًا حول مقال السيد كوك. لكن واقع عمل المنظمات غير الحكومية ودورها وعلاقتها المتشبعة مع بعض منظمات المجتمع المدني في الدول العربية، يتطلب البحث في هذا الواقع والبحث عن مخاطر تدخلاتها على الاستقرار السياسي والمجتمعي في الدول العربية.

ويرى كثير من المتابعين لقضايا المنطقة، أن انتشار المنظمات غير الحكومية في الشرق الأوسط يشير إلى محاولة خلق مجتمع مدنيّ نابض بالحياة. فالمنظمات غير الحكومية لا تترافق مع سمات "دمقرطة" المجتمع المدنيّ فحسب، بل مع الحراك الاجتماعيّ بحد ذاته كذلك، لكن يبدو أن جهدًا قليلا بذل لتتبّع أثر انتشار هذه المنظمات على ترسيخ الحركات الاجتماعية المختلفة التي تدّعي هذه المنظمات تمثيلها في هذه المنطقة. كما لم يكن ثمة تأكيد على نجاحها في حشد الجماعات المختلفة على ترسيخ حقوقها. وبالقدر ذاته، لم يتم التركيز حول كيفية تأثير وربط المنظمات غير الحكومية مع أشكالٍ أخرى من التنظيمات الاجتماعية، سواء كان ذلك على شكل اتحادات، أو أحزاب سياسية، أو حركات اجتماعية متنوعة.

تجدر الإشارة إلى أن للعديد من المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية امتدادات وصِلات، محلية وإقليمية، وعالمية. وتأخذ العلاقات بين المنظمات في هذا البلد أو ذاك، وبين المراكز والفروع الأخرى أشكالا غاية في التنوع، كأمثلة على ذلك يمكن أن نذكر شبكة المنظمات الأهلية العربية التي تضم أكثر من ٥١١ منظمة وشبكة من كل البلدان العربية، وتعمل الشبكة في مجال تدريب الكوادر العاملة في المنظمات العربية وتسعى إلى تأمين الموارد وتبادل المعلومات، وهناك شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وهي شبكة تضم في عضويتها ٣٥ شبكة وطنية ومنظمة غير حكومية في ١٢ دولة عربية، وتعمل في مجالات التنمية الاجتماعية والبيئة والمرأة وحقوق الإنسان. وقد تهدف هذه الشبكات إلى القيام بتنظيم حملات الضغط والتأثير في السياسات العامة ككل أو في ميادين محددة، كالتأثير مثلاً في بعض القوانين، فضلاً عن تنمية قدرات أعضائها وتمكينهم من خلال رفع تدريبهم في مجالات معينة. إن مكمن الخطر في هذا الإطار يتمثل في الصلات المشبوهة لعدة شبكات ومنظمات مدنية عربية مع فروع أجنبية خاصة ما تعلق بالتمويل. ففي مصر مثلاً، أظهر تقرير لجنة تقصي الحقائق حول تمويل منظمات المجتمع المدني، تلقي العديد منها تمويلاً أجنبيًا كمركز دراسات حقوق الإنسان الذي أسسه مجموعة من شباب حركة ٦ أبريل المثيرة للجدل، الذي تلقى مبلغًا يفوق ربع مليون دولار أمريكي (٢٦٢ ألف دولار) كتمويل من مؤسسة فريدم هاوس ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية وهيأة الوقفية الأمريكية. كما أعلنت وكالة أنباء أمريكا إن أرابيك America inarabic، أن التقرير المالي السنوي للوقف القومي الأمريكي، كشف عن قيامه بتمويل عدد من كبار المنظمات السياسية العاملة في مصر. ويعد المعهد الديمقراطي الأمريكي من أخطر المنظمات غير الحكومية التي كانت تعمل في مصر وفي كثير من دول الشرق الأوسط.

الدور المشبوه للمنظمات غير الحكومية الغربية في دول الشرق الأوسط

بعد أحداث ما سمي "الربيع العربي"، سُلّطت أضواء إضافية على المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية. ومع بروز دور هذه المنظمات على الساحة السياسية، حيث انتقلت من تقديم خدمات للمجتمع، مثل مكافحة الفقر وإقامة مشروعات خدمية وتنموية لفئات مختلفة في المجتمع، إلى دائرة الصراع السياسي. فيما قُوبلت كثير من أنشطتها بالثناء والإشادة في مجالات الإغاثة والعون الإنساني، انفتحت في المقابل صفحات نقد هذه المنظمات، من وجوه عديدة. وأمام الثناء الذي ساد فترة مديدة، تزايدت الشكوك والمخاوف من الدور السياسي والأمني لكثير من هذه المنظمات.

إن أجندة كثير من المنظمات غير الحكومية الغربية في الدول العربية (وحتى منظمات المجتمع المدني العربية ذات الارتباطات بالمنظمات غير الحكومية الغربية)، إن لم يكن أغلبها، تصدر في الواقع عن الغايات التي يريدها الممولون الدوليون وشروط الكثير من الدول ومصالحها. ولا يخفى على أحد أن هذه المنظمات تتأثر بالجهات الممولة التي تفرض عليها إتباع سياساتها و أيدلوجيتها و خدمة مصالحها. قد ثبت تلقي الكثير من هذه المنظمات أموالا من جهات أمنية بهدف زعزعة الاستقرار في الكثير من الدول العربية وفي بعض الحالات حتى اللجوء إلى العنف والتخريب. كما أظهرت العديد من التحريات والتي بثت في أفلام وثائقية، إخضاع شباب عرب لدورات حول العمل الجماعي المنظم في بدايات ما يسمى الربيع العربي.

وحتى في البحث عن شيء من الموضوعية والحياد، يلاحظ جليًا أن الصورة العامة لدور المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية واجهت منذ العام ٢٠١١م، خصوصًا اهتزازات، رغم أن هناك الكثير من المنظمات غير الحكومية التي تعمل لأهداف إنسانية نبيلة

تحركات بعض المنظمات تهدد كيانات دول وسلطاتها وتلوح بتفكيك مجتمعات وإدخالها في دوامات الصراع والفوضى

وتؤدي دورًا في التنمية، لكن قد يكون العقد الأخير شهد توظيفً مشكوكًا فيه لمنظمات غير حكومية جرى تأسيسها لتعمل لمصالح سياسية وأمنية خارجية، ولتُصدر تقارير معينة تدين هذه الدولة أو تلك، وتوجه الاتهامات إليها. وحتى بعض المنظمات التي تدعي عدم قبولها تمويلاً سياسيًا، فمنظمة العفو الدولية مثلا التي لا تقبل أي أموال من الحكومات أو الأحزاب السياسية، ولكن تقارير هذه المنظمة يتم توظيفها واستثمارها من قوى ودول معينة. ومن اللافت للنظر أنه يجري في وقت من الأوقات ما يشبه هجوماً منظماً وكثيفاً من عشرات المنظمات غير الحكومية على بلد ما، والترويج لاتهامات معينة عبر حملات هائلة للإعلام بكل وسائله، ثم تصمت هذه الحملات فجأة أو تخف وتيرتها، إلى أن يُعاد إحياؤها وفق إيقاع منضبط يصعب معه افتراض أن ذلك يحدث بالصدفة. هذا فضلاً عن أن وسائل الإعلام تقوم بالتركيز على بعض تقارير تلك المنظمات، وتغفل تقارير أخرى بشكل انتقائي، لأسباب لا تخفى على أحد. ويبدو أن التمويل هو كلمة السر وراء مثل هذه المنظمات.

إن الأحداث المتواترة التي تشهدها دول الشرق الأوسط، تتطلب تسليط الأضواء أكثر على الجوانب السياسية والأمنية لدور المنظمات غير الحكومية الغربية في هذه البلدان. وفي الواقع، يصعب وضع حدود فاصلة بين ما هو إنساني إغاثي نزيه، وبين ما يمكن أن يُعد دورًا سياسًيا أو أمنيا. ولكن البحث في هذه المسألة يبقى في حدود منطقة رمادية لا تخلو من الغموض واللبس، خاصة وأن المعلومات في هذا المجال شحيحة حينا، ومعدومة في أحيان كثيرة، نظرًا لحساسية المسألة وطبيعتها. تجدر الإشارة إلى أن الإشارات إلى الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية تأتي من أوساط متباينة، وليس فقط من أطراف ذات دوافع سياسية. ومن ذلك، ما أكده الباحث المتخصص البروفيسور وليام ديمارس (DemMars, 2010) في دراسة له نشرت في دورية الاستخبارات والاستخبارات المضادة (International Journal of Intelligence and CounterIntelligence) أن التعاون بين المنظمات غير الحكومية والأجهزة الاستخباراتية الأمريكية له تاريخ طويل من التطور، فمنذ تأسيس وكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٤٢م، قامت ببناء خطوط اتصال مع عدد كبير من المؤسسات الأمريكية خارج البلاد، من ضمنها المؤسسات التجارية أو الكنائس أو المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الرعائية و الخدماتية. بعض تلك الخطوط تمت الاستفادة منها لتمويل بعض المؤسسات بشكل سري. وتلك المؤسسات كانت تدعم وتمول المنظمات غير الحكومية. حركة هذه المؤسسات تمت الاستفادة منها في جمع المعلومات الاستخباراتية، وكذلك شكلت جزءً امن البنية التحتية للأفراد الذين يمكن تجنيدهم للعمل السري.

في هذا السياق لعل أكثر البرامج جلبًا للشبهة في الدول العربية، هي تلك المرتبطة بالأنشطة السياسية والإعلامية والاجتماعية وحقوق الأقليات، فالتمويل هنا ذو طابع سياسي، وله دلالته، وقد يُوظف في سياق الصراع الثقافي والحضاري، وممارسة الضغوط السياسية والثقافية. وقد يتعدى الأمر إلى الطلب من الجهات المتلقية اتخاذ مواقف وإدانة أحداث تطرأ، أو التنديد بقوانين أو سياسات لا تنسجم مع سياسات الدول المانحة.

من هذا المنطلق، تواجه المنظمات غير الحكومية الغربية و توابعها من منظمات المجتمع المدني في الدول العربية اتهامات من الحكومات في المنطقة العربية، أولها يرتبط بدورها في تهديد الأمن القومي، و ثانيها يتمثل في خرقها منظومة اللوائح والقوانين المطبقة في بعض هذه الدول بخصوص أسلوب وماهية عمل هذه المنظمات، و يتجلى ذلك بوضوح في حالة المملكة العربية السعودية التي قامت سلطاتها بإغلاق ٢٠ جمعية تعمل تحت غطاء خيري في المنطقة الشرقية في منتصف نوفمبر ٢٠١٤م، و هي فترة تم خلالها محاولة استهداف المملكة من خلال إثارة الاضطرابات في هذه المنطقة من طرف جهات معلومة. وثالثها يتصل بغسيل الأموال، ورابعها ينصرف إلى أنها تسيء للسمعة والصورة الدولية للدولة التي تتدخل فيها هذه المنظمات. ولعل الهجمات الإعلامية والتركيز على دول في حد ذاتها لا يخفى على أحد والتي لم تسلم منه حتى دول الخليج العربي، مثل الحملات العديدة التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية في كثير من الأحيان من طرف العديد من المنظمات التي تستهدف القيم الاجتماعية والثقافية للمملكة، تحت ذرائع الدفاع عن حقوق الإنسان مع التركيز على حقوق المرأة.

كخلاصة، يمكن الاستنتاج أن تعاظم الدور السياسي والأمني السلبي للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية أضحى سمة سائدة في التقويم العام لدور تلك المنظمات، التي رغم بعض الأدوار الإيجابية لبعضها في المجالات التنموية والخيرية. إلا أن عدم توجه الكثير من هذه المنظمات لمخاطبة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات العربية و طغيان انعكاسات الدور السياسي والدور الأمني لها، في اتجاهات متعددة، من أهمها المساس بسيادة الدولة، والمسّ ببعض الحقوق يتطلب ضرورة أن تتوخى الأجهزة الرسمية في الدول العربية والرأي العام الدقة والحذر في النظر للدور السياسي والأمني السلبي لهذه المنظمات، خاصة فيما يتعلق بالروابط بين بعض هذه المنظمات والسياسات الخارجية لبعض القوى الكبرى مع التركيز على دور التمويل على وجه خاص في حرف دور المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية عن اتجاهاته المطلوبة، وباتجاه تحقيق أغراض سياسية وأمنية لأطراف خارجية في كثير من الأحيان.

* أستاذ محاضر - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

المنظمة العربية للتنمية الزراعية تضع أهداف لاستراتيجية التنمية:

تكامل الموارد واستدامتها وتكاملها مع توفير الغذاء واستقرار المجتمعات الريفية

في إطار تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك شهد العالم العربي في عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إنشاء العديد من المنظمات والهيآت العربية المعنية بالشأن التنموي بمختلف أبعاده، حيث تم تأسيس المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للسياحة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والهيأة العربية للمواصفات والمقاييس، وغيرها من المنظمات، وقامت هذه المنظمات بتنفيذ برامج وأنشطة ووضعت خططًا واستراتيجيات لتطوير القطاع الزراعي والصناعي والسياحي في الدول العربية. وسوف نركز في مقالنا هذا على الجهود التي بذلتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوصفها إحدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة في إطار جامعة الدول العربية، وتضم في عضويتها كافة الدول الأعضاء بالجامعة، وتركز في برامجها وخططها وأنشطتها على تطوير الزراعة العربية بما يضمن تحقيق الأمن الغذائي العربي.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد تأسست بناء على رغبة الدول العربية، وذلك إدراكًا منها للأهمية الخاصة التي يمثلها القطاع الزراعي في الاقتصاد العربي، وإيمانًا منها بأهمية تنسيق سياساتها الزراعية في مجالات التنمية الزراعية واستثمار الموارد الطبيعية والمالية والبشرية بما يسهم في تحقيق التكامل الزراعي العربي. وافق مجلس الجامعة العربية في يوم ١٩٧٠/٣/١١م، على إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية بموجب قراره رقم (٢٦٣٥)، وباشرت المنظمة أعمالها في عام ١٩٧٢م، واتخذت من الخرطوم مقرًا لها لما يتميز به السودان من موارد وثروات زراعية هائلة. كما اكتملت عضوية المنظمة في عام ١٩٨٠م، بانضمام كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية إليها.

ومنذ إنشائها تعمل المنظمة على تطوير الأنشطة المتعلقة بالتنمية الزراعية وتنسيقها على المستوى القومي، كما تقدم المساعدة في إحداث الوسائل الجديدة والاستراتيجيات المتعلقة بتطوير هذه المجالات بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتحقق التكامل الزراعي العربي، والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الزراعية.

تهدف المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المساهمة في إيجاد وتنمية الروابط بين الدول العربية وتنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية المتمثلة بالآتي:

- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي، وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية.
- رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية، وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.
- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.
- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية.
- النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي.

وتتخذ المنظمة الوسائل الكفيلة بتحقيق أغراضها لاسيما ما يلي:

- جمع ونشر البيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بالزراعة والأغذية.
- دعم وتنسيق الجهود المحلية والقومية في المجال الزراعي.
- متابعة مختلف التطورات الدولية في المجالات الزراعية والعمل على حماية المصالح الزراعية العربية.

- العمل بكل الوسائل المحلية والقومية على تنفيذ وتقييم المشروعات والبرامج الإنمائية واتخاذ التدابير التمويلية الضرورية والملائمة لتحقيق أهداف المنظمة.
- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالشؤون الزراعية والميادين المتعلقة بها.
- العمل على تنسيق التشريعات والقوانين، وتوحيد المصطلحات الزراعية.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، أكدت الدول الأعضاء في المنظمة خلال اجتماعات الدورة (٢٦) للجمعية العمومية على أهمية وضرورة تطوير برامج وآليات عمل المنظمة في المرحلة القادمة وفق متطلبات ومعطيات هذه المرحلة، وبما يسهم في تفعيل دور المنظمة في دعم ومساندة الجهود التنموية القطرية للدول الأعضاء وفق أولوياتها واحتياجاتها وخصوصيتها التنموية، وبناء عليه قامت إدارة المنظمة عام ٢٠٠١م، بمراجعة دقيقة وشاملة لسياسات ومنهجيات العمل بالمنظمة واللوائح والنظم المعمول بها.

وفي ضوء النتائج تم إعداد برنامج لتطوير وتحديث العمل بالمنظمة في المرحلة القادمة، أعتمد من الجمعية العمومية بموجب قرارها رقم (٢) في دورتها العادية (٢٧) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ٢٨-٣٠ أبريل ٢٠٠٢م، متضمنًا المبررات والدوافع والأهداف والموجهات الرئيسة لعملية التطوير والتحديث ومحاورها وعناصرها الرئيسة ومتطلباتها المؤسسية والتشريعية وأعبائها المالية وسبل تأمينها إضافة للخطة والبرنامج الزمني لتنفيذ عناصره.

وقامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠٢٥) ترتكز رؤيتها والأهداف الاستراتيجية لها على ما تضمنه البيان الصادر عن القمة العربية بتونس ٢٠٠٤م، والذي ركز على أهمية تنسيق السياسات الزراعية العربية في إطار استراتيجي بهدف تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة، كما تستند أيضًا على قرار القمة العربية بالجزائر عام ٢٠٠٥م، والذي ركز على تعزيز القدرة التنافسية للسلع الزراعية العربية في النفاذ للأسواق العالمية، وتحقيق التكامل الزراعي العربي، والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الغذائية.

وتمثلت الرؤية المستقبلية لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة بالوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي وتوفير سبل العيش الكريم للعاملين في القطاع الزراعي، وتنبثق عن هذه الرؤية خمسة أهداف رئيسة طويلة الأجل لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة في الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٥م) تتمثل في إنتاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية، والوصول إلى سياسة زراعية مشتركة ، وزيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان ، وتحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية، علاوة على تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

وتحقيقًا للأهداف المقترحة لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠٢٥م)، فقد تم وضع سبعة برامج رئيسة تضم (٣٤) مجالاً تنمويًا يخصص لكل مجال منها برنامج فرعي. ويندرج تحت كل برنامج فرعي مجموعة من المكونات التنموية التي يبلغ عددها الإجمالي (١١٤) مكونًا. وقد اتسمت تلك البرامج ومكوناتها التنموية بالتناسق والتكامل والترابط مع الرؤية والأهداف الاستراتيجية مع التركيز على الأولويات التنموية والاهتمام بالمجالات التي تعاني الزراعة العربية من قصور فيها. وتجدر الإشارة إلى أن برامج العمل المستقبلي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية قد تحدد في سبعة برامج أساسية هي:

أولاً- البرنامج الرئيسي لتطوير تقنيات الزراعة العربية:

يشتمل هذا البرنامج على البرامج الفرعية التالية:

- البرنامج الفرعي لتطوير تقنيات موارد المياه.
- البرنامج الفرعي لتطوير تقنيات إنتاج الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية.
- البرنامج الفرعي لتطوير تقنيات المعاملات الزراعية والنظم المزرعية.
- البرنامج الفرعي لتطوير تقنيات المعلومات والاتصالات.
- البرنامج الفرعي لتطوير تقنيات الثروة السمكية.
- البرنامج الفرعي لتطوير تقنيات استخدام المخلفات الزراعية.
- البرنامج الفرعي لتطوير التقانات الحيوية.

ثانيًا- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة:

يشتمل هذا البرنامج على البرامج الفرعية التالية:

- البرنامج الفرعي لتطوير مناخ الاستثمار الزراعي والتصنيع الزراعي.
- البرنامج الفرعي لتحديد فرص الاستثمار الزراعي والترويج لها.

ثالثًا- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية:

يشتمل هذا البرنامج على البرامج الفرعية التالية:

- البرنامج الفرعي لتطوير المواصفات والمقاييس لمنتجات الزراعة العربية.

- البرنامج الفرعي لتطوير تسهيلات التجارة البينية الزراعية العربية.
- البرنامج الفرعي لمتابعة ورصد المتغيرات الدولية والإقليمية والتكيف معها.
- البرنامج الفرعي لتعزيز القدرات التسويقية لصغار المزارعين.

رابعًا- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية:

يشتمل هذا البرنامج على البرامج الفرعية التالية:

- البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات وتشريعات التجارة الخارجية.
- البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا.
- البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات استثمار الموارد المشتركة.
- البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات الاستثمار.
- البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات مكافحة الأمراض والأوبئة.
- البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات المخزون الاستراتيجي من سلع الغذاء.
- البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات دعم الإنتاج الزراعي.
- البرنامج الفرعي لتطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات.

خامسًا- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية:

يشتمل هذا البرنامج على البرامج الفرعية التالية:

- البرنامج الفرعي لتنمية المهارات في مجال تحليل السياسات والتفاوض والتحكيم.
- البرنامج الفرعي لتطوير التعليم والتأهيل المهني.
- البرنامج الفرعي لتعزيز قدرات الإرشاد الزراعي المختص.
- البرنامج الفرعي للإصلاح المؤسسي في الزراعة العربية.

سادسًا-البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف:

يشتمل هذا البرنامج على البرامج الفرعية التالية:

- البرنامج الفرعي للتخفيف من معدلات الفقر في الريف العربي.
- البرنامج الفرعي لتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية.
- البرنامج الفرعي لتعزيز القدرة على توليد فرص العمل في الريف.
- البرنامج الفرعي للحد من المخاطر في الزراعة.

سابعًا- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية:

يشتمل هذا البرنامج على البرامج الفرعية التالية:

- البرنامج الفرعي لمكافحة التصحر.
- البرنامج الفرعي لإدارة المهددات والكوارث الطبيعية.

- البرنامج الفرعي للحفاظ على الموارد والأصول الوراثية.
- البرنامج الفرعي للإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- البرنامج الفرعي لتنظيم إدارة الموارد الرعوية والغابية.

عملت المنظمة عبر مسيرتها التي تخطت (٤٧) عامًا في عدد من المجالات التنموية التي استهدفت في مجملها تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الوطن العربي، وذلك من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة المتمثلة في الدراسات والبحوث - وأنشطة التدريب وترقية مستوى الأداء - أنشطة تبادل الرأي والخبرة - أنشطة المشروعات التنفيذية وأنشطة تقديم المشورة العلمية والمعلومات الفنية العاجلة. وفيما يلي أهم الإنجازات المتحققة في كل مجال من المجالات التنموية التي عملت فيها المنظمة:

١- أهم الإنجازات في مجال تطوير وتنمية إنتاج سلع الغذاء:

أ- **الأنشطة الدراسية والبحثية:** قامت المنظمة بإنجاز العديد من الدراسات القومية والقطرية في مجال تطوير وتنمية إنتاج السلع الغذائية، **ويمكن إيجاز أهمها في الآتي:**

- دراسة اقتصاد الغذاء في الدول العربية في (٤) مجلدات: الاستهلاك - التجارة الخارجية - البيانات الإحصائية - إنتاج المحاصيل الغذائية.
- دراسة مستقبل الغذاء في الدول العربية في (٣) مجلدات: الإنتاج - الاستهلاك - التجارة الخارجية.
- برنامج الأمن الغذائي العربي في (٨) أجزاء: استراتيجية الأمن الغذائي العربي - الموارد الطبيعية - إنتاج القمح والحبوب - تنمية الثروة السمكية - تنمية الإنتاج الحيواني والداجني - المخزون الغذائي الاستراتيجي.
- دراسات المخططات الرئيسية لتنمية قطاعات إنتاج وتصنيع الألبان - المحاصيل السكرية والبذور الزيتية.
- دراسة توقعات الطلب على السلع الغذائية العربية.
- إصدار التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي.

ب- **أنشطة التنمية البشرية:** عقدت المنظمة العديد من الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات واللقاءات على المستويين القومي والقطري، ويمكن إبراز أهم المجالات التي تناولتها هذه الأنشطة على النحو التالي: تطوير الإنتاج والإنتاجية لأهم المحاصيل الزراعية، مكافحة الأمراض والآفات في المحاصيل الزراعية، تطوير الإنتاج والإنتاجية للثروة الحيوانية والسمكية والداجنة، الأنشطة في مجال مكافحة الأمراض والآفات الحيوانية، والأنشطة في مجال التنمية الريفية.

ج- **أنشطة المشروعات التنفيذية:** عملت المنظمة في تنفيذ العديد من المشروعات التنفيذية القطرية في مجال تطوير الإنتاجية وتنمية إنتاج سلع الغذاء. **وقد تناولت هذه المشروعات الموضوعات والمجالات التالية:**

- تطوير المشاتل وإنتاج الشتلات، تطوير إنتاج المحاصيل البستانية، تربية النحل وإنتاج العسل، تطوير إنتاج النخيل، وتنمية الثروة الحيوانية.

٢- أهم الإنجازات في مجال تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة:

أ- **الأنشطة الدراسية والبحثية:** وتمثلت أهم الدراسات المنفذة في هذا المجال بالتالي:

- دراسة الموارد الطبيعية في الوطن العربي.
- الأطلس العام لدراسة مصور البيئة الزراعية: ١٥ أطلس.
- دراسات المناخ الزراعي في الدول العربية: ٢٠ دولة.
- دراسة تجميعية للمناخ الزراعي في الوطن العربي.
- دراسات مكافحة التصحر في الدول العربية.
- دراسات تنمية وتطوير المراعي في الدول العربية.
- دراسات الثروة الحراجية في الدول العربية.
- دراسات ترشيد استخدام المياه وتنمية مواردها.

ب- **أنشطة التنمية البشرية:** عقدت المنظمة العديد من الأنشطة في مجال تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة والتي تناولت الكثير من الموضوعات **أبرزها ما يلي:**

- استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد والمعلومات الجغرافية. تكييف التربة وتقويم الأراضي، ترشيد استخدام المياه وتحسين كفاءة الري، وإدارة المعلومات الزراعية الإلكترونية.

ج- **أنشطة المشروعات التنفيذية:** قامت المنظمة بتنفيذ بعض المشروعات القطرية الرائدة في هذا المجال، وقد تناولت هذه المشروعات الموضوعات التالية:

تحسين طرق ووسائل الري. تنمية الموارد المائية، استخدامات الطاقة الشمسية لحماية البيئة، تقويم الآثار البيئية للبرامج والمشاريع الزراعية، إدارة وترشيد استخدامات المياه في الزراعة، استصلاح الأراضي الرملية، حصر وتقويم وتنمية الموارد الرعوية، وتطوير المشاتل الحراجية.

٣: أهم الإنجازات في مجال تطوير التقنيات وتدعيم المؤسسات الخدمية الزراعية:

أ- **الأنشطة الدراسية والبحثية:** تتمثل أهم الدراسات التي أنجزتها المنظمة في هذا المجال في الآتي:

● دراسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية في البلاد العربية.
● دراسات حول التسويق وتخزين الحبوب والحيوانات الحية واللحوم في الوطن العربي.
● دراسات الجدوى لإقامة مشروعات لإنتاج الأدوية واللقاحات والعقاقير البيطرية في الوطن العربي.
● دراسات حول توحيد قوانين الأنظمة المحجرية لاستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها.

ب- أنشطة التنمية البشرية: عقدت المنظمة العديد من أنشطة التنمية البشرية المتمثلة في الدورات التدريبية والندوات واللقاءات في هذا المجال **تناولت أهم الموضوعات التالية:**
● وقاية النباتات ومكافحة الأمراض والآفات، الحجر الزراعي والبيطري واستخدام وإنتاج اللقاحات البيطرية، إكثار البذور وإنتاج الشتلات، التلقيح الاصطناعي، زراعة الأنسجة، الميكنة الزراعية، إدارة وتنظيم البحوث الزراعية، الإرشاد الزراعي، الصناعات الغذائية، استخدام الرصد الجوي الزراعي، تقنيات الإنذار المبكر والاستشعار عن بعد والتنمية الريفية والتسويق والتكامل الزراعي.

ج- أنشطة المشروعات التنفيذية: نفذت المنظمة عددًا كبيرًا من المشروعات القطرية في هذا المجال أبرزها المشروعات المتعلقة بالموضوعات التالية: دعم المحاجر البيطرية، إنتاج التقاوي والشتول، التلقيح الاصطناعي، استخدام الطاقة الشمسية، تحسين سلالات الثروة الحيوانية، وزراعة الأنسجة.

٤- أهم الإنجازات في مجال المسوحات الاستقصائية ودعم البنية الإحصائية الزراعية:

أ-الأنشطة الدراسية والبحثية: أنجزت المنظمة العديد من الدراسات في هذا المجال، **ويمكن إبراز أهمها بالآتي:**
● إصدار الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.
● إصدار التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي.
● إصدار المعجم الزراعي العربي في (١٦) مجلد.
● دراسات حول تطوير الإحصاءات الزراعية العربية.
● استمارات تجميع بيانات قطرية لتكوين قواعد المعلومات الزراعية.
● إنشاء قواعد المعلومات والبيانات الزراعية.

ب- أنشطة التنمية البشرية: تناولت أنشطة التنمية البشرية في هذا المجال الموضوعات التالية: المعالجة الفنية وخدمات المعلومات والتوثيق، استخدام برامج الحاسوب في الإحصاء الزراعي، وأساليب جمع وإعداد وتحليل البيانات الإحصائية الزراعية.

ج- أنشطة المشروعات التنفيذية: نفذت المنظمة بعض المشروعات القطرية في مجال تطوير الإحصاء والتخطيط والإحصاء السمكي في بعض الدول العربية.

٥- أهم الإنجازات في مجال رصد المتغيرات الاقتصادية وتحليل السياسات الزراعية:

أ-الأنشطة الدراسية والبحثية: تُعد الدراسات التالية من أهم الدراسات المنجزة في هذا المجال:
● دراسة حول مسار اقتصاد الغذاء في الدول العربية.
● دراسات السياسات الزراعية في الدول العربية.
● برنامج مراحل وصيغ التنسيق والتكامل الزراعي العربي.
● دراسة الاستثمار الزراعي في بعض الدول العربية.
● دراسة تنسيق السياسات والبرامج الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في (٤) مجلدات.
● دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية.

ب- أنشطة التنمية البشرية: تناولت أنشطة التنمية البشرية في هذا المجال الموضوعات التالية: إعداد ومتابعة وتصميم وتقويم وتحليل المشروعات الزراعية، التخطيط والاستثمار الزراعي، والسياسات الزراعية والتسويق. وغني عن البيان، فإن لجهود المنظمة التي بذلتها طيلة أكثر من أربعة عقود ونصف من العمل في مجالات التنمية الزراعية المختلفة أثرها الإيجابي على مسارات التنمية الزراعية العربية، ومساعدة الدول الأعضاء في تطوير وتنمية قطاعاتها الزراعية. كما كان للمنظمة بصمات واضحة المعالم في تنسيق وتفعيل العمل التنموي العربي في المجالات الزراعية المختلفة. وحرصًا منها على مواكبة المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية وآثارها على الزراعة العربية لتلبية احتياجات التنمية الزراعية العربية درجت المنظمة خلال كل مرحلة من مراحل عملها على رصد ومتابعة مثل هذه المتغيرات وتحديد أولويات ومجالات عملها لتتسق وتتفاعل برامجها وأنشطتها مع ما يشهده العالم من تطورات سياسية واقتصادية وتقنية على شتى مجالات عملها خدمة لقضايا التنمية الزراعية العربية.

* أكاديمي متخصص بالاقتصاد السياسي

حلم بناء المغرب العربي مرهون بمجموعة من السيناريوهات المثالية والواقعية

تجربة اتحاد المغرب العربي: تصادم الإرادات والحلم والمحصلة والآفاق

مثلت تجربة المشروع التكاملي والاندماجي لاتحاد المغرب العربي استمرارية لحلم مشاريع الوحدة العربية الذي تكرست بإنشاء الجامعة العربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع إعلان استقلال الدول المغاربية في مطلع الستينيات من القرن العشرين حلم الآباء المؤسسون بمشروع وحدوي مغاربي، في قمة وزراء الاقتصاد المنعقد بطنجة في سنة ١٩٦٤م، بطرح مشروع تكاملي أكثر برغماتية، من خلال وضع مجموعة من الصيغ والخيارات لمستقبل الاندماج المغاربي التي تعتمد على المقاربة الاقتصادية، التي وضعتها اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة في سنة ١٩٦٧م، حيث تمحور المشروع التكاملي المغاربي بين خيار الحد الأعلى، بأن توقع الدول المغاربية اتفاقية الاتحاد المغاربي وفق نموذج اتفاق روما، بتحديد آجال زمنية من أجل رفع القيود الجمركية والحواجز الجبائية وإنشاء سياسات اقتصادية ونقدية، مع إحداث مؤسسات مشتركة تتمتع بسلطات اتخاذ القرارات. بينما كان التصور في خيار الحد الأدنى، أن ينشأ اتحاد اقتصادي تدريجي بالتزامات قانونية تخضع للمفاوضات البينية حول خفض التعريفات الجمركية والمشاريع الصناعية المشتركة وفق رزنامة زمنية متفق عليها بين دول الأطراف.

د. مصطفى صايج

تجسدت هذه الخيارات فيما بعد في القمة المغاربية بزرالدة (الجزائر) سنة ١٩٨٨م، حيث اجتمع قادة الدول المغاربية الخمسة، تونس، ليبيا، الجزائر، المغرب وموريتانيا، ليعلنوا عن إنشاء مشروع اتحاد المغرب العربي، تبنت قمة مراكش (المغرب) في ١٩ فبراير ١٩٨٩م، معاهدة الاتحاد المغاربي، التي جاء في ديباجيتها بأن القادة الموقعين على المعاهدة "وإيمانًا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في الدين والتاريخ واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها لتسير تدريجيًا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها"، فالاندماج كان وفق خيار الحد الأدنى التدريجي، حددته الأهداف في نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل التدريجي على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها. وقد حددت المادة الثالثة من المعاهدة على أن السياسة المشتركة تهدف في الميدان الدولي إلى تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة التعاون الدولي، وفي الميدان الاقتصادي تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية وإنشاء مشروعات مشتركة، أما في الميدان الثقافي فإنها تسعى إلى إقامة تعاون في تنمية التعليم والحفاظ على القيم الإسلامية وصيانة الهوية القومية العربية، بإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية وتبادل الأساتذة والطلبة.

نصت معاهدة الاتحاد المغاربي على إنشاء مؤسسات وهياكل، سلطة اتخاذ القرار فيها تعود لمجلس الرئاسة، الذي يتألف من رؤساء الدول الأعضاء الذين يصدرون القرارات بإجماع أعضائه، ويعقد دوراته العادية مرة كل سنة، وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة لذلك. كما يتشكل الاتحاد المغاربي من مجلس وزراء الخارجية، وظيفته الأساسية تحضير دورات مجلس الرئاسة ويبث في الأعمال التي تعرضها عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة. كما نصت المعاهدة على إنشاء مجلس للشورى، يتكون من عشرين عضوًا عن كل دولة، من مهامه إبداء الرأي فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات، ويحق له أن يقدم التوصيات التي يراها مناسبة إلى مجلس الرئاسة، في كل القضايا التي تخدم أهداف الاتحاد وتقوية العمل المغاربي المشترك.

بعد ثلاثين سنة من إنشاء الاتحاد المغاربي (١٩٨٩-٢٠١٩م) وقعت الدول الأعضاء٣٧ اتفاقية حاولت من خلالها دول الاتحاد

٦٥ ٪ نسبة التبادلات التجارية بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي

بينما لا تتعدى التجارة البينة المغاربية ٣ ٪ من إجمالي تبادلاتها التجارية

البناء التدريجي لمنطقة التبادل الحر ووحدة جمركية وتقليص الحواجز التجارية التمييزية، لدفع النشاط التكاملي للجان الأربع المتخصصة في ميادين، الأمن الغذائي، الاقتصاد والمالية، البنية الأساسية وميدان الموارد البشرية.

دوافع إنشاء الاتحاد المغاربي

ساهمت عدة عوامل مرتبطة بالبيئة الداخلية والإقليمية والدولية في إنشاء اتحاد دول المغرب العربي، فعلى المستوى الداخلي، شكلت حالة تطبيع العلاقات الجزائرية - المغربية، اللتان تشكلان دولتا القلب في المنطقة، الدافع الأساسي للتعجيل ببناء هذا التكتل في قمة زرالدة ١٩٨٨م، بعد قطيعة دبلوماسية وسياسية استمرت أكثر من عقدين من الزمن بسبب قضية النزاع الحدودي بعد حرب الرمال في سنتي ١٩٦٣م، والصدام المسلح بين البلدين في ١٩٧٥م، وقضية الصحراء الغربية حيث تتصادم الإرادتان الجزائرية والمغربية حول طبيعة النزاع وأبعاده السياسية والجيوسياسية، وهو الموضوع الذي لا يزال يشكل التحدي الأمني والسياسي في المنطقة في غياب الحل النهائي الذي لا يزال يؤثر سلبًا على المسار المغاربي. كما شكلت التحديات الاقتصادية والتنموية لبلدان المغرب العربي دافعًا موضوعيًا للبحث الجماعي عن تجاوز مشاكل الديون الخارجية، التبعية الاقتصادية لأوروبا، تصاعد البطالة لدى فئة الشباب وحاملي الشهادات الجامعية، تهديدات بيئية مشتركة مثل التصحر، ونقص الموارد المائية، أدت هذه المشاكل إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية داخلية لاسيما في البلدان الأربعة، الجزائر، المغرب، تونس وموريتانيا.

أما على المستوى الإقليمي، فإن التوجهات العربية في منطقة الخليج والمشرق العربي نحو بناء التكتلات الإقليمية أغرت الدول المغاربية بمحاكاة تجربة مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل في ١٩٨١م، ومجلس التعاون العربي الذي تأسس في سنة ١٩٨٩م، وتكون من أربع دول، مصر، الأردن، العراق واليمن، وتقريبًا نفس المبادئ والأهداف التي تبنتها دول المجلسين كرستها الدول المغاربية، من حيث الدعوة لتعزيز العمل العربي المشترك ومواجهة تهديدات الأمن القومي العربي ومخاطر السياسات

التوسعية لإسرائيل وإيران، إدراكا لطبيعة وخلفيات الحروب العربية- الإسرائيلية المتتالية والحرب العراقية- الإيرانية وما حمله المشروع الإيراني من إيديولوجية توسعية باسم تصدير الثورة للمحيط العربي المباشر.

أما على المستوى الدولي، فإن انهيار الاتحاد السوفياتي وما خلفه من تحولات سياسية جذرية ومتسارعة من خلال إعادة الخريطة الجيوسياسية العالمية، بتفكك الإمبراطورية السوفياتية إلى مجموعة من الدول، الانهيار الدرامي للكتلة الاشتراكية، التفكك الدموي ليوغسلافيا المحسوبة على دول عدم الانحياز، تصاعد صدام الهويات والأقليات، كلها شكلت هواجس أمنية لدى التكتلات العربية دفعها لوضع استراتيجيات للأمن الإقليمي لمواجهة التفكك من جهة، وللتكيف مع الاتجاه التكاملي القاري حيث المشروع الأوروبي الوحدوي عزل دول المغرب العربي وأضعف من قدراتها التنافسية خصوصًا وأنها تعتمد في معظم تبادلاتها التجارية على السوق الأوروبية مقابل تصدير الموارد الأولية، النفط، الغاز والفوسفات بشكل أساسي، إضافة للمشاريع التكاملية الآسيوية وتجربة التنينات في جنوب شرقي آسيا (تايوان، كوريا الجنوبية، سنغافورة وهونغ كونج) والنمور الآسيوية (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند) التي عرفت إقلاعًا تنمويا بفضل الإرادات الوطنية رغم شح الموارد الطبيعية إلا أنها استثمرت في الموارد البشرية وحققت تفوقًا صناعيًا وتكنولوجيًا، وتجاوزت بذلك التحديات الاجتماعية من فقر وبطالة.

ساهمت كل هذه العوامل الداخلية، الإقليمية والدولية المتضافرة في دفع الإرادات الوطنية المغاربية نحو تشكيل اتحاد المغرب العربي، رغبة في تعزيز التعاون والتكامل من خلال وضع مشاريع وإنجازات ملموسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كان هذا هو الهدف في معاهدة الاتحاد المغاربي، فأين وصل هذا الحلم في الواقع؟ وما هي المعوقات التي يواجهها؟

الاتحاد المغاربي: معوقات العمل المغاربي المشترك.

اصطدم هذا الحلم المغاربي بمجموعة من المعوقات، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية. على المستوى السياسي، لم تجتمع الدول المغاربية على مستوى مجلس الرئاسة منذ سنة ١٩٩٤م، وهو أعلى سلطة لاتخاذ كل القرارات التكاملية الاستراتيجية، بالرغم من أن المعاهدة تنص على أن الاجتماعات على مستوى القمة تكون بصفة دورية كل سنة، وكان أحد الأسباب المباشرة لهذا الجمود، عودة النزاع بين الجزائر والمغرب حول قضية الإرهاب فيما عرف بقضية الهجوم الإرهابي على فندق بمراكش واتهام المغرب للمخابرات الجزائرية بأنها كانت وراء الحدث، ومحاولة استخدام المغرب الجماعات الإسلامية المسلحة كورقة ضغط في دعم الجزائر لجبهة البوليزاريو، ومنذ تلك الفترة بقيت الحدود البرية مغلقة بين البلدين، مما أثر سلبا على بناء الثقة المغاربية، ولم تستطع دول الاتحاد الأخرى لعب أي وزن استراتيجي أو دبلوماسي لإعادة العلاقات بين دولتي القاطرة المغاربية لسكة المشروع المغاربي. إضافة إلى هذا النزاع الدائم بين دولتي القلب، فإن قضية لوكربي كانت اختبارًا آخرًا للعمل المغاربي المشترك، حيث عزلت ليبيا عن المجتمع الدولي بمجموعة من العقوبات الدولية بعد اتهام نظام القذافي بأنه كان وراء تفجير طائرة بان.ام الأمريكية في سماء لوكربي، يضاف إلى ذلك الأحلام الليبية في بناء مشاريع وحدوية خارج المنطقة المغاربية، فبعد فشل القذافي في المشروع العربي القومي وتقمص شخصية عبد الناصر باعتباره الأمين على القومية العربية، أدار ظهره للعمل العربي المشترك واتجه نحو إفريقيا بتكريس جهوده المالية في تجمع الساحل- الصحراء وانتهى به الأمر ليبايع نفسه ملك ملوك إفريقيا.

أما المعوقات السياسية الراهنة التي جمدت العمل المغاربي المشترك، فتمثلت في تحديات التحول الديمقراطي، حيث شكلت تونس النموذج المغاربي والعربي لموجة الربيع العربي، بسقف عالٍ من التفاؤل المفرط بعد ثورة الياسمين، من أجل القضاء على الاستبداد السياسي والفساد المالي، أغرى هذا النموذج شعوب دول الجوار لركب هذه الموجة الديمقراطية، فكانت التجربة المأساوية والدموية في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، ولم تستطع النخب السياسية الجديدة في ليبيا لغاية اللحظة الراهنة التوافق على مشروع بناء الدولة الوطنية، وأضحت منطقة للصراعات الإقليمية والدولية، حيث أثر الوضع الداخلي في ليبيا على دول الجوار لاسيما الدول المجاورة تونس والجزائر غربًا ومصر شرقًا، مما جعل هذه الدول الثلاثة تنشأ آلية ثلاثية للتنسيق والتشاور الأمني والسياسي قصد دفع العملية السياسية في الداخل الليبي لبناء التوافق حول مشروع بناء مؤسسات الدولة المفتتة، أمنيًا، سياسيًا، جغرافيًا وماليًا.

وفي إطار تحديات التحول الديمقراطي، حاولت كل من الجزائر والمغرب التكيف مع موجة الاحتجاجات الشعبية، بإدخال مجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية، ومحاولة كسب الرضا الاجتماعي بحزمة من الإجراءات الاجتماعية والمالية، بالتركيز على توزيع السكنات ومنح القروض الميسرة إلى فئة الشباب، إلا أن هذه المسكنات الاجتماعية لم تستطع وقف موجات الاحتجاجات السياسية والاجتماعية، في منطقة الريف بالمغرب أو ما يسمى بثورة الابتسامة في الجزائر التي عجلت

برحيل نظام بوتفليقة ومشروع العهدة الخامسة، والمنطقة تترقب هذه التجربة ومستقبل مخرجاتها السياسية والدستورية لانتقال السلطة بعد الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ١٢ ديسمبر ٢٠١٩م، لأن تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر كانت مريرة ودموية، لم ينته مسارها بعد نحو الرسوخ الديمقراطي، منذ أن انتقلت من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية سنة ١٩٨٩م، وهو التاريخ الذي تزامن مع إنشاء اتحاد المغرب العربي.

إلى جانب الجزائر، فإن الربيع العربي في تونس لم يكن كله ياسمين، فالحلم بالقضاء على الاستبداد والفساد المالي اصطدم بتجربة سياسية رغم حداثتها بالكثير من الأشواك، فلم تستطع الحكومات المتعاقبة من معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد التماسك الوطني، حيث ارتفعت نسبة البطالة وزاد الشعور بالإحباط لدى المناطق الجنوبية التي انطلقت منها الثورة الاجتماعية، وانعكست هذه الاحباطات في تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠١٩م، في الدور الأول إلى ٤٩ بالمائة، أما في التشريعيات التي جرت في ٦ أكتوبر ٢٠١٩م، فإن ٦٠ بالمائة من الكتلة الناخبة عزفت عن التصويت، مع اللجوء للتصويت العقابي ضد الشخصيات والأحزاب التي شاركت في الحكومات السابقة ، لاسيما حزبي نداء تونس والنهضة.

أما في موريتانيا، فإن الوضع السياسي لم يكن في أفضل الحالات، فرغم الانتخابات الرئاسية التي شهدت التداول على السلطة بين الرئيسين ولد عبد العزيز وولد الغزواني، فإن المعارضة اعتبرتها لعبة الكراسي الموسيقية على طريقة بوتين-ميدفيدف، وأن الجيش هو الذي لا يزال يتحكم في العملية السياسية، كما أن موريتانيا، في مجالها الجغرافي والسياسي، تجد نفسها أقرب إلى المشاريع المرتبطة بغرب إفريقيا عن مشروع المغرب العربي في شمال إفريقيا الذي جمدته الأنانيات الضيقة، فرغم انسحابها من المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الايكواس) فإن مشاريعها التجارية والاقتصادية مرتبطة بهذا القضاء التكاملي المتحرك التي تطمح أن تندمج فيه، وارتبطت أمنيًا بالمشروع الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي، عسكريًا بالتواجد الفرنسي من خلال العمليات العسكرية لبرخان، والانتماء لمجموعة الساحل الخمسة التي تبحث عن تمويل خارجي من أجل مكافحة الإرهاب بعد التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي.

أما المعوقات على المستوى الاقتصادي، فإن الدول المغاربية بعد ثلاثة عقود من معاهدة الاتحاد عمقت من تبعيتها الاقتصادية والمالية لأوروبا، حيث اندمجت الدول الثلاثة المركزية المغرب، الجزائر و تونس في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، من خلال التوقيع على اتفاقيات للتعاون المالي والتجاري والسياسي والاجتماعي، كل دولة على حدة، في الوقت الذي تفاوضت أوروبا ككتلة واحدة، دفاعًا عن مصالحها الاستراتيجية، والنتيجة بعد دخول اتفاقيات الشراكة حيز التنفيذ، أظهرت المزيد من التبعية الاقتصادية والمالية، حيث تتراوح نسبة التبادلات التجارية بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي ما بين ٥٥ و ٦٥ بالمائة بينما لا تتعدى التجارة البينة بين الدول المغاربية في أحسن الأحوال ٣ بالمائة من إجمالي تبادلاتها التجارية، وهي من أضعف النسب مقارنة بالتكتلات الإقليمية الإفريقية حيث تصل إلى ١٠ بالمائة بين بلدان المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا و ١٩ بالمائة بالنسبة لمجموعة التنمية لجنوب إفريقيا. يقابل هذه التبعية التجارية لأوروبا ضعف الاستثمارات الأوروبية في منطقة المغرب العربي بحيث لا تمثل نسبة الاستثمارات إلا ٢ بالمائة من إجمالي الاستثمارات الأوروبية في العالم.

وفيما يخص التفاوت الاجتماعي، فإن الدول المغاربية غير متجانسة فيما يخص الدخل الفردي، متوسط دخل الفرد في موريتانيا ٣٥٨٩ دولار للفرد، المغرب ٨٢١٧ دولار للفرد، الجزائر ١٥٢٧٥ دولارًا، تونس ١١٩١١ دولارًا، ليبيا ١٧٨٨٢ دولار، ويصاحب هذا التفاوت في الثروة بين الدول المغاربية تصاعد نسبة الفقر بسبب انعدام التوازن التنموي الجهوي بين المناطق داخل الدولة الواحدة، وتتراوح نسبة البطالة ١٦ بالمائة من الفئة النشطة في كل من تونس وليبيا و١٢ بالمائة في الجزائر و١٠ بالمائة في المغرب.

بالرغم من هذه المعوقات السياسية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية، فإن تقديرات البنك تقدم تنبؤات أفضل في حالة الإسراع نحو بناء حلم الاندماج المغاربي، بحيث ستستفيد هذه الدول بنسبة نمو إضافية تتراوح ما بين ٣ إلى ٤ بالمائة من الإنتاج المحلي الخام سنويًا، تكون فوائده كبيرة على إنشاء مناصب الشغل والتقليل من نسبة البطالة وتجاوز معضلة الفقر.

أي مستقبل للاتحاد المغاربي..؟

إن حلم بناء المغرب العربي مرهون بمجموعة من السيناريوهات المثالية والواقعية في الوقت ذاته، فإذا نظرنا إلى الواقع الراهن، بحساب المتغيرات السياسية، الداخلية والإقليمية والدولية، فإن السيناريو الاتجاهي الخطي هو الذي سيفرض نفسه على المدى القريب، بتكريس نفس البيئة الممتدة ما بين ١٩٩٤ ▯ ٢٠١٩م، حيث تستمر حالة الجمود على مستوى الإرادة السياسية، بتعطيل عمل مجلس الرئاسة الذي لم يجتمع منذ ما يقارب الثلاثة عقود، وتستمر معها حالة الانتكاسة الديمقراطية في البلدان المغاربية بين حالة انهيار الدولة في ليبيا واستمرار النزاع الداخلي حول السلطة على الأقل في المدى الزمني المتوسط، وحالة الإحباط الاجتماعي من التفاؤل المفرط في

رهانات ثورة الياسمين في تونس، وهشاشة الانتقال الديمقراطي في الجزائر بسبب العزوف الانتخابي و البحث عن البدائل في الشارع وضمن تفاعلات العالم الافتراضي الذي شكلته وسائل التواصل الاجتماعي، ونفس الاتجاه في المغرب وموريتانيا حيث الاحتجاجات السياسية والاجتماعية المناهضة للسياسات الحكومية التي عجزت عن إيجاد البدائل المغرية لحالات الفقر، البطالة، الديون الخارجية.

أما إذا أخذنا بالمتغيرات الإيجابية الأكثر مثالية، فإن التركيز على البيئة الإقليمية لدول المغرب العربي في بعدها الاقتصادي التكاملي، نجد بأن المشروعين العربي والإفريقي لمنطقة التبادل الحر قد انخرطت فيه بعض الدول المغاربية، وهناك بعض الإرادات الاقتصادية لاسيما في المجالات الفنية الداعمة لبناء التكامل على غرار توقيع ١٤ دولة عربية ومن ضمنها الجزائر، المغرب وليبيا على مذكرة تفاهم للربط الكهربائي العربي من خلال إقامة سوق عربية مشتركة للكهرباء، وهذه المجالات الفنية في ميادين الاتصالات، والبنية التحتية هي العوامل البرغماتية التي تسهل من تجاوز الخلافات السياسية والحدودية، على الأقل محاكاة للنموذج الأوروبي الذي انطلق من اتحاد الحديد و الفولاذ، خصوصًا وأن الدول المغاربية الفاعلة الجزائر، المغرب وتونس، قد دخلت في التطبيق التنفيذي للمنطقة العربية للتبادل الحر الذي تم تبنيه في سنة ١٩٩٧م، ووقعت هذه الدول على اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، بمشروع وحدوي على مدى ١٠ سنوات، حيث يتم التقليص التدريجي للحقوق الجمركية بنسبة ١٠ بالمائة سنويًا. كما أن بعض المشاريع المغاربية المطروحة في الميدان، تعطي التفاؤل بمستقبل أفضل لبلدان المنطقة على غرار مشروع السكة الحديدية الذي يربط ثلاث دول من تونس إلى الدار البيضاء في المغرب مرورًا بالجزائر، بكلفة تقديرية تصل إلى ٤ مليارات دولار، أو مشروع الطريق السيار الذي يربط الدول الخمس من نواكشوط إلى طرابلس الذي لا يزال متعطلاً رغم أن التقديرات الأولية كانت تشير إلى تاريخ إنجازه سنة ٢٠١٠، لكن يبقى مشروعًا حيويًا واستراتيجيًا، قد يعزز من الدفع نحو التفاعل الاجتماعي والاقتصادي الايجابي متجاوزا المعوقات السياسية.

وختامًا، يبقى حلم بناء المغرب العربي قائمًا ونكرر هذا الحلم بقراءة مقطع من النشيد الرسمي للاتحاد الذي وضعه الشاعر الجزائري الراحل محمد الأخضر السائحي، ولحنه الموسيقي التونسي سمير العقربي:

نضع الأيدي على الأيدي نسير — جمع الأوطان ماض ومصير
ومارام واحد نطلبه — هو هذا المغرب الحر الكبير
مغرب نسبته للعرب
فاحرصوا العزة فيه والإباء — واجعلوا القوة فيه مطلبا
وازرعوا الإخلاص في كل القلوب — ليس الإخلاص يعلي الرتبا
وهو سر النصر سر الغلب

* أستاذ علوم سياسية ـ مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر

دور المؤسسات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني العربية في مواجهة التطرف الفكري

المؤسسات الثقافية غير الحكومية الصيغة الأفضل لتبني وتنفيذ برامج تصحيح المفاهيم

تمر المنطقة العربية بمنعطف تاريخي يتمثل في تصاعد موجات العنف والتطرف الأمر الذي أدى إلى وجود أزمة فكر، تستلزم ضرورة وجود استراتيجيات ثقافية وفكرية متلاحقة لمجابهة هذا التطرف، مما يدفع المجتمعات العربية على طريق الاستنارة والتقدم. ولا شك أن العديد من المؤسسات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني في العالم العربي قد وضعت في صدارة اهتماماتها قضايا مواجهة التطرف، والتنوع، وحرية التعبير، وهو ما يتطلب ضرورة التفكير في الاستراتيجيات الثقافية والآليات الفعالة لمجابهة التطرف الفكري في المنطقة العربية. وحيث أننا نتحدث عن استراتيجيات وآليات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل المؤسسات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، لذا من بداهة الأمور أن نقوم بتعريف مفهوم الثقافة كمفهوم عام شامل؛ حيث جاءت بعض التعريفات أو المفاهيم التي لا تخرج عن دائرة علم الاجتماع السياسي أو النظرية الاجتماعية، ومنها تعريف إدوارد إبتلور Edward Ebtylore الذي يعرفها بأنها "مجموعة من المعارف المتداخلة والمعتقدات والفن والأخلاق وبعض الآفاق والقيم الإنسانية، ويشير إلى أنها "هو ذلك الكل المرتب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوًا في المجتمع".

د. محمود عزت عبد الحافظ

وهذا التعريف له بعدان: البعد الأول يحدد خصائص الثقافة في مجال التعبير عن شمولية الحياة الاجتماعية للإنسان في حين يتجه الثاني في التأكيد على أن الثقافة تتحقق بالاكتساب، وهي ذات بعد اجتماعي.

أما كلوكهورن C.Kllikhorn، فيعرف الثقافة بأنها: "منظومة القيم الموجودة في وسائل الحياة المختلفة التي توصّل إليها الإنسان عبر التاريخ والمتضمنة العقلي وغير عقلي التي توجد في وقت معين، والتي توجه سلوك الأفراد في المجتمع".

ومن ذلك التعريف يمكن التأكيد أن للثقافة بعدين: الأول عقلي، فيما توصل إليه الإنسان من إنجازات حضارية أو صناعية، في حين يتمثل غير العقلي فيما تلقنه من علوم نقلية وطقوس (أسطورية) دخلت هي الأخرى في الأسطورة وأضحت جزءًا هامًا من مكوناته الثقافية، وكلاهما موجود في إطار الدائرة السياسية والاجتماعية في موضوع الدراسة، وأنها ببعديها تتضمن تحديد الأداء الوظيفي الموجَّه والمرشد في سلوك الفرد ومن ثم العلاقات الاجتماعية السائدة.

وفيما يتعلق بمفهوم الثقافة، فإن التحليل الأنثروبولوجي لمفهوم الثقافة، تعامل مع الثقافة على أنها تؤثر على وجودنا ونظرتنا للأشياء، وهي تعد وسيلة للرؤية والتأويل والنظر والتعامل مع العالم، وتحتوي على الأدوات والمواثيق والمعتقدات. ومن المفهوم السابق نجد أن الأفكار هي المحرك الأساسي لحياتنا، وهي التي تنظم المواثيق بجميع أنواعها.

أما إذا انتقلنا للتطرف الثقافي والفكري، فهو مجاوزة حد الاعتدال، والبعد عن القصد، وتبني المواقف المتصلبة فكريًا إزاء الظروف المتغيرة. وتتسم الشخصية المتطرفة ثقافيًا وفكريًا، ببني أسلوب منغلق جامد للتفكير، وعدم القدرة على تقبل معتقدات وأفكار مختلفة عن تلك التي لا يؤمن بها، وعدم إعمال العقل بطريقة مبدعة.

أما الاستراتيجية، فهي تلك الأطر التصورية التي تتصل بالغايات المرجو بلوغها مستقبلا في مجال ما، وتشمل الآليات المثلى لتحقيقها. تعاني عدة دول في العالم العربي من ظروف سياسية واجتماعية وثقافية من الانعزال الثقافي، إلى الدول

الفاشلة، إلى الحروب الأهلية، ووصولاً إلى الأشكال الجديدة متمثلة في أشكال التطرف والعنف. وأدت الانقسامات في العديد من المجتمعات إلى فوضى، وظهرت الأشكال الأكثر تطرفًا من الإرهاب الذي ظهر على السطح على أيدي القوى التي تلقب نفسها باسم "تنظيم الدولة الإسلامية" في العراق والشام "داعش"، ومن ثم فإن بزوغ التعصب والتطرف يمثل نبذًا لواقع متشابك ومعقد، واقع يتسم بالتعدد في مستوياته وهوياته. فالتعصب هو محاولة لرفض المساواة في النوع والديانة، والعنف هو السعي لفرض الإرادة بالقوة. وكثيرًا ما يستمد اللجوء للتطرف والعنف قوته من الحمية الدينية، ومن الهويات المحلية المجروحة لشعوب تشعر بالظلم من أجل حشد قواه ضد الآخرين.

ولا يخفى على أحد طاقات الشباب التي تهدر بسبب مظاهر العنف الشديدة ورفض كل حوار، ولسوف تتركز المعركة الثقافية القادمة لمجابهة التطرف والعنف في التأكيد على التعددية وتعظيم جوانبها الإيجابية مع الاعتراف بالمجموعة المركبة من الهويات التي يمتلكها كل فرد فينا. ومما لا شك فيه أن هذا الوضع البائس الذي تعيشه المجتمعات العربية، أصبحت فيه الثقافة جزئية ثانوية، وتدهورت القضية الثقافية في ظل التفكك العنيف للدولة العربية التي لا تتيح فرصة لبناء منظومة ثقافية جديدة.

وقد عانى المشروع الثقافي العربي من أزمات كثيرة وممارسات غير صحيحة، فالممارسات السابقة تحتاج إلى وقفة وإلا سنعيد إنتاج المعوقات السابقة وتلك الممارسات تعود بنا للقرون الوسطى والتيارات المتطرفة، فعلاقة تلك التيارات بالثقافة علاقة متطرفة وتدميرية، وأن الثقافة هي المستهدف الأساسي من الحوادث الإرهابية حول العالم. وعليه فإنه على أن الدولة لا يمكن أن تقوم بدور الرقيب على الثقافة، بل يجب أن تكون مساهمة ومشاركة في العملية الثقافية.

إن تصميم استراتيجية ثقافية يجب أن تشمل رؤية ينظر إليها الكثيرون بشكل مختلف ومن زوايا مختلفة، ومستمدة من واقع العالم العربي كما نراه حولنا، وتنفيذها يجب أن يكون من خلال المؤسسات الثقافية الرسمية وغير الرسمية وكذا منظمات المجتمع المدني والتي يكون لديها تصور لواقع مجتمعنا وأوجه القصور فيه، من هذا المنطلق يجب أن نطرح مجموعة من الاستراتيجيات والآليات التي تتحمل مسؤولية تطبيقها وتنفيذها المؤسسات الثقافية العربية وكذا منظمات المجتمع المدني العربية، وسنشير إلى مستويين للتعامل "مستوى داخل ويشمل الاستراتيجيات التي يجب اتباعها داخليًا ومستوى خارجي وهو ما يهتم بتحسين الصورة الذهنية للثقافة العربية لدى الغرب.

أولاً: على المستوى الداخلي

يجب أن يكون هناك برنامجًا ثقافيًا عربيًا للمجابهة الفكرية للتطرف يتبنى حركة جادة للتجديد الثقافي، وتعزيز ثقافة التعددية، وحماية حرية التعبير، والإبداع والتسامح وقبول الرأي الآخر. كذلك تكوين شبكة عربية بين المؤسسات الثقافية العربية مجتمعة لتكوين رؤية مستقبلية ذات مصداقية لدى المجتمع العربي وخاصة الشباب، تسعى إلى مستقبل واقعي يمكن تحقيقه بعيدًا عن المثالية المفرطة. وكذلك ضرورة وضع التكيُّف، كشرط أساسي للإبداع الثقافي العربي العصري، ليوافق الإنتاج الذوق العربي، ويلائم الجو العربي، وفي هذا الميدان تجد الأصالة مجالاً ملائمًا لها أيضًا، فالاعتماد على الموروث قد يفتح الطريق إلى الإبداع. ولكي يتحقق التواصل بين الماضي والمستقبل في إطار استمرارية خلاقة، فلابد من استيعاب العلوم الاجتماعية وتطبيقها على الواقع بدون إحجام أو تردد.

تبني حركة ترجمة الأعمال الأدبية والفكرية الأجنبية، فمن المهم ألا تصبح الثقافات منغلقة على نفسها، فلا يقتصر التفاعل مع المجتمعات الأخرى على التبادل التجاري، ولا يهدف تبادل الأفكار والأعمال الفنية إلى ترسيخ الإثراء الثقافي فحسب، بل يفضي أيضًا إلى تعزيز التغيير في مجتمعنا. وتشمل تلك العملية الإنتاج الفني الذي يتجسد في ترجمة أعمال الأدب والشعر والمسرح. وكذلك سن القوانين التي بدورها تشجيع مثل هذه الجهود.

التبادل الثقافي، واللافت للنظر نفور جميع الاتجاهات المتطرفة تقريبًا من الانفتاح على الآخر وميلهم الدائم إلى الانغلاق على أنفسهم وعلى تعريفهم الخاص لمفهوم " النقاء" الذي يتجسد في أية صورة من صور الثقافة العرقية أو الدينية. وهكذا تعمل الجماعات المتطرفة السائدة في مجتمعاتنا على "صون نفسها" من التلوث الناجم عن البدع والاتجاهات الأجنبية، كما يهدفون إلى فرض الرقابة الصارمة ومظاهر التقوى على المجتمع. ومن ثم يعد تعزيز التبادلات الثقافية واحدة من أهم وسائل تعزيز ثقافة التعددية وتأسيس مجتمع تسوده مبادئ الانفتاح والتغيير.

ولذا أعتقد أنه ينبغي تشجيع التواجد الأجنبي، سواء المتمثل في المكاتب الثقافية في الخارج أو تلك التابعة لدول أخرى في بلدنا. كما ينبغي للحكومة تسهيل هذه التبادلات الثقافية وترويج أعمال الفنانين والمثقفين خارج حدودهم السياسية في كلا الاتجاهين. وكذلك ينبغي تسهيل الإجراءات المتعلقة برعاية الفعاليات والمهرجانات، وخاصة تلك التي تدعو المواهب الأجنبية بالإضافة إلى تشجيع الفنانين المحليين، وتشجيع تنمية المواهب ورعاية الفنانين عبر جميع الشرائح الثقافية للمجتمع والتي تعد مهمة ضرورية ومثمرة.

دعم دور المؤسسات التعليمية، وضرورة تبنيها أنشطة تهدف إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والإنسانية، وإعداد مقررات دراسية لمجابهة التطرف الفكري وسبل مجابهته

ثانيًا على المستوى الخارجي

فلعل ما تمر به الثقافة العربية من مرحلة في غاية الدقة على المستوى الدولي وخاصة فيما يتعلق بقضايا التطرف والإرهاب، يجعل الاهتمام كبير بـــ الصورة الذهنية من قبل الدول والحكومات العربية، والعمل على تكوين صورة إيجابية تسهم في نجاح السياسة الخارجية لها.

ومن هذا المنطلق، ظهرت الحاجة لوضع تصور للاستراتيجيات والآليات التي يجب اتباعها من خلال المؤسسات الثقافية العربية، بشكلٍ سليم لبناء صورة ذهنية إيجابية معبرة عن ثقافة أمتها؛ فعمليةً بناء صورة ذهنية إيجابية لدى الغير مهمة للغاية، لأنها تخدم العلاقات الدولية المتبادلة، وفي المقابل فإن الصورة الذهنية السلبية تؤثِّر سلبًا على تلك العلاقات، كما أن المصالح تتشكل طبقًا للصورة الذهنية، فكلما كانت الصورة الذهنية سلبية مالت العلاقات نحو الصراع، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي. كما أن العلاقة الوثيقة التي تربط بين الاتصال الثقافي بمختلف قنواته وبين الصورة الذهنية، وأنها علاقة تبادلية على اعتبار أن الاتصال الثقافي بين الشعوب والمجتمعات هو العامل الأساس في بناء الصورة الذهنية، كما أن الصورة الذهنية قد تسهم في تفعيل الاتصال الثقافي وزيادته أو الحد منه بين الشعوب؛ تبعًا لنوع الصور التي يتبناها شعب ما عن الشعب الآخر. وتبدو العلاقة بين مفهوم الصورة الذهنية والاتصال الثقافي أكثر وضوحًا عند استعراض وسائل الاتصال الثقافي التي تعد في الوقت ذاته من أهم عوامل بناء الصورة الذهنية المتبادلة بين الشعوب والمجتمعات.

إن مهمة التصحيح أو التعامل بشأن الصورة الذهنية للثقافة العربية لا يمكن أن تخضع للدولة أو مؤسساتها الرسمية، فتجارب العقود الماضية تشير إلى أن المصالح الوطنية قد تحدث الكثير من الارتباك في العمل الثقافي والإعلامي. وعليه فإن المؤسسات الثقافية غير الحكومية بكافة أشكالها هي الصيغة الأكثر فاعلية في تبني وتنفيذ البرامج والاستراتيجيات التي تستهدف تصحيح المفهوم الغربي للثقافة العربية مع التنسيق مع المنظمات الوطنية الأخرى التي لا يمكن حظر أنشطتها بلا شك، فنحن بحاجة إلى قدر أعلى من التنسيق بين المنظمات المختلفة التي تعمل على المستوى الدولي. إن تلك الاستراتيجيات المستقبلية لابد أن تراعي الأسس التالية:

أن تعتمد نظرة المؤسسات الثقافية العربية الاستراتيجية للتغيير على ما يمكن تسميته "صناعة الصورة البديلة" بدلاً من الانشغال بردود الأفعال ومحاولات الترقيع. فبدلاً من الإغراق في تفنيد المغالطات وملاحقة مروجيها في أي شكل أو صورة أو منتج ثقافي، فعلينا أن نقدم المعلومات الصحيحة وفق منظومة متكاملة ومستمرة غير منقطعة. وكذلك أن تسلك المؤسسات الثقافية سياسة النفس الطويل ولا ترتهن للعمل الوقتي أو البرامج الثقافية قصيرة الأجل الذي قد تنجح نجاحًا وقتيًا وليس نجاحًا مستديمًا.

أن تتوجه البرامج والمنتجات الثقافية العربية والتي ستعمل على صناعة الصورة الذهنية البديلة إلى القاعدة الشعبية العريضة في المجتمعات الغربية ولا تقتصر أو تركز على الساسة وصناع القرار. فإن الشعوب الغربية تُبدي كما رأينا استعدادًا وقابلية للتغيير ومعرفة الجديد عن الثقافة العربية ومستجداتها وكذلك تاريخها السليم مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التنوع الجغرافي في ذلك وعدم إهمال نطاقات إقليمية وجغرافية بحجة أن تلك دول لا تهمنا أو دول صغيرة ...الخ من النظريات ضيقة الأفق والتي للأسف تتبعها عدة دول عربية سواء على المستوى الرسمي من التمثيل الدبلوماسي والثقافي أو على المستوى غير الرسمي من حيث عدم تشجيع خطط وبرامج المؤسسات الثقافية التي تهدف للانطلاق نحو أقاليم جغرافية جدية تكون أرض خصبة لنقل صورة ثقافية عربية سليمة لشعوبها. وسنجد أن العديد من المؤسسات المدنية في المجتمعات الغربية توفر لنا ساحة ملائمة لإيصال رسالاتنا الثقافية إلى قطاعات متنوعة من الأفراد والجماعات وعلى المؤسسة الثقافية حسن اختيار تلك المؤسسات المدنية الغربية لكي تصل الرسالة بشكل فعال.

أن تستند الأنشطة والمنتجات الثقافية الفعالة لصناعة الصورة البديلة إلى مزيج من العمل الإعلامي والعمل الثقافي والعمل الدبلوماسي والاتصال الشخصي، فتغيير الصورة المشوهة وإحلال صورة بديلة مكانها لا يكفي لتحقيقه الاعتماد على نوع واحد من هذه النشاطات. بل نحتاج إلى الحركة في جميع هذه الجبهات. فعلى المؤسسات الثقافية العربية أن تصل إلى وسائل الإعلام المؤثرة في الغرب وتنشط علاقاتها مع المثقفين والإعلاميين

الحاجة لوضع تصور للاستراتيجيات والآليات للمؤسسات الثقافية العربية بشكلٍ سليم لبناء صورة ذهنية إيجابية معبرة عن ثقافة أمتها

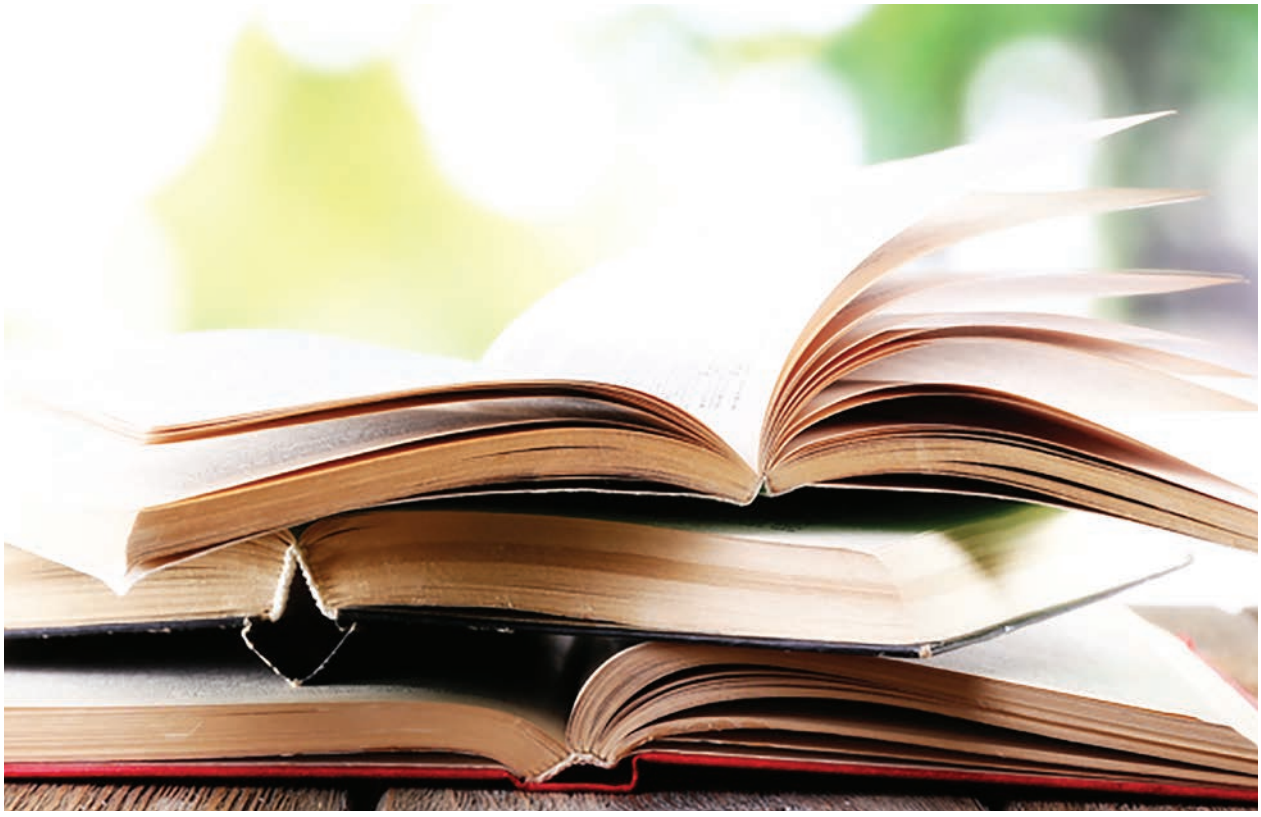

المميزين وتوثق صلتنا بالمؤسسات الثقافية والإعلامية ذات النفوذ وذات التواجد المجتمعي الفعلي وليس الشكلي. ولا شك أن هذه العلاقات والصلات متى ما نمت ونضجت فستساهم في تثقيف أولئك المثقفين الإعلاميين وتصحيح مفاهيمهم وتصوراتهم عن الثقافة العربية.

تبني استراتيجية نشر عربية للإثراء الثقافي العربي، من خلال خطة نشر ممنهجة وموسعة، وذلك للتأثير في الشعوب الغربية؛ لذا يجب علينا تعزيز هذه الجهود والتوسع في نشر الكتب والمؤلفات والمسرحيات والمجلات الثقافية بلغات أجنبية المترجمة، وعدم التوقف عند عملية النشر فقط ولكن استكمال عملية التوزيع والتسويق لكي نكفل الانتشار لتلك الإصدارات لكي تصبح ذات فاعلية ثقافية في المجتمعات الغربية.

أن نصوغ لنا خطابًا دينيًا جديدًا لمخاطبة الغرب يحل محل الخطاب القديم. فلم يعد مستساغًا ولا مقبولاً أن نخاطب الغرب بخطاب استعدائي يوغر الصدور بدلاً من أن يقربها. إن خطابنا الجديد عليه أن يراعي خصائص الجماهير المستهدفة وظروفهم الفكرية والاجتماعية والسياسية وان يتشبع بروح إيجابية فيقدم الإسلام للغرب بوصفه خيارًا حضاريًا يمكن أن يسهم في إثراء القيم الإنسانية التي يؤمن بها الغرب نفسه، وبوصفه تحديًا فكريًا جديرًا بالدراسة والتأمل العقلي. وعلينا ألا نقدم الإسلام للغرب بوصفه منازعًا ومناطحًا إيديولوجيا له بل بوصفه رسالة هادية ورحمة للناس ومستودع علاج لكثير من مشكلات العالم.

ما يُمكن قوله خلاصة هو أن التطرف الثقافي والفكري لا يعبر عن حالة معزولة عن السياق الاجتماعي والثقافي العام، بل هو بالضرورة أحد نتاجاته المباشرة أو الضمنية. ومن هنا، فإن أية معالجة للتطرف الفكري يجب أن تلحظ واقع المجتمعات العربية، والإنتاج الثقافي لها. وكلما اتجهت الآليات والاستراتيجيات اتجاهًا أفقيًا، كانت النتائج أكثر جدوى وفائدة. وعلينا أن ندرك بأننا في عصر يصعب فيه السيطرة على الأفكار والقناعات، أو إعادة توجيهها، ففي ظلال الثورة الرقمية باتت للجميع قدرته على التأثير والتأثير المضاد. وأصبحت العبرة بأن يكون العمل أكثر منهجية واستدامة، وأكثر قدرة على تحديد الأولويات، وأكثر مرونة وشفافية.

* نائب مدير المشروعات الخاصة ـ مكتبة الإسكندرية ـ مدرس العلوم السياسية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

قراءة في كتاب:

أسلحة، جراثيم، وفولاذ
مصائر المجتمعات البشرية

صدر عن الدار الأهلية للتوزيع في الأردن كتاب "أسلحة، جراثيم، فولاذ .. مصائر المجتمعات البشرية" الحاصل جائزة البوليتزر في أمريكا للمؤلف جارد دايموند أستاذ الجغرافيا بجامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس، ومؤلف كتاب "الانهيار" وكتل "الشمبانزي الثالث" وبدأ حياته العلمية في الفسيولوجيا ثم علوم الأحياء التطويرية والجغرافيا البيولوجية، وانتخب عضوًا في الأكاديمية الوطنية للعلوم، والأكاديمية الأمريكية، وجاء الكتاب في ٦٨٧ صفحة، موزعة على مقدمة وأربعة أجزاء وخاتمة، وأجابت المقدمة على سؤال: مسارات التاريخ الإقليمية.

جدة: آراء حول الخليج

● **الجزء الأول** "من عدن إلى كايامركا " وتضمن ٣ فصول:
ـ حتى نقطة البداية: ماذا حدث في القارات قبل عام ١١,٠٠٠ ق. م. ـ تجربة طبيعية من التاريخ: كيف قولبت الجغرافيا مجتمعات في الجزر البولينيزية ـ الصدام في كايامركا: لماذا لم يعتقل امبراطور الإنكا أتاهولبا تشارلز الأول ملك أسبانيا.

● **الجزء الثاني** "صعود وانتشار إنتاج الغذاء" وتضمن:
ـ جذور السلاح والجراثيم والفولاذ ـ أغنياء التاريخ وفقراؤه: الاختلافات الجغرافية في بداية إنتاج الغذاء ـ أن تزرع أو لا تزرع: أسباب انتشار انتاج الغذاء.
ـ كيف تصنع لوزة: التطوير اللاوعي للمحاصيل القديمة ـ تفاح أم هنود: لماذا فشلت شعوب في تدجين النبات ـ حمير الوحش، زيجات غير سعيدة ومبدأ أنا كارنينا ـ سماوات مفتوحة ومحاور مشرعة: لماذا انتشر إنتاج الغذاء بنسب متفاوتة.

● **الجزء الثالث** "من الغذاء إلى الأسلحة والجراثيم والفولاذ" وتضمن:
ـ هدية الماشية المسمومة: تحول الجراثيم ـ نصوص وحروف مستعارة: تطور التكنولوجيا ـ من المساواة والتسلط: تطور الحكومة والدين.

● **الجزء الرابع** "حول العالم في خمسة فصول" وتضمن:
ـ شعب "يالي": تواريخ أستراليا وغينيا الجديدة ـ كيف أصبحت الصين صينية: تاريخ شرق آسيا ـ زورق سريع إلى بولينيزيا: تاريخ التوسع الأسرونيزي.
ـ نصفا العالم يصطدمان: كيف أصبحت إفريقيا سوداء: تاريخ إفريقيا.

الخاتمة "مستقبل الإنسان كعلم"

ـ من هم اليابانيون ـ بعد ٢٠٠٣: الأسلحة جراثيم وفولاذ ... اليوم. وجاء في المقدمة: تبدأ الحكاية قبل ١٣ ألف عام، عندما كان الصيادون في العصر الحجري يشكلون سكان العالم، ثم بدأت مسارات التطور للمجتمعات في مختلف القارات. وأعطى تدجين النباتات والحيوانات في الهلال الخصيب والصين وأمريكا والإنديز ، شعوب تلك المناطق سبق البداية. أما سبب ظهور القمح والذرة والأبقار والمحاصيل شديدة التأثير في تلك المناطق بعينها، فلما يتم فهمه قبل الآن، إلا بصورة غير كاملة. وتبين أن الأصول المحلية للزراعة والرعي تشكل فقط جزءًا من التفسير، لأن مصائر الشعوب، مختلفة، وكان لانتشار الغذاء المفرط في عدم تساوي نسبه من تلك المراكز الأولية، علاقات كبيرة بمواصفات أخرى غير المناخ والجغرافيا، مثل الأحجام والمواقع وأشكال القارات. ولم تحصل سوى المجتمعات التي تجاوزت مرحلة الصيد على مقدرة تطوير الكتابة والتكنولوجيا والأديان مثلما حصلت على تلك الجراثيم القذرة والأسلحة القادرة على الحرب.

وأخيرًا يعتبر هذا الكتاب إنجازًا رئيسيًا في فهم المجتمعات البشرية، وهو الفائز بجائزة "بوليتزر" يدون الطريقة التي أصبح فيها العالم المعاصر وتقسيماته غير المتساوية على شاكلته الحالية. إنه عمل غني بالرؤى الدراسية التي ستدهش القراء.

الربيع العربي مجددًا .. التوقعات والمخاوف

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

بداية، لا يوجد ما يمنع مطالبة الشعوب بحقوقها إذا كانت مشروعة تقرها القوانين والمواثيق والأعراف، ما يتضمنه العقد الاجتماعي المبرم بين الدولة والمواطن، ووفق ما يناسب الدولة وشعبها، وعلى هذه الأسس تفجرت ثورات الربيع العربي التي قامت بها الشعوب في موجتها الأولى في نهاية عام ٢٠١٠م، والتي تعاملت معها بعض الأنظمة العربية وفق رؤيتها في ذلك الوقت سواء أكان هذا التعامل ناجح أم فاشل، أما في الموجة الثانية التي بدأت مؤخرًا في لبنان والعراق فتتعامل معها الحكومات بالمفروض عليها من قوى داخلية نافذة، أو قوى إقليمية، ووفق ما تسمح به التركيبة السياسية الحاكمة التي تعرقلها الطائفية والمحاصصة والمرتبطة بدول خارجية ذات نفوذ قوي يفوق نفوذ وقدرات السلطات المحلية في هذه الدول التي تشهد مظاهرات في ظاهرها مطالب اجتماعية، لكن ما لبثت أن انتهت إلى مطالبات سياسية والرغبة في هدم السلطة القائمة، و هذا تكرار لما انتهت إليه مظاهرات الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي.

أثبتت الموجة الأولى من هذه المظاهرات، أن الشعوب العربية غير مؤدلجة ولا تضع حدًا فاصلاً بين المطالب من جهة، والتداعيات من جهة أخرى، ولا تقيم حواجز بين الداخل والخارج كونها مظاهرات شبابية تواقة لما تسميه الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ولذلك من السهل أن تخترق هذه المظاهرات أجهزة استخبارات أجنبية أو دول إقليمية لها مصالح وأجندات، ففي الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي، اخترقت إيران وتركيا وقطر وحزب الله وحماس هذه المظاهرات ما أدى إلى ظهور جماعات الإسلام السياسي علنًا لأول مرة، وقفزت جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة بدعم مادي وسياسي معلن من جانب هذه الأطراف الخارجية إضافة إلى أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي التي وجدت في هذه المظاهرات ما يحقق لها (الفوضى الخلاقة) سواءً كانت هذه الدول هي التي أشعلت هذه المظاهرات، أو ركبت موجتها واعتبرتها الأداة الأسرع لتحقيق هذه الفوضى.

لكن للأسف هذه الفوضى التي تستمد مقومات انتشارها من داخل الدول العربية ذاتها، مستمرة على ما يبدو فلم تتحصن دول الموجة الثانية ضد أسباب اندلاع هذه المظاهرات، ولم تستوعب المتغيرات، سواءً كان ذلك بتجاهل المطالب والاحتياجات نتيجة لعدم رشادة الحكم، أو لتدخل دول إقليمية في إدارة هذه الدول، أو لتركيبة المحاصصة التي تجيد فن شد الحبل لتعطيل الدولة، وهذا ما نراه في النموذج اللبناني والعراقي، والقاسم المشترك بين مظاهرات الدولتين هو "إيران"، ثم تأتي بعد ذلك عوامل أخرى، فضغوط إيران على بغداد وبيروت لم تجعل للنظام الحاكم في الدولتين القدرة على الإصلاح وتبني سياسات خارج إطار المحاصصة والطائفية التي يرتهن لها النظامين، كون نظام طهران صاحب اليد العليا في العراق ولبنان، و يريد تكريس الطائفية لضمان الهيمنة وامتداد ولاية الفقيه إلى هذه الدول عبر وكلائه من الميليشيات المسلحة، وهذا ما يتجلى في دور الحوثيين في اليمن، وحزب الله في بيروت، وميليشيات الحشد الشعبي في العراق.

في الموجة الثانية، واضح أن المتظاهرين في العراق ولبنان يعبرون عن رفض المشروع الإيراني في البلدين، ويقابل ذلك عجز الحكومات المحلية عن مقاومة هذا المشروع أو رفضه، لأنه مشروع بالقوة المسلحة والتحكم في الحكومات عبر مندوبين ساميين في ثوب وزراء أو قادة ميليشيات.

ولكن لا يبدو أن ما ترتبت على الموجة الأولى من مخاطر ماثلًا أمام المتظاهرين الآن، وعليه فإن المخاوف تتركز حول ما إذا استطاعت إيران والميليشيات الموالية لها من كسر شوكة إرادة المتظاهرين، أي الإرادة الشعبية المناهضة للوجود الإيراني، فإنها سوف تفرض هيمنتها بشكل أكثر علانية في الدولتين ولن تترك هامشًا للحكومات المحلية، أو الأحزاب والطوائف الأخرى، أي سيقفز حزب الله على السلطة في لبنان واعتبار اتفاق الطائف في ذمة التاريخ، والخوف من هذا السيناريو جدي لأن حزب الله الأكثر تنظيمًا وتسليحًا وهيمنة على مفاصل الدولة اللبنانية، خاصة في عدم وجود طرف آخر منظم، كما لا توجد قيادة للمتظاهرين تحدد سقف المطالب وتحاور الدولة وفقًا لمطالب متدرجة يمكن تحقيقها، وتواجه الاختراق وتوجيه الشارع المتفاعل.

وفي العراق حيث المشهد أكثر دموية، قد ينهك العراقيون ويكرس الوجود الإيراني، أو قد ينجح العراق في استعادة دولته من الاختطاف الإيراني، وهذا السيناريو يتطلب دعمًا للعراقيين ولكن هذا الدعم يبدو معطلًا، وأن الاعتماد على الذات هو خيار العراقيين بمفردهم.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث
حول منطقة الخليج من خلال توفير
المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+